



جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

واقع التعليم المهني في الأردن: مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين

عليه

**The Reality of Vocational Education in Jordan, Problems
and Solutions From the Point of View of Experts and
Supervisors**

إعداد:

وسام حسين محمد الشرمان

إشراف

الأستاذ الدكتور: حسن أحمد الحياوي

حقل التخصص - أصول التربية

2020م

قرار لجنة المناقشة

واقع التعليم المهني في الأردن: مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه

إعداد

وسام حسين محمد الشرمان

بكالوريوس تربية مهنية (2012)، ماجستير مناهج وأساليب تدريس التربية المهنية
(2015).

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة التربية
تخصص الإدارة وأصول التربية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

أ. د. حسن أحمد الحيارى..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في أصول التربية، جامعة اليرموك

أ. د. عبد الحكيم ياسين الحجازي..... مشرفاً

أستاذ في أصول التربية، جامعة اليرموك

أ. د. علي محمد جبران..... مشرفاً

أستاذ في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك

أ. د. محمد صايل الزيود..... مشرفاً خارجياً

أستاذ في أصول التربية، الجامعة الأردنية

تاريخ المناقشة

2020/ 8 /26م

الإهداء

إلى مصدر قوتي والدي الحبيب

إلى أحق الناس بحسن صحبتي أُمِّي الحنونه

إلى من قدّم لي الدعم طوال مشواري عمي أحمد أطل الله بعمره

إلى من شجعني ودعمني إخوتي وأخواتي: (محمد، فاطمة، وسيم، رانيا، غزل)

إلى أبناء أخي: (حسين، وجوري) حفظهم الله

إلى أستاذي الفاضل ومشرفي الأستاذ الدكتور حسن أحمد الحيارى

إلى زملائي طلبة الدراسات العليا

لكم جميعًا أهدي هذا الإنجاز

الباحث

الشكر والتقدير

لا يسعني وقد أنهيت هذا الإنجاز العلمي المتواضع، إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي حتى استطعت إتمامه، وأن أتقدم بجزيل شكري وعرفاني إلى الأستاذ الدكتور حسن أحمد الحيارى، الذي أشرف على هذا العمل منذ أن كان فكرة تختلج في ذهنه، ولما أحاطني بلطف وكرم أخلاقه، ومنحي الكثير من وقته وجهده، وكان لتوصياته وآرائه السديدة الأثر الأكبر في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأدامه الله مناراً للعلم وأهلاً لكل خير.

وأقدم أيضاً بجزيل شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المكونة من الأستاذ الدكتور عبد الحكيم ياسين الحجازي، والأستاذ الدكتور علي محمد جبران، والأستاذ الدكتور محمد صايل الزبيد، على مشاركتهم في مناقشة هذه الأطروحة، ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لكل من قدم لي المساعدة والعون لإتمام هذا العمل.

والله ولي التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	إهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	الملاحق
ي	الملخص
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1	مقدمة
7	مشكلة الدراسة
7	أسئلة الدراسة
8	أهداف الدراسة
8	أهمية الدراسة
9	التعريفات الاصطلاحية والإجرائية
11	حدود ومحددات الدراسة
الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة	
12	الفلسفات التربوية ونظرتها للتعليم المهني
25	مكانة التعليم المهني في التربية الإلهية
31	مفهوم التعليم المهني

34	تطور التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية
37	أهمية التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية
39	مكانة التعليم المهني الأردني في التعليم العام
45	الجهات المشرفة على التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية
48	الصعوبات التي تواجه التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية
52	الدراسات السابقة
52	أولاً: الدراسات التي تناولت واقع التعليم المهني
64	ثانياً: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الطريقة ولإجراءات	
65	منهج الدراسة
65	مجتمع الدراسة
65	عينة الدراسة
67	أداتي الدراسة
72	متغيرات الدراسة
72	المعالجات الإحصائية
الفصل الرابع: عرض النتائج	
73	أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
84	ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

87	ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
91	رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
الفصل الخامس: مناقشة النتائج	
95	أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
106	ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
110	ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
111	رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
113	التوصيات
114	قائمة المراجع
126	الملاحق
150	الملخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
66	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات	جدول (1)
70	معامل الاتساق الداخلي وثبات الإعادة للمجالات والاستبانة ككل	جدول (2)
74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الاستبانة ككل	جدول (3)
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن	جدول (4)
77	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني	جدول (5)
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني	جدول (6)
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني	جدول (7)
84	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة	جدول (8)
85	نتائج تحليل التباين الثلاثي للكشف عن الفروقات تبعاً لمتغيرات الدراسة	جدول (9)
86	نتائج اختبار شففيه للكشف عن الفروق في واقع التعليم المهني تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي	جدول (10)
87	التكرارات والنسب المئوية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرّفون عليه	جدول (11)
91	التكرارات والنسب المئوية للحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرّفون عليه	جدول (12)

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
127	أسئلة المقابلات	ملحق (1)
128	الاستبانة بصورتها الأولية	ملحق (2)
138	قائمة بأسماء السادة المحكمين	ملحق (3)
139	الاستبانة بصورتها النهائية	ملحق (4)
146	كتب تسهيل المهمة	ملحق (5)

الملخص

الشهران، وسام حسين. واقع التعليم المهني في الأردن مشكلات وحلول من وجهة

نظر الخبراء والمشرفين عليه، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2020.

(المشرف: أ.د. حسن أحمد الحياوي).

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع التعليم المهني في الأردن مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء المقابلات مع خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه للتعرف إلى واقع التعليم المهني في الأردن، وتم من خلال المقابلات أيضاً التعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن، وإيجاد الحلول المقترحة لتلك المشكلات، وتم بناء استبانة لقياس واقع التعليم المهني في الأردن، من خلال مقابلة خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه باستخدام نموذج (دلفي تكنيك)، وتكونت عينة الدراسة من (52) فرداً من خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه، حيث تكونت المقترحات من (93) مقترحاً تم صياغتها على شكل فقرات موزعة على أربعة مجالات وهي: النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن وله (22) فقرة، المجال الثاني: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني وله (29) فقرة، والمجال الثالث: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني وله (16) فقرة، المجال الرابع: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني وله (26) فقرة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع التعليم المهني في الأردن على الأداة ككل جاءت بدرجة متوسطة وعلى جميع المجالات، إذ جاء مجال تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل

في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، في حين جاء مجال النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن في المرتبة الرابعة وبدرجة تقدير متوسطة، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، في واقع التعليم المهني في الأردن تعزى لمتغير الجنس وجاءت لصالح الإناث، وأظهرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الموقع الوظيفي وجاءت لصالح موظفي الشركة الوطنية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في واقع التعليم المهني تعزى لمتغير الخبرة.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها: زيادة مخصصات الدعم المالي للتعليم المهني، وتنشيط التعليم المهني في جميع المراحل الدراسية، وإبراز دور قطاع التعليم والتدريب المهني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن.

الكلمات المفتاحية: واقع التعليم المهني في الأردن، الخبراء، المشرفين.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تعتمد المجتمعات في بنائها بشكل كبير على تنمية مواردها البشرية وتطويرها كماً ونوعاً وبشكل مستدام، ولذلك أصبح التعليم المهني يُعنى بإعداد العمال المهرة والمهنيين المختصين في مستويات العمل المتنوعة. وللتعليم المهني مكانة بارزة و متميزة داخل النُظم التعليمية النظامية وغير النظامية، لحاجة المجتمعات إلى القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة، لرفدها لسوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية، وللأسف بالرغم من القيمة الكبيرة للتعليم المهني مازال المجتمع ينظر إليه نظرة دونية، تختلف عن نظرتها للتعليم الجامعي الأكاديمي.

تُعتبر التربية من أهم وأقدم الموضوعات التي عرفها الإنسان منذ أن لمست قدماه سطح الكرة الأرضية، ومارس الإنسان التربية بوسائلها وأنماطها المتعددة منذ فجر تاريخه؛ لتحقيق أهدافه الفردية والجماعية حتى يرث الله سبحانه وتعالى الأرض ومن عليها، وكانت التربية في العُصور الأولى تأخذ طابع التقليد والممارسة والمحاكاة؛ لتأهيل أفراد المجتمع وتزويدهم بالمهارات والخبرات، لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والسياسية والعسكرية والفكرية والثقافية، ويختلف مفهوم التربية من جيلٍ لآخر ومن مدرسة فكرية إلى مدرسة فكرية أخرى، مما أدى إلى ظهور المدارس والآراء الفلسفية المختلفة؛ لتُلبي حاجة الأفراد والمجتمعات بأساليب علمية، وجعل الإنسان يُطوّر وسائل تربيته على امتداد الأزمنة والعصور لتتناسب التقدم العلمي والحضاري والتكنولوجي الذي ينتمي إليه (الحياري، 2000، 358).

إن التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص، يختلف باختلاف النظرة المجتمعية إليه من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، كُلاً حسب الآراء التربوية والمدارس الفلسفية التي ينتمي إليها، ولذلك نرى بعض المدارس الفلسفية والتربوية عملت على الفصل بين التعليم العام والتعليم المهني بشكل خاص،

وعملت على تقسيم أفراد المجتمع إلى ثلاث طبقات حسب مؤهلاتهم التربوية، التي أسست حسب قدراتهم العقلية أقلها تأهيلاً طبقة التجار، وأكثرها تأهيلاً الطبقة التي تتسلم زمام الأمور في الدولة، وتتوسط هاتين الطبقتين طبقه الجُند، وحُصرت الأعمال المهنية بالطبقة الفقيرة من المجتمع، وهو ما بُنيت عليه الثقافة الإغريقية، وامتدت آثارها إلى الثقافة الأفلاطونية؛ لأن هذه الأعمال تعتمد على الجانب الجسدي، وأما الأعمال الأخرى كالمعرفة والفهم تم حصرها بطبقة النبلاء وأصحاب العقول المفكرة (الحياري، 2013، 207).

وبعد أن استولت طبقة الصناع على مقاليد الأمور الاقتصادية أخذت الأمور بالتبدل وأصبح يُنظر للتعليم المهني والأفراد العاملين فيه نظرةً مختلفة. والمتأمل لواقع المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة كالإغريقية واليونانية، يُلاحظ أن هذه المدارس قد رفعت من الجانب النظري والعقلي، ولم تهتم بالجانب التطبيقي، بينما أبرزت المدارس الفلسفية كالواقعية والطبيعية والبرجماتية والوجودية والاشتراكية أهمية البعد التطبيقي كمصدر للمعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي (السيد، 2009، 28-29).

فجميع التغيرات التي حدثت للبشرية سببها الإنجازات العلمية والمعرفية للباحثين، وأن الفكر المعرفي لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع إلا بعمالة ماهرة ومُدربة، مما دعا المفكرين إلى وضع نظام تعليمي سُمي بالتعليم المهني، الذي يهدف إلى إعداد أفراد مهنيين متنوعي المهارات لرفدهم لسوق العمل. وبعد الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات تكنولوجية هائلة بين الدول، فعملت العديد منها على الإستثمار برأس المال البشري والجانب المعرفي والمهني لتحقيق التقدم العلمي والحضاري، مما ساعدها بالسيطرة على الأسواق العالمية في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية والسياسية، وكان دور الحكومة في الدول المتقدمة العمل على التخطيط والتنظيم والمراقبة والتمويل، ولم يقف القطاع الخاص بمعزل عن الدولة بل كان يساندها ويدعمها في شتى المجالات، حيث شكّلت المؤسسات الحكومية

والخاصة حلقة مترابطة يُساند كل منها الآخر حتى وصلت للرُّقي والتقدم الحضاري، وسمّيت بالدول المتقدمة، أما الدول النامية فانشغلت بالحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية، واستنزفت مواردها من قبل الدول المتقدمة، وضَعُف نموها الإقتصادي، ولم تستطع برامجها الحكومية العمل على تكوين رأس المال البشري، فأصبحت مستهلكة للمعرفة وغير منتجة لها، والمتأمل لواقع الدول العربية يرى بكل وضوح الارتفاع في معدلات الفقر والبطالة واتساع الفجوة العلمية والتكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة (التميمي، 2009، 3).

ويُعتبر التعليم المهني في الدول العربية حديث العهد مقارنة بالدول المتقدمة، فقد اهتمت في بداية الأمر بالتعليم الأكاديمي، من خلال التوسع في افتتاح المدارس والجامعات والكليات التي تُعنى بالبرامج النظرية على حساب البرامج المهنية، ويُعد التعليم المهني الخيار الأخير للطلبة للالتحاق به، بسبب القرارات الخاطئة التي كانت تتخذها بعض الدول بتوجيه الطلبة أصحاب المعدلات العالية إلى التعليم الأكاديمي وأصحاب المعدلات المتدنية إلى التعليم المهني، الأمر الذي انعكس سلباً على المخرجات التعليمية في سوق العمل، وأصبحت برامجها المهنية غير مناسبة ولا تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي (مصطفى، 2001، 66).

والمتأمل لواقع التعليم المهني بالدول العربية يلاحظ بأن هناك آراء أثرت عليه، وأضعفت من مكانته المرجوة بين العلوم، وهي ناتجة عن تبني آراء المدارس والفلسفات الفكرية المختلفة، وخصوصاً الفلسفة اليونانية التي انعكست بشكل سلبي على توجُّه الأفراد نحو التعليم المهني، وأثرت أيضاً على مخرجاته التعليمية، وبسبب النظرة السلبية والدونية لهذا النوع من التعليم فإن معظم الأسر تفضل التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني (مريان، 2010، 14).

بالرغم من أن التعليم المهني أصبح يتميز بمكانة مرتفعة في دولنا العربية، إلا أن سياسة الفصل بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني ما زالت منتشرة في مجتمعاتنا العربية، متأثرة بالمجتمعات الصناعية

الغربية، حيث عملت هذه المجتمعات على تأسيس مسارين منفصلين للتعليم المهني: الأول يتجه إليه رجال المال والسياسية؛ والثاني لعامة المجتمع كالحرف والخدمات، وينحصر بمستويات محدودة المهارة، والمتأمل لأسواقنا العربية يلاحظ بأنها تقتصر إلى قاعدة معلومات دقيقة تتعلق بالطلب على الأيدي العاملة، والعرض من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة المؤهلة للعاملة المهنية (مصطفى، 2001، 70).

ويحتاج المجتمع الأردني إلى الأعمال المهنية كحاجته لبقية الوظائف الأخرى، لدوره الكبير في التقليل من نسب البطالة المنتشرة بين صفوف الشباب، ولأهميته في زيادة الدخل القومي، ويجب التركيز على نوعية التعليم المهني وربطه مباشرة بسوق العمل وبأحدث التطورات التكنولوجية؛ لأن هذه التطورات لا يمكن أن تسير بدون العمالة المؤهلة والمدرّبة القادرة على استخدامها، وتعتبر العلاقة متبادلة بمعنى: كلما دخلت التكنولوجيا الحديثة إلى الأسواق المحلية ازداد الطلب على العمالة المؤهلة والمدرّبة التي تحتاجها المؤسسات الصناعية والخدمية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة ومكانة هذه الأعمال، وينعكس على أجور الأفراد المهنيين ويُعزز من النظرة الإيجابية إلى هذه الأعمال، وعلى الصعيد المحلي هناك توسع في افتتاح الجامعات والكليات التي تعنى بالتعليم الأكاديمي، على حساب التعليم المهني، وهذا يعود إلى قلة الوعي بأهمية التعليم المهني، وعدم التركيز على مهارات وقدرات العاملين في المجالات المهنية مما يعزز النظرة الدونية له (المقري، 2010، 37).

ويُعد التعليم المهني إحدى محركات التنمية الاقتصادية، وأهم الركائز الأساسية لتشغيل الأيدي العاملة في سوق العمل الأردني، لذا يجب العمل على تأهيل وتطوير هذا القطاع بما يناسب التقدم العلمي والتكنولوجي في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على مفهوم ضمان جودة التعليم والتدريب المهني وجودة مخرجاته، والعمل على رفع مستوى خريجيه وتأهيلهم وفقاً لمعايير سوق العمل الأردني (مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني، 2015).

وعلى الرغم من أننا قطعنا شوطاً متقدماً في التعليم المهني كما ترى بدرخان (2014، 66) وإدخال التخصصات التكنولوجية الحديثة في شتى المجالات الصناعية والتجارية والطبية والزراعية، لكننا لم نصل إلى الحد المطلوب من حيث الكم والنوعية لإحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة، والتقليل من البطالة المنتشرة في صفوف الشباب والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق الأمن القومي.

وعند النظر إلى التعليم المهني في الأردن يُلاحظ أن هناك عزوف عن الالتحاق به مقارنة مع التعليم الأكاديمي الذي بقي يستقطب الطلبة ذكوراً وإناثاً لإكسابهم مكانة اجتماعية متميزة، واستمرت هذه النظرة في المجتمع الأردني على الرغم من تغيير طبيعة المجتمع وزيادة عدد خريجي التعليم الأكاديمي وقلة فرص التوظيف بينهم، وللنهوض بهذا القطاع جاءت توصيات المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي عام (1987) بأن تكون مدة التعليم في المرحلة الأساسية عشر سنوات، ويتم التركيز من خلالها على الجوانب العملية لتعريف الطلبة بالمهن المرتبطة بالحياة اليومية، وحثُّهم على احترام العمل اليدوي، وتأهيلهم لاختيار التعليم الثانوي الذي يناسبهم (الخاروف والدهامشة، 2013، 684).

ولهذا فإن التعليم المهني يعتبر العنصر الإستراتيجي والمكون الأساسي لاكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجها الطلبة في كافة القطاعات؛ باعتباره المصدر الرئيسي في توفير العمالة المهنية المُدربة على أُسس تكنولوجية علمية وعملية، وتسعى الإدارة العامة للتعليم المهني إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال توفير هذا النوع من التعليم وجعله متاحاً لجميع الأفراد مما يؤدي إلى التقليل من نسب البطالة، والعمل على تنمية الموارد البشرية الوطنية، لتلبية احتياجات سوق العمل، والوصول إلى نظام تعليمي مهني يمتاز بكفاءة عالية ومرون ومستدام (وزارة التربية والتعليم، 2013).

ولم يقتصر الاهتمام بالتعليم المهني على منهاج التربية المهنية الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، فقد عملت عدة مؤسسات عامة وخاصة على الاهتمام به منها: مؤسسة التعليم والتدريب المهني التي تعنى بتقديم برامج التلمذة المهنية بهدف توفير الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة، وكذلك ساهمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنشاء كليات المجتمع الخاصة والحكومية التي بُنيت فلسفتها على خدمة المجتمع المحلي من خلال إعداد أفراد تقنيين ومهنيين مؤهلين قادرين على إحداث تنمية اقتصادية مستدامة في سوق العمل الأردني، كذلك بالإضافة إلى معاهد التعليم والتدريب المهني في القطاع الخاص، وكذلك تُساهم الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب بدورها البارز في التعليم والتدريب المهني (الطويسى، 2013، 1494).

والمُتأمل في سوق العمل الأردني يلاحظ العديد من التحديات المتعلقة بالعرض والطلب، فكثير من الأفراد يُقبلون على التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني، مما أدى إلى إحداث فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم المهني وما يحتاجه سوق العمل الأردني، ويلاحظ بأن هناك ندرة في الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة القادرة على مجاراة العمالة الوافدة التي دخلت مجتمعنا الأردني بشكل كبير وأثرت على نموه الاقتصادي، ويجب العمل على تكاتف الجهود بين المدارس المهنية، ومعاهد التعليم والتدريب المهني، والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب وربطها مع مؤسسات التعليم العالي؛ لتتناسب مع متطلبات سوق العمل الأردني لرفده بالقوى العاملة الوطنية، وتمتلك القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعربية والعالمية، بحيث تعمل على خفض نسب البطالة التي يعاني منها المجتمع الأردني إلى أدنى مستوياته.

ويرى الباحث أن عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني، وعدم وضع التعليم المهني في المنظومة التعليمية بالشكل الصحيح؛ يعود إلى افتقار الطلبة للخبرة المعرفية بأهمية التعليم المهني، وعدم القدرة على تنظيمه من قبل الجهات القائمة عليه من حيث متابعة مخرجاتها ومعرفة مدى مُناسبتها لسوق

العمل الأردني، لذلك يجب العمل على زيادة أعداد الطلبة الملتحقين به، ورفع نسبة خريجه الملتحقين بسوق العمل، مما يساعد بدوره على تنمية الاقتصاد المحلي بكافة فروعها: الزراعية والتجارية والاقتصادية والسياحية والصحية، خاصة أن معظم طلاب المرحلة الثانوية في الأردن يتوجهون حالياً للفروع الأكاديمية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتعليم فوق الثانوي، وبالمقابل بقي التعليم والتدريب المهني والتقني متراجعاً ونسبة الطلاب الملتحقين به متدنية.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه في خلفية الدراسة تتحدد مشكلة الدراسة في الكشف عن واقع التعليم المهني في الأردن من خلال وجهة نظر خبراء التعليم المهني أصحاب التخصص والجهات المشرفة عليه، للوقوف على المشكلات التي يعاني منها التعليم المهني، ووضع الحلول المقترحة للتغلب على هذه المشكلات.

أسئلة الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات الخبراء والمشرفين على واقع التعليم المهني في الأردن تعزى لمتغير (الخبرة، الجنس، والموقع الوظيفي)؟

السؤال الثالث: ما المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه؟

السؤال الرابع: ما الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف إلى واقع التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه للوصول إلى النقاط الإيجابية والسلبية.
- 2- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في تقديرات الخبراء والمشرفين على واقع التعليم المهني في الأردن تعزى لمتغير (الخبرة، الجنس، الموقع الوظيفي)، وذلك لتقصي أسباب هذه الفروقات والوقوف عليها.
- 3- التعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- 4- التعرف إلى الحلول المقترحة من قبل خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن للتوصية بها إلى الجهات المختصة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على واقع التعليم المهني ومكانته بين مسارات التعليم الأكاديمية، والكشف عن الصعوبات والمعوقات التي تواجه التعليم المهني وتحد من تطويره وانتشاره، وتحاول الكشف عن مدى تطبيق المعايير العالمية في تطوير التعليم المهني، وعن إمكانية التوسع في التعليم المهني وفقاً للتطور الحضاري والتكنولوجي، وبيان أهمية توظيف التكنولوجيا والوسائل العلمية الحديثة في مشاغل التعليم المهني ومختبراته.

ومن المؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة واضعو خطط مناهج التربية المهنية والتعليم المهني، والجهات المختصة بتعديل المناهج وتطويرها، واللجان التي تعنى بالتعليم المهني وتطويره، وكذلك سيستفيد منها معلمو التربية المهنية.

ومن المؤمل أيضاً أن يستفيد من هذه الدراسة طلبة الدراسات العليا الذين يلتحقون بالتعليم المهني والتقني في الجامعات، وذلك عن طريق إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات العلمية في هذا المجال، وكذلك يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية والخاصة التي تعنى بالتعليم والتدريب المهني.

وكذلك من المؤمل أن يستفيد منها خريجو التعليم المهني والعاملون في القطاعات الصناعية والمهنية، من خلال تقديم تجاربهم للمختصين والخبراء ورسم الخطط التي تؤدي إلى تطوير قطاعاتهم من خلال التعليم المهني.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

التعليم المهني اصطلاحياً: هو نوع من أنواع التعليم النظامي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات المعرفية والمهنية لدى الطلبة، وتقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد أفراد فنيين ماهرين في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية والتجارية والفندقية ولهم القدرة على التنفيذ والعمل والإنتاج (الزوبعي والجنابي، 2003:22).

التعليم المهني إجرائياً: هو نوع من أنواع التعليم النظامي، ويقدم معلومات نظرية وتدريبية عملية موجهة لسوق العمل الأردني، ويشمل على برامج دراسية في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والفندقية تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي، ويشرف على تقديمها مؤسسات الدولة الأردنية الحكومية والخاصة، ويلتحق بها الطلبة بعد إكمال المرحلة الدراسية في المدارس الثانوية المهنية ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والشركة الوطنية للتدريب والتشغيل.

التعليم التقني اصطلاحياً: ويقصد به ذلك النظام من التعليم الذي يُقدم معارف نظرية وتدريبية عملية موجهة لسوق العمل، ويشتمل على برامج دراسية في كافة المجالات: الصناعة والزراعة والفندقية

والاقتصاد المنزلي، ويُقدّم من خلال مؤسسات الدولة الأردنية التي تعنى به (الطويسى، 2013: 40(2)).

التعليم التقني إجرائيا: هو ذلك النوع من التعليم الذي يلتحق به الطالب بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية، وتشرف عليه مؤسسات حكومية وخاصة، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني، والكليات الجامعية التقنية المتوسطة، بهدف إعداد أفراد مهنيين وتقنيين مؤهلين بكافة المعارف والخبرات لخدمة المجتمع والسوق المحلي.

الخبراء إجرائيا: هم أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية الأردنية، الذين يدرسون تخصصات التربية المهنية ويعملون على رسم خطط ومساقات التربية المهنية والتعليم المهني، ويقومون بإعداد الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة التي تتعلق بالتعليم المهني.

المشرفون إجرائيا: الجهات والمؤسسات الحكومية التي تُعنى بالتعليم المهني، والتي تعمل على إعداد الأفراد المهنيين والمدربين لرفدهم لسوق العمل الأردني وهي:

- وزارة التربية والتعليم الأردنية وتتمثل بما يلي: قسم التعليم المهني والإنتاج في وزارة التربية والتعليم، ورئيس قسم التعليم المهني والإنتاج في مديريات التربية والتعليم، والمشرفون المهنيين، ومدراء المدارس المهنية، والمهندسين والمعلمين المهنيين.
- مؤسسة التعليم والتدريب المهني وتتمثل بما يلي: مدراء المعاهد المهنية ونائبيه، والفنيين المهنيين.
- الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل وتتمثل بما يلي: مدراء الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل، والفنيين المهنيين.

حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة وفق الحدود الآتية:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الخبراء الأساتذة الجامعيين في الجامعات الأردنية الحكومية: (جامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة البلقاء التطبيقية)، والجهات المشرفة على التعليم المهني وهي: وزارة التربية والتعليم الأردنية، ومؤسسة التعليم والتدريب المهني، والشركة الوطنية للتدريب والتشغيل.
- **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2019\2020م.
- **الحدود البشرية:** طبقت هذه الدراسة على عينة من خبراء التعليم المهني أصحاب التخصص في الجامعات الأردنية (اليرموك، مؤتة، البلقاء التطبيقية)، والجهات المشرفة على التعليم المهني وهي: وزارة التربية والتعليم، ومؤسسة التعليم والتدريب المهني، والشركة الوطنية للتدريب والتشغيل.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على تناول موضوع واقع التعليم المهني في الأردن: مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً للأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالفلسفات التربوية القديمة والحديثة ونظرتها للتعليم المهني، للوقوف على اتجاهات الفكر الفلسفي نحو التعليم المهني السائد في هذه المجتمعات المتباينة بمشاربها الفلسفية، والتعرف إلى مكانة التعليم المهني في التربية الإلهية، والتعرف إلى مفهوم التعليم المهني، والتعرف أيضاً إلى تطور التعليم المهني في الأردن، وأهمية التعليم المهني للمملكة الأردنية الهاشمية، ومعرفة مكانة التعليم المهني في التعليم العام، والتعرف إلى الجهات المشرفة على التعليم المهني في الأردن، والتعرف أيضاً إلى الصعوبات التي تواجه التعليم المهني في الأردن.

الفلسفات التربوية ونظرتها للتعليم المهني

كان التعليم المهني في المجتمعات البدائية القديمة يتسم بالبساطة ويتناسب مع متطلبات المجتمع المتواضعة في ذلك الوقت، وكان تعلم المهن والحرف اليدوية يتم بطريقة التقليد عن طريق الأباء والأمهات، وبذلك يُمكن القول أن الأسرة هي أول مؤسسة تعليمية للتعلّم المهني في التاريخ، وعمل التعليم المهني على التطوّر للمحافظة على المجتمعات البشرية، فظهر الحدادون والنجارون والبنائون وصانعو الأنسجة، حتى أن بعض القبائل أصبحت تُعرف من خلال شهرتها فيما تتقنه من حرف وصناعات، وقد قطع التعليم المهني شوطاً متطوراً من خلال نقل المهارات والحرف السائدة في تلك العصور بين الأفراد ضمن العائلة الواحدة، قبل أن يظهر التعليم النظامي إلى حيز الوجود (السيد، 2009، 27).

ولقد تأثرت الحضارة الإنسانية في مختلف مجالاتها وفروعها تأثراً قوياً بالدراسات التي أجريت حول الإنسان وطبيعته، مما أدى إلى انتشار الأفكار والمعتقدات المتضادة، التي دفعت الإنسان لاختيار الأنماط السلوكية المتعددة لتحقيق أهدافه ورغباته وإشباع شهواته بالوسائل التي تملئها عليه أفكاره

ومعتقداته، فظهر الاستكبار والاستعلاء والتفوق العرقي، وامتدت آثارها إلى المجتمعات البشرية، وأثرت في العملية التربوية على مراحل الأزمنة والعصور المختلفة، وكان للتصورات الأفلاطونية أثرها المباشر على التربية، وأصبح هدفها الأساسي تدريب العقل على الأمور المتعلقة بالمنطق والفلسفة، وأما الأمور المتعلقة بالنشاط الجسمي كالأعمال اليدوية فقد أصبح ينظر إليها نظرة دونية (الحيارى، 2013، 207).

بدأ التعليم المهني في أول برامجه في التاريخ المصري منذ حوالي 2000 عام قبل الميلاد، من خلال النسخ والتأليف، وتم حصر الجوانب العسكرية بسلطة الكهنة، وكان هناك نقابات مهنية تختص في تعليم المهن المتنوعة للأفراد، وكانت هذه المهن سرّاً من الأسرار التي تُحافظ عليه الأسر ولا تنتقله لأبنائها إلا عن طريق التدريب والممارسة العملية، وكانوا يتعلمون أيضاً بعض مبادئ القراءة والكتابة، وكان التعليم عند المصريين القدماء طبقياً، بمعنى أن تعليم أبناء الطبقة العليا يختلف عن تعليم أبناء الطبقة العامة من الشعب (أبو شعيرة، 2008، 7-13).

وعملت المجتمعات المصرية القديمة على تقسيم مجتمعتها إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي: الطبقة الأولى الملوك وأسرهم، وكبار رجال البلاط، والكهنة، وكبار الكتّاب، والأطباء، والمهندسين، والعلماء، والطبقة الثانية تضم: المحاربين النبلاء وهم الذين يحمون الحكماء، والطبقة الثالثة تضم: أفراد الشعب الذين يقومون بالأعمال المهنية كالزراعة والصناعة والفلاحة والرعي وصناعة السفن، واقتصرت هنا التعليم على أبناء الكهنة وقادة الدولة والتجار الأثرياء، وهنا برزت الأسس الأولى للتعليم النظري الأرسطراطي، واستبعد التعليم الحرفي للمهن والمهارات اليدوية من المدارس، كونها تتعلق بجوانب دونية حرفية تتناقض مع الغايات العقلية، ولا يليق أن يتعلم أبناء الطبقة الأولى هذه المهن والحرف التي يعتبرونها من اختصاص العبيد والفئات الدنيا من المجتمع، ومنذ ذلك الوقت تأسست القطعية بين الجانب النظري والمهني (ناصر، 2004، 170-172).

ولم يَلَقَ التعليم المهني في الفلسفة الهندية الاهتمام الكبير، فركزت على الفكر المرتبط بالحياة، وعملت على تقسيم مجتمعتها لعدة طبقات وراثية، وكل طبقة مستقلة عن الأخرى تمام الاستقلال، ولا يحق الارتقاء من طبقة إلى أخرى، بل يجوز المزاوغة فيما بينهما، وتكون المجتمع الهندي من أربع طبقات وهي الطبقة الأولى: تضم البراهمانيين أو الكهّان وهم معلمون دينيون يعلمون الأفراد أموراً دينية، والطبقة الثانية: الكشاتريا أو المحاربين لتدريب الأفراد على شؤون القتال، والطبقة الثالثة: الصّناع وهم المعلمون المهنيون، والطبقة الرابعة: طبقة العبيد الأرقاء ومسؤوليتهم القيام بالأعمال الحرفية والمهنية ويعتزون خرافة من قبل الطبقات العليا، وركز النظام التربوي في الفلسفة الهندية على تنمية النواحي العقلية وتتعلق بسلطة الكهنة ليصبحوا قادرين على تلاوة الأناشيد الدينية اليومية القديمة، وترتيل الصلوات المقدسة وإتقان أداء مراسيمها (هاميلتون، 2016، 19).

وامتد التعليم المهني إلى بلاد الرافدين وأبدعوا في العمارة والنحت والرسوم والزخارف، وفي الجزيرة العربية عملوا على الاهتمام بالجوانب الفكرية ولم يهتموا بالتعليم المهني، أما الشعوب القديمة التي سكنت بلاد الشام قبل الإسلام كانوا يركزون على الزراعة وتربية الحيوانات وصناعة الصوف والمنسوجات، واشتهر لديهم صناعة الجلود ودباغتها وبناء السدود وعملوا على تطوير الأسواق، وركزوا أيضاً على الشعر والنثر والخطابة ولم تلقّ الصناعات الحظ الوفير لقلة توفر المواد الخام، حيث كان الهدف الأسمى للتربية العربية قبل الإسلام تتمثل في بث روح الفضيلة، والتحلي بالصفات الخُلقية الحسنة، كالشجاعة، وإكرام الضيف، والوفاء، وتنمية القوى الفكرية والجسدية، وخلق المحاربين الأشداء، وهذه أمور فرضتها طبيعة الأرض (أبو شعيرة، 2008، 7-13).

ولم يكن وضع التعليم المهني في العصور اليونانية أفضل حالاً من الحضارة المصرية والهندية، فعناصر العملية التعليمية تتأثر إلى حد كبير بالقيم الاجتماعية والفلسفية السائدة فيه، فعملت الفلسفة

اليونانية على تفضيل التعليم الأكاديمي على التعليم المهني، وحصره بالطبقة الأرستقراطية أو البرجوازية من المجتمع لامتلاكها الثروة والحكم، وركزت على العلوم المتصلة بتدريب الملكات العقلية كالمنطق والفلسفة والرياضيات، أما الأعمال اليدوية فكان يُنظر إليها نظرة دُونية وتم حصرها بالطبقة المُتدنية من المجتمع (كرم، 2014، 123).

وقسم أفلاطون المجتمع إلى قسمين رئيسين: الأول يتميز بسمو عقله وهم الفلاسفة والعلماء ولهم الحق بالتعلم وتسلم قيادة المجتمع وإدارته، والقسم الآخر تسيطر عليهم رغباتهم الجسمية، وقسمهم أيضاً إلى قسمين: القسم الأول الجُندية ويتصفون بالشجاعة والمثابرة، أما القسم الآخر العُمال والصُّناع اللذين يقومون بالأعمال اليدوية، ولذلك انتشر بين المجتمعات فكرة احتقار الأعمال المهنية ويُنظر إليها نظرة دونية، وساد بين المجتمعات توزيع الطلبة على الفروع الأكاديمية والمهنية وفقاً لهذه الفكرة الأفلاطونية، وسار أرسطو على خُطى معلمه في بادئ الأمر، وقسم المجتمع إلى طبقات أعلاها الفلاسفة وهم أصحاب العقول، وأدناه من يقومون بالأعمال المهنية ويُنظر إليهم نظرة دونية، وكذلك أصحاب الاتجاه السلوكي عملوا على فهم السلوك الإنساني من خلال دراسة السلوك الحيواني وتطبيقه على الإنسان، فهم يعتقدون أنه ليس لمصطلح العقل البشري أي مضمون حقيقي، والعقل هو شكل من أشكال السلوك الإنساني فركزوا على النشاط العضلي والعصبي في جسم الإنسان (الحياري، 2013، 554).

وتأثرت الحضارة الرومانية بالحضارة اليونانية وسيطرت عليها، ولهذا ركزت التربية الرومانية على تنمية الأفراد في الجوانب العسكرية لغرس حُب العمل لديهم، وتنمية واجب الدفاع عن الوطن والمصلحة العامة، وعملوا على تعليم الأفراد الرقص الشعبي، والأناشيد القومية التي من شأنها رفع الروح المعنوية والاستعداد للحرب، وعملوا أيضاً على تعليم الأفراد القراءة والكتابة والموسيقى وحفظ الشعر، من أجل الاعتزاز بماضي بلادهم، وتنمية النواحي العقلية والعاطفية والصفات الأخلاقية، ولم يكن النظام التعليمي

متاحاً لكل أبناء المجتمع الروماني بل مقصوراً على طبقة الأحرار، التي كونت أساس النظام الأرستقراطي العسكري، حيث تمتعت هذه الطبقة بالحقوق السياسية والمدنية، وهناك طبقتان أخريتان أقل مرتبة، وليس لهما حقوق مدنية، هما طبقة الأجانب، وتعمل في التجارة والصناعة، والأخرى طبقة العبيد، وتعمل في الزراعة والمهن اليدوية الأخرى (إبراهيم، 1996، 40)

وفي الثقافة المسيحية منذ بداية العصور الوسطى لم يلق التعليم المهني الاهتمام الكبير، فقد سيطرت الثقافة المسيحية على الحياة والتربية، وانتقلت سلطة المدارس إلى رجال الدين، وضعف مستوى التعليم، وساءت أحوال مؤسساته التعليمية، واختفى ما كان يسمى بالعلوم السبعة الحرة التي كانت مزدهره لدى المجتمع اليوناني والروماني، واستمر هذا الوضع حتى القرن الحادي عشر، وأطلق عليها فترة العصور المظلمة في أوروبا، وفي بداية القرن الحادي عشر حتى أوائل القرن الخامس عشر، تم التركيز على العقل وجعله المحور الأساسي لفهم العلوم وتم إعادة الاهتمام بالفنون السبعة، التي اشتملت على القواعد النحوية، والخطابة، وفنون المناظرة والمجادلة، والهندسة، والحساب، والفلك، وعملت الجامعات على إدخال العلوم الجديدة في مجال الطب، والفلسفة، والرياضيات، وتحسين المناهج الدراسية وطرق التدريس في قصور الملوك والأمراء، وبقي التعليم المهني والنزعة الطبقية على حالها (الحاج، 2013، 85)

وفي القرنين السادس والسابع عشر تم تغير النظرة الدونية للأعمال المهنية، وذلك عندما ظهر اتجاه جديد للقضاء على المفهوم الطبقي للتعليم المهني على يد المصلح مارتين لوتر في إطار أطلق عليه التعليم الشامل لجميع الأطفال الذكور والإناث، وظهر أيضاً نخبة من المفكرين والفلاسفة، ساهموا في تغير النزعة الطبقية نحو الحرف والأعمال المهنية أمثال فرانسيس بيكون وجون كومينوس، واعتبروا أن العلم والمعرفة لا يتم عن طريق ما يكتبه الآخرون بل من خلال التعامل المباشر مع هذا العلم، وفي

نهاية القرن الثامن عشر الميلادي قامت الثورة الفرنسية بالإطاحة بالنظام الملكي الأرستقراطي، وتسلم الشعب الفرنسي جميع السلطات، وتنامى لديهم الاتجاه الديمقراطي، واهتم المجتمع الفرنسي بالتعليم المهني وادخله ضمن المنظومة التعليمية في المدارس، وظهر لديهم المصانع الكبيرة، وتطور المجال الزراعي والصناعي وهو ما سمي بالثورة الصناعية الأولى، وفي القرن العشرين بدأ الاهتمام بالجوانب التطبيقية، ويعود الفضل للمفكرين والعلماء الذين أكدوا على تربية اليد والعقل معاً وليس تربيته العقل فقط، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أكدوا على أهمية التعليم المهني للطلبة في جميع الولايات، فقيراً كان أم غنياً وعملوا على إدراجها ضمن المقررات الدراسية وظهر لديهم اهتمام بالغ بالمهن والمهنيين (محاسنه، 2010، 22-25).

وفي الوقت الحالي عملت الفلسفات التربوية على التحديث والتجديد في أمورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعملت أيضاً على مراجعة مبادئها القديمة والإتيان بمبادئ جديدة تتناسب جميع أفراد المجتمع الذي ينتمون إليه، فأغلب الفلسفات التربوية القديمة قامت بتقسيم مجتمعاتها إلى طبقات سواء في التعليم أو العمل، وفي الوقت الحاضر عملت هذه المجتمعات على إزالة الحواجز وفتح الفُرص أمام الجميع للالتحاق بالتعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وحرصت أيضاً أن يكون الفرد متفوق في اختصاصه سواء كان عملي أم نظري، فكثير من الفلسفات اتجهت نحو العلوم الحديثة التي كانت مُحرمَة قبل إصلاحها، ولذلك نرى بلاد أوروبا ما حظيت به من تقدم ورقي وازدهار بعد عمليات الإصلاح والتجديد التربوي في أنظمتها التعليمية (البديري، 2009، 217-216).

وظهر العديد من المفكرين والعلماء الذين عملوا على رفع مكانة المهن والمهنيين وأزالوا حاجز الطبقات بين المجتمعات، واهتمت إنجلترا بالتعليم المهني فيما يتعلق بالجانب الزراعي فأسسوا كلية للزراعة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تحول اقتصادها من زراعي إلى صناعي، وتم إدراج المنظومة

المهنية إلى العديد من الدول مثل: اليابان وكوريا وسنغافورة والسويد وهولندا حتى أصبحت هذه الدول رائدة في الأعمال المهنية وتحول اقتصادها إلى اقتصاد صناعي (السيد، 2009، 15).

ويُعد قانون بندق القديس عام 529م نقطة التحول في التعليم المهني، إذ كان ينص على كل راهب أن يقضي سبع ساعات يومياً في العمل المهني، ومن ثم تطور إلى مفهوم التلمذة المهنية داخل الأسر، وساهمت مجموعة من الفلاسفة والمفكرين في تغيير النظرة الدونية للمهن والمهنيين فبدؤوا بالاهتمام بالأعمال الزراعية والميكانيكية والحرف اليدوية، وعملت المدارس البريطانية على الاهتمام بالجوانب النظرية والعملية (أبو شعيرة، 2009، 15).

وهنا يرى أتباع الفلسفة الطبيعية بأنه يجب ترك الأطفال يعملون ويتعلمون بعيداً عن تدخل الوسطاء بينهم، لإكسابهم القدرة التي تؤهلهم للقيام بعملهم عن طريق الخبرة والممارسة، وتُعتبر التجربة هي خير مُعلم، والتعلم الذي يتم من خلال الممارسة والعمل لا يُنسى، والفرد يتعلم في ساعة واحدة من العمل والتدريب المهني أفضل مما يتعلمه من العلم النظري، وتُعتبر الأعمال المهنية مهمة لكل طالب غني كان أم فقير وأشرف الأعمال هي: الزراعة والحداثة والنجارة (عايش، 2009، 27).

ومن الأمثلة الرائدة على الفلسفة الطبيعية المجتمع الياباني، إذ يتميز نظام التعليم المهني في المجتمع الياباني بدرجة عالية من التعقيد، فهو نتاج القيم والأوضاع الثقافية والاجتماعية، وبعضها نتج من الحرب العالمية الثانية، فعملت اليابان على تبني نظام التعليم المهني في بلادها، مما أسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق نجاحها على المستوى الاقتصادي، فنظامها التعليمي يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية الأول: التعليم العام والتعليم المهني الذي تتبناه المدارس الثانوية المهنية، ومؤسسات التدريب الخاص، ومراكز التدريب المهني الذي تديره السلطات المحلية، الثاني: مؤسسة تنشيط العمالة تحت إشراف وزارة العمل، الثالث: التدريب المهني الذي توفره المصانع للمجتمع الياباني، والفضل في ذلك يعود إلى وعي

المجتمع الياباني ورغبة أفرادها العالية بالتعليم المهني، ورغبة أسرهم أيضاً، ولا ننسى الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال من خلال قيامه بإنشاء المدارس المهنية، وقوة هذه المدارس تكمن في الاستجابة السريعة لمطالب سوق العمل، ورغبة المصانع أيضاً في تعيين خريجي هذه المدارس، وتقوم الإمبراطورية اليابانية في الاستثمار بمواردها البشرية للمحافظة على استدامة الاقتصاد لديها، ومن أبرز المشاكل التي يواجهها الشعب الياباني انخفاض معدلات الشباب لديهم وارتفاع نسبة المعمرين، مما يؤدي إلى انخفاض العمالة الوطنية، وللتغلب على هذه المشاكل اتجهوا إلى صناعة الريبورت واستخدامه في العمليات الصناعية، والمثير جداً أن المواطن الياباني يدرك المشاكل التي تواجه نظامه التعليمي، ومما يساعدهم للتغلب على تلك المشاكل هي روح المرونة والقابلية للتكيف في مواجهة هذه المشاكل (الخطيب، 1995، 65) .

وعمل أفلاطون على التحديث والتجديد لفلسفته المثالية من خلال المساواة بين جميع أفراد المجتمع في أمور حياتهم واهتم أيضاً في العدالة والجمال والحقيقة، وركز على الإنسان بأنه جسم وعقل وروح ويجب الاهتمام به ككل، وبالرغم من تقسيم أفلاطون النفس إلى ثلاث مجموعات العليا: هي الفلاسفة والحكام، والطبقة الدنيا المهنيين كالفلاحين والصناع، لكنه يرى أن الإنسان باستطاعته أن يرتقي من طبقة إلى أخرى، وساهم فلاسفة آخرون في إعادة تشكيل وتحديث المبادئ الأساسية للمدرسة المثالية، أمثال بيركلي، وهيربريت، وكانت، لكي تواكب التطور الحضاري والعلمي والتكنولوجي للإنسان، وركزوا على أن الدولة يجب أن تستفيد من كل فرد من أبناء المجتمع، حسب قدراته وإمكاناته الذاتية، بعد أن يتم توزيعهم على مجالات الحياة التي تناسبهم (ناصر، 2004، 239).

وأشار السيسي (2016، 241) إلى الأمثلة الرائدة على الفلسفة المثالية ألمانيا، إذ يُعد التعليم المهني من التجارب الناجحة في ألمانيا حيث عملوا على إنشاء مجموعة من المدارس بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية تُعنى بالتعليم المهني وهي:

- المدارس الرئيسية: وتتراوح مدة الدراسة بها خمس سنوات وتقوم بإعداد الأفراد لسوق العمل.
- المدارس المتخصصة: ومدة الدراسة بها ست سنوات ونوعية الدراسة بها أفضل من المدارس الرئيسية، وتهدف إلى تنمية إبداعات وقدرات الطلبة وربطها بالتكنولوجيا الحديثة وما يحتاجه سوق العمل.

- الجيمينيزيوم: وتتراوح مدة الدراسة بها تسع سنوات وتقدم تعليمًا عامًا للطلبة وتؤهلهم لإكمال دراستهم الجامعية، وعملت الحكومة الألمانية على الاهتمام بالتعليم المهني من المراحل الدراسية الأساسية حتى وصول الطلبة إلى المراحل الثانوية، وتتميز هذه المرحلة بارتباطها بسوق العمل، وتوفر للطلبة فرص عمل دائمة؛ مما يساهم بالتقليل من نسب البطالة بين ثنایا المجتمع الألماني ويقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة.

ويرى أتباع الفلسفة البرجماتية وهي التي تسود الدول الرأسمالية والدول الصناعية في العصور الحديثة، ضرورة تقديم التعليم المهني على التعليم الأكاديمي، من خلال جعل التعلم بواسطة العمل من أهم مبادئ فلسفتها، وركزت الفلسفة البرجماتية على تربية الفرد كعضو فعال في مجتمعة فعلاقة الفرد بمجتمعة علاقة تبادلية فكلاهما يخدم الآخر، ومن أهم مبادئها أن الفرد يتعلم من خلال العمل والتجربة والممارسة، وركزت على مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، وعملت على تأهيل أفراد المجتمع ككل ليأخذ كل فرد مكانه الصحيح في مجتمعه (الحيارى، 2013، 580).

ومن الأمثلة الرائدة على الفلسفة البراجماتية الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يُعد للتعلم والعمل قيمتان أساسيتان في المنظومة المجتمعية الأمريكية، وتزايد الاهتمام بهذه المسألة تزايداً عظيماً خلال العقود الخمسة الماضية، وبشكل خاص منذ عام 1983 بعد صدور التقرير الذي وصف أمريكا بأنها " أمة في خطر " هذا التقرير الذي وضع الملف التربوي في قمة أولويات الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا عليها منذ عهد الرئيس ريغان حتى اليوم، وتتنضح حقيقة الاهتمام الأمريكي بالتعليم عندما نعلم بأنها تُتفق على التعليم أكثر من إنفاقها على وزارة الدفاع، وحظي نظام التعليم المهني في الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام كبير من قبل خبراء الأنظمة التعليمية، لدوره البارز في التقدم نحو التطوير والتجديد التكنولوجي، فعملت على إنشاء مجموعة من المدارس المهنية الشاملة لإزالة الحواجز والتّمييز بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وعملت على تصميم مناهج تجمع بين النظرية والتطبيق في شتى مناحي الحياة، وتُقدّم الجهات القائمة على التعليم المهني لتلاميذها المواطنة الصالحة وتعدّهم لمهنة المستقبل، وتعمل على إزالة الحواجز التقليدية التي ساهمت في تفضيل التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني، وعملت على المساواة بين جميع أفراد المجتمع غنياً وفقيراً، وعملت أيضاً على مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، وإتاحة الفرصة للطلبة في تلقي العلوم التي تناسب قدراتهم وميولهم، وحرصت على تلاحم الطلبة من خلال الثقافة التي تقدمها المناهج المهنية (المفرج ، 1999 ، 88).

واهتم أتباع الفلسفة الاشتراكية بالتعليم المهني والتكنولوجي، وعملت على تكافؤ الفرص في التعليم المهني والأكاديمي، وأدركت أهمية التعليم المهني لنهضة المجتمع وتقدّمه في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأشارت إلى أنه يُمكن الحُكم على تقدّم المجتمعات بقدر اهتمامها بالتعليم والتدريب المهني (السيد، 2009، 29).

ومن الأمثلة الرائدة على الفلسفة الاشتراكية جمهورية الصين الشعبية، إذ عملت على تنظيم مؤسسات التعليم المهني، واعتمد المؤتمر الوطني عام 1998م خطة لإصلاح مؤسسات التعليم المهني وتحديد مهام الإشراف والتنسيق مع الإدارة المحلية على مدارس التعليم المهني، وشهدت بداية الألفية الثالثة عدة إجراءات عملت على تطوير مؤسسات التعليم المهني من خل تعزيز الاتصالات والارتباطات الاقتصادية مع المؤسسات الصناعية، مما ساهم بتوفير المدربين المهنيين وتوفير البرامج التدريبية المناسبة، وتوفير مراكز بحثية تتعلق بالتعليم المهني، وتستوعب مؤسسات التعليم المهني الصينية التغيرات التكنولوجية الهائلة، من خلال تعدد الخطط المطروحة لتتناسب مع الكثافة السكانية الهائلة وظروفها المناخية المتعددة وبما يتلائم مع طبيعة الإنتاج، فعلى سبيل المثال المدارس الثانوية المهنية تعتمد على إكساب المهارات للطلبة بهدف الإنتاج، بينما مدارس التعليم المهني تقوم بأعداد القوى العاملة من خلال المهارات والمعارف العملية معاً، بينما تعتمد مدارس العمال المهرة على إكساب الطلاب مهارات العمل، ويعتم التعليم المهني في المناطق الريفية بالمهن التكنولوجية الزراعية والإنتاج الحيواني، وفي المدن يتم التركيز على المهن الصناعية كصناعة المحركات والسيارات والكمبيوتر، ولهذا نرى تقدم جمهورية الصين الشعبية في شتى المجالات (Guo and Lamb, 2010).

واهتم أتباع الفلسفة الرأسمالية بتركيزها على الفرد وعدت المهارات المهنية من السمات الرئيسية التي يجب أن تمتاز بها، وضرورة الربط بين الجوانب التطبيقية والنظرية في العملية التعليمية، وتزايد اهتمام الرأسمالية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وذلك لأن التنمية تكمن في القوى البشرية القادرة على العطاء والإنتاج وبناء حضارتها والعمل على تطوير أساليبها التربوية والعلمية والعملية، من خلال توفير القوى البشرية المدربة التي تتحمل مسؤولية تنفيذ خطط التنمية ومواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال المهارات التي يزود بها الافراد (الطويسى، 2003، 23).

ومن الأمثلة الرائدة على الفلسفة الرأسمالية الدولة التركية، حيث يُقدم التعليم المهني بشكلين أحدهما رسمي والآخر غير رسمي، ويتكون التعليم المهني الرسمي من مستويين، الأول مستوى التعليم المهني الثانوي ويتخرج الطالب كعامل ماهر، ويحق له الدخول مباشرة لسوق العمل، وله حرية الاختيار بمتابعة دراسته العليا في المدارس المهنية العليا، والمستوى الثاني التعليم المهني العالي، أما الشكل غير الرسمي للتعليم المهني فيقدم للأفراد الذين لم يسبق لهم دخول النظام التعليمي، والأفراد الذين سبق لهم دخوله من قبل ولكنهم تسربوا منه دون الحصول على أي مؤهل، ويقدم بشكل دورات قصيرة وطويلة حسب حاجة سوق العمل، ويتيح النظام المهني التركي لأعداد كبيرة من الطلبة الالتحاق به من مختلف أنحاء البلاد، وذلك عن طريق الكتب والنشرات والأشرطة المدمجة والبريد الإذاعي والتلفزيوني، مما ساهم بالتقليل من نفقات التعليم المهني، والتخفيف من الضغط على المدارس المهنية، هذا بجانب دعمه للروابط بين القطاع الخاص والعام، وتحسين جودة مخرجاته المهنية لسوق العمل، حتى أصبحت الدولة التركية من الدول المنافسة في مختلف القطاعات الصناعية، ومنتجاتها أصبحت تنافس بقوة الدول المتقدمة الأخرى (الخوتاني، 2004).

وأشار التميمي (2009، 7) بأن التعليم المهني في الدول المتقدمة يركز على إعداد الأفراد مهنيًا بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية التي نشهدها على المستوى المحلي والعالمي ومن مميزاته:

- عمل دراسات ميدانية مستدامة لحاجة سوق العمل.
- متابعة المدارس ومؤسسات التعليم المهني خريجها في مواقع العمل.
- إعداد البرامج المهنية بما يتناسب مع قدرات الطلبة وميولهم ورغباتهم.
- مشاركة القطاع الخاص في تشغيل الأفراد المهنيين.
- المردود المالي المناسب للأفراد المهنيين.

- مشاركة القطاع العام والخاص في دعم برامج التعليم المهني.

- منافسة القطاعات الحكومية والخاصة بجودة مخرجات المهنيين في سوق العمل.

وبناءً على هذه التطورات فقد انتهى القرن التاسع عشر والتعليم المهني جزءاً من مناهج التعليم العام، ولكنه لم يأخذ مكانه بالشكل الصحيح بل استمر الفصل بين التعليم النظري والتعليم المهني، واستمر التقسيم الاجتماعي الطبقي ملتصقاً بالتعليم المهني ومختصاً بالطبقة الكادحة الفقيرة، بينما التعليم الأكاديمي متاحاً لأبناء الطبقة البرجوازية من المجتمعات التي تتسلم مقاليد الحكم والسلطة في الدولة، ومنذ بداية القرن العشرين تسارعت وتيرة نمو وتطور التعليم المهني وأصبح أكثر ارتباطاً بالمنظومة التعليمية، وتم الاعتراف به كمدخل واستراتيجيه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعند النظر إلى حال المجتمعات في الدول المتقدمة في بداية الأمر نجد بكل وضوح كيف عاملت المهنيين ونظرة إليهم نظرة دونية، ولكن تجد أن نظامهم التعليمي مرن وبعيد كل البعد عن الجمود، فعملوا على تطويره، ووضعوا التعليم المهني بمكانه الصحيح في المنظومة التعليمية، وعملوا على إزالة النزعة الطبقية والفوارق الاجتماعية، وركزت على الفرد بأنه عنصر فعال في مجتمعه، واعترفوا بالحرية الفكرية لمجتمعاتهم، ويعملون على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بناءً على مؤهلاته وقدراته وما سيضيفه من علم جديد ونافع لمجتمعه، ونرى ما حضية به هذه المجتمعات في الوقت الحالي من تقدم ورقي حضاري في مختلف الميادين الصناعية والزراعية والتجارية والتكنولوجية، حتى أصبحت هذه الدول حلم كل مواطن عربي، على عكس المجتمعات العربية التي أصبحت طارده لعقولها البشرية.

ويلاحظ مما سبق أن أغلب المجتمعات والفلسفات عملت على تقسيم مجتمعاتها إلى طبقات، ومن يقوم بالأعمال المهنية هم الطبقة الدنيا من المجتمع، والطبقة العليا هم المفكرين وأصحاب العقول والفلاسفة، وامتدت آثار هذه الفلسفات وخصوصاً الفلسفة اليونانية إلى مجتمعاتنا العربية، حيث يُعتبر التعليم المهني حديث العهد مقارنة بالتعليم الأكاديمي، وكانت جميع الدول العربية تتوسع في التعليم

الأكاديمي على حساب التعليم المهني من خلال افتتاح الجامعات والمدارس وتخريج الكم الهائل من الأفراد، وواجهت هذه الدول ومن ضمنها المملكة الأردنية الهاشمية تزايد البطالة بين صفوف الشباب لعدم قدرتها على استيعاب خريجيها من التعليم الأكاديمي، فأتجهت إلى التعليم المهني باعتباره المحرك الوحيد للعجلة الاقتصادية المستدامة، ويقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة، وبالرغم من الإصلاحات التي تجربها الدولة بجميع طاقاتها وتضافر مؤسساتها إلا أن هذا التعليم ما زال التحاق الذكور والإناث به قليل، لعدم توفر نظره مستقبلية للمتقنين به، وعدم ربطه بالشكل الجيد في سوق العمل وفي التعليم العالي، ووما لاشك فيه أن الطبقة ما زالت سائدة في مجتمعاتنا العربية بتكريس التعليم والتدريب المهني للطبقات الفقيرة من المجتمع.

مكانة التعليم المهني في التربية الإلهية

يُعتبر العمل وسيلة للبناء والتطور والرقي والتقدم الحضاري للأمم والشعوب، في الماضي والحاضر والمستقبل، وهو واجب على كل إنسان قادر عليه، ليحصل من خلاله على مصدر رزقه بالطرق المشروعة والمباحة، واستخلف الله سبحانه وتعالى الإنسان لعمارة الأرض وإصلاحها، مما يحقق العزة والرقي والتقدم للأمة الإسلامية، ويساعدها على امتلاك القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولا يتحقق هذا إلا من خلال العمل الصالح، فرقي الأمم وتحضرها وتقدمها يُسيطر عليه الجانب المهني، ويساعد في التقليل من نسب البطالة المنتشرة في صفوف الشباب، ويقلل من الجرائم والمفاسد المنتشرة في ثنايا مجتمعاتنا الإسلامية، لذلك فقد اهتم الدين الإسلامي بالعمل والعاملين وكرمهم أفضل تكريم، وقرن الله سبحانه وتعالى العمل الصالح بالجهاد في سبيله (جامعة الملك سعود، 2015، 16).

واهتمت التربية الإسلامية بالمهن والمهنيين ودعت إلى احترام العمل والعاملين، ودعت كذلك إلى العلم النافع والعمل الشريف، وعملت على الاهتمام بجميع جوانب الفرد العقلية والجسدية (عايش، 2009، 28).

ويعتبر العمل في المجتمع الإسلامي واجب على كل فرد من أفراد المجتمع، والعمل المهني أساس الحياة والقوة والتطور في جميع المجالات، واهتم الدين الإسلامي بالعمل اليدوي ورفع من مكانته وحث إلى الكسب الحلال من خلال العمل الشريف (عطية، 2015، 13).

وأشارت السيد (2009، 30) بأن التربية الإسلامية عملت على الاهتمام بالعمل والعاملين، لاهتمامها بتكامل المعرفة النظرية والعملية، وعملت أيضاً على الاهتمام بالتربية المتكاملة للإنسان من خلال العلم النافع والعمل المفيد، وحثت أيضاً على أهمية العمل ووضعه في منزلة العبادات، وقد أشار القرآن الكريم بأن معظم الأنبياء عملوا بالمهن التي كانت سائدة في زمنهم، ومن هنا فإن التربية الإسلامية عملت على الربط بين التربية والفرد، كلاً حسب إمكانياته وطاقته التي وهبها الله عز وجل له، وتم تصنيف المهنيين إلى مراتب يتدرج بها الفرد حسب مهارته وإتقانه لحرفته وهي:

- مرتبة المبتدئ: وهي دخول الفرد للمهنة التي يرغب العمل بها.
- مرتبة الصانع: وتشمل مرحلة التلمذة المهنية.
- مرتبة الخليفة: وهي تعلم الفرد للمهنة التي يُدع بها ويبدأ بتعليمها للآخرين.
- مرتبة المعلم: وهي إتقان الفرد لمهنته بالشكل الصحيح.
- مرتبة الشيخ: وهي وصول الفرد إلى مستوى التميز والإبداع خُلقاً وعلماً.

وأشار الحيارى (2013، 619) أنه إذا أردنا أن نحقق قفزات علمية تربوية باهرة، تجعلنا نتقدم نحو الصفوف الأولى مع الأمم والقوميات الأخرى، بل نكون أفضلها على الإطلاق، كما كان سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأُمتُه في صدر التاريخ، فيتوجب علينا أن نمارس جميع معتقداتنا الفلسفية في كافة جوانب الحياة، ونأخذ جميع ما توصل إليه الغرب والشرق بما ينسجم مع نهجنا التربوي الإسلامي، مع بذل الجهد الحثيث المتواصل لسد الفجوة العلمية بيننا وبينهم، والتزامهم معهم على الاكتشافات والاختراعات العلمية المتعلقة بكافة شؤون الحياة، وأنا سنجد عند تلك المرحلة أن القرآن الكريم، سيكون بمثابة الموجه والمرشد العام لمسيرتنا العلمية، لما يحتوي بين ثنايا آياته الشريفة من علوم دفينه في شتى المجالات.

إن آيات الذكر الحكيم والسنة النبوية الصحيحة تضمنت العديد من المهن مثل: الصناعة والتجارة والاقتصاد وغيرها، وتناولت أصول وأحكام المعاملات وعلاقة الأفراد بعضهم ببعض بما يكفل بناء المجتمع الإسلامي بالشكل الصحيح ووضحت صور المسلم بما يتحلى به من خلق وأدب وعلم وتعامل ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- مهنة الصيد: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: 14).
- صناعة السفن التي علمها الله سبحانه وتعالى لنبيه نوح عليه السلام: وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (المؤمنون: 27).

- صناعة الدروع، ويعتبر نبي الله داود عليه السلام أول من صنع الدروع من الجلد، والحديد، والمعادن، والفولاذ، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ

وَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ • أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ
(سبأ: 10 - 11).

- قال عز وجل عن داود عليه السلام، أنه علمه صناعة السلاح كله، من الدروع، والسيوف، والرماح، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُخْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ (الأنبياء: ٨٠).
- مهنة النساجة التي كان يعمل بها نبي الله إدريس عليه السلام وهو أول من خاط الثياب ولبسها: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ (النحل: 80).

- أما سيدنا موسى عليه السلام فكان راعياً للغنم؛ وذلك في قوله تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يُمُوسَى • قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَاهْتَشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى) (طه: 17-18).
- وكان سيدنا عيسى عليه السلام يعمل بالطب؛ وذلك في قوله تعالى: (وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (آل عمران: 49).

- أما رسولنا الكريم ﷺ فكان يعمل منذ الصغر راعياً للغنم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ! فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ) (صحيح البخاري، 1422هـ، 88، حديث رقم 2262، ج3).

- وحث نبي الله محمد ﷺ المسلمين على الزراعة وأن يمتلك الفرد المسلم مهنة تعينه في حياته اليومية وعدم الاعتماد على الغير، عن جابر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا

إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَرْزُوهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ

(صحيح مسلم، 1992، 1188، حديث رقم 1552، ج3).

- وَحَثَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الزَّرَاعَةِ؛ فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبَيَدُ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ) (مسند أحمد، 2001، 296، حديث رقم 12981، ج20).

- حَارَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَطَالَهَ؛ فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ: (لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ) (صحيح البخاري، 1422هـ، 113، حديث رقم 2074، ج3).

- واحترم النبي ﷺ أصحاب المهن وكرمهم؛ فمن ذلك حديث سهل بن سعد رضي الله عنه: (أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِبُرْدَةٍ مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا، أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ قَالُوا: الشَّمْلَةُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ: نَسَجْتُهَا بِيَدَيَّ فَجِئْتُ لَأَكْسُوكَهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَجَابَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارَةٌ) (صحيح البخاري، 1422هـ، 78، حديث رقم 1277، ج2).

وأخيراً: فإن الشكر على النعمة يقتضي حفظها، والمداومة عليها، لقد خاطب الله سبحانه وتعالى رسله وأنبيائه بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (المؤمنون: 51)، وذلك ليكونوا لنا خير قدوة في حياتنا الدنيوية.

يلاحظ مما سبق أن التربية الإلهية أَعْلَت من قيمة العمل والعاملين في المهن، وجعلته في منزلة العبادات، وعَمِلَ معظم الأنبياء بالمهن المختلفة التي كانت سائدة في عصرهم، فالرسول عليه الصلاة والسلام عمل في رعاية الأغنام، وكذلك موسى عليه السلام، وعمل نوح عليه السلام في صناعة السفن، وداود كان حداداً يصنع الأسلحة والقدور، وإدريس عليه السلام كان خياطاً، أما يوسف عليه السلام فكان خبير الإدارة والتخطيط الاقتصادي، وعملت المدرسة الإسلامية على الربط بين التربية والفرد، من

خلال الحث على العمل والكسب الشريف كُلاً حسب إمكاناته وطاقاته التي وهبها الله سبحانه وتعالى إليه، وجاءت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تؤكد على أهمية العمل ورفعت من شأنه وشأن من يتقنه

كما أن الغياب الفعلي للمنهج الإلهي ومبادئه في مجتمعاتنا العربية؛ أدى إلى تراكم مدركات خاطئة في أذهان الناس عبر القرون الماضية وصولاً لوقتنا الحاضر، من بث المفتريات؛ وتفتشي الممارسات المناهضة لمبادئ الإسلام في شتى مناحي الحياة؛ لتحقيق الأهداف الدنيوية للأفراد الطامعين، وتولي المراكز القيادية في مجتمع شعاره المحاباة والمحسوبية، وتحركه قوى المزاج والشهوة والأنانية، على حساب مبادئ الإسلام الغراء، التي تنادي بتطبيق القوانين في المجتمع المسلم في كافة أمورهم الحياتية، حتى أمسى أفراد المجتمع الإسلامي ومؤسساته يمارسون ثقافة هلاميه فوضوية وأصبح المجتمع الإسلامي بلا هوية تربوية واضحة الأسس والمعالم، وأصبحت تستسقي قوانينها ومبادئها التربوية من الفلسفات الغربية لتنظيم أمورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، وللعلم إن مجاراتنا للغرب والشرق في ميدان العلوم والمعارف الحضارية، لن تكون عن طريق تطبيق أنظمتهم وقوانينهم ونظرياتهم الاجتماعية والتربوية، لأن هذه الأنظمة والقوانين أسست وبنيت؛ حسب نظرتهم للوجود بشكل عام والحياة الدنيا بشكل خاص، لأنهم يحاولون إشباع شهواتهم ورغباتهم في عالم الحس، فيجب علينا العودة إلى منهجنا الإلهي، لأنه يمثل نظاماً حياتياً شاملاً للإنسان في مجتمع مسلم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية، فخير مثال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه الأبرار، استطاعوا بالنهج التربوي الإسلامي أن يحققوا أهدافهم الدنيوية في كافة أمورهم المدنية والعسكرية والاجتماعية.

وعند النظر إلى مجتمعاتنا العربية يلاحظ بوضوح وجلاء النزعة الطبقية السائدة بين ثنايا هذه المجتمعات وإن حاول البعض إخفائها، ألا يُعد عمل الجندية والجهاد في سبيل الله من أشرف وأعظم الأعمال، لما لهذه الصفة من مكانة سامقة عند الله سبحانه وتعالى، فكيف تنظر مجتمعاتنا العربية لعمل

الجنديّة؟! وحث النهج الإلهي على أن المجتمع المسلم لا يعرف التجزئة سواء أكان المجتمع صغيراً أم كبيراً، ولا يتوفر به مكانه للتفوق العرقي والنعرات المجتمعية، فهوية الجميع وجنسيّتهم، وعقيدتهم وشريعتهم فقط الإسلام، والمفاضلة بين ذريّته تعود إلى تقوى الله سبحانه وتعالى وليس بالنزوع إلى نظرية الاستعلاء والاستكبار واستلام المراكز القيادية في الدولة.

هل النظام التعليمي في مجتمعاتنا العربية يتمتع بالمساواة بين أفراد المجتمع؟ هل يتكون من نظام واحد أم نظامين؟ ستلاحظ بكل وضوح وجلاء أن انظمتنا التعليمية تتكون من طبقتين، طبقة الفقراء وأبناء الشعب العامة، والطبقة الأخرى لأصحاب المال والمناصب القيادية في تلك الدول، وتكون رسومها الدراسية مرتفعة جداً حتى لا يتسنى لأصحاب الطبقة الكادحة الالتحاق بها، ولو نظرنا بدقة ووضوح إلى حال المدارس والمعاهد المهنية، ستجد بكل وضوح أن من يلتحق بهذه المدارس والمعاهد هم من أبناء الطبقة الكادحة من المجتمع، فالنظام الطبقي تم إزالته بين ثنايا المجتمعات العربية بشكل نظري وبكلام بغبغوي، أما على أرض الواقع ما زالت النزعة المثالية تشق صفوف مجتمعاتنا العربية، وما زلنا مبتعدين كل البعد عن نهجنا الإلهي، ولن تتحق العزة للأمة الإسلامية إلا بالعودة إلى تعاليم الدستور القرآني.

التعليم المهني:

هو نوع من أنواع التعليم النظامي وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني بمستوى الدراسة الثانوية، ويهدف إلى إعداد أفراد مهنيين مدربين، وإكسابهم المهارات في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والإدارية والفندقية والمنزلية، ولديهم القدرة على العمل والإنتاج؛ لرفدهم لسوق العمل الأردني، وتستمر مدة دراسته سنتان، ويشكل خريجو التعليم المهني حلقة الوصل بين التقنيين والعمال غير المهرة (محاسنة، 2010، 35).

ويرى الجرارة المشار إليه في أبو شعيرة (2008، 28) أن التعليم المهني هو تعليم يتم من خلال الدراسة الثانوية، ويهدف لإعداد أفراد مهنيين وإكسابهم المهارات والقدرات والاتجاهات للعمل في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والفندقية والمنزلية، بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

ويُعرف أيضاً بأنه إحدى مسارات التعليم الثانوي ومدة دراسته سنتين، ويحق لمن أنهى متطلباته بنجاح متابعة تعليمه بمستويات أعلى في الجامعات والكليات (GTZ,2009, P11).

ويرى الصمادي (2012، 80) أن التعليم المهني هو عملية تأهيل الأفراد لمزاولة مهنة ما، وتزويدهم بالمهارات العملية التي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل ومجارة التطور العلمي والتكنولوجي.

التعليم التقني:

إعداد الفرد لمهنة تمكنه من الالتحاق بسوق العمل، وتكسبه المهارات اللازمة في تلك المهنة، وترتبط بالتكنولوجيا الحديثة، ويبدأ التعليم التقني بعد انتهاء المرحلة الثانوية ويمتد من سنة إلى ثلاث سنوات في الكليات الجامعية الحكومية والخاصة (مصطفى، الجمال، حطيط، عبد العزيز، المصري، حبيقه، حسين، 2007، 38).

ويستخدم التعليم التقني للدلالة على الإعداد المهني في مؤسسات التعليم العالي بعد الدراسة الثانوية ودون المرحلة الجامعية، وتتراوح مدة دراسته من سنتين إلى ثلاث سنوات، ويهدف إلى إعداد أفراد مؤهلين تقنياً ومهنيّاً وتكنولوجياً لرفدهم لسوق العمل، ويتم من خلال الكليات الجامعية المتوسطة الحكومية والخاصة (مصطفى، 2001، 30).

ويرى أبو شعيرة (2008، 27) بأن التعليم التقني هو ما بعد التعليم الثانوي ويُعني في الجوانب العملية والتكنولوجية، ويهدف إلى إكساب الأفراد المهارات والقدرات المعرفية للمهن المرتبطة بسوق العمل الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم به كليات المجتمع تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

ويُعرّف التعليم التقني بأنه إعداد الفرد لمهنة غير أكاديمية وإكسابه المهارات والخبرات التكنولوجية في مجال عمله، ويشترط للالتحاق به إنهاء متطلبات الثانوية العامة بنجاح، وتتراوح مدة دراسته من سنتين إلى ثلاث سنوات، ويهدف إلى إعداد أفراد مهنيين متنوعي المهارات ورفدهم لسوق العمل (GTZ,2009, P11).

التدريب المهني:

يُستخدم للدلالة على الإعداد المهني للأفراد العاملين في مستويات العمل المتنوعة، وهو غير مرتبط بمرحلة دراسية محددة، أو بفئة مستهدفة من المجتمع، وتشرف عليه مؤسسات تعليمية حكومية وخاصة (مصطفى، 2001، 31).

ويرى المصري (1992، 15) بأن التدريب المهني هو إكساب الفرد المهارات والمعلومات والاتجاهات حول مهنة ما وتطويرها لديه، ليصبح قادراً على القيام بعمل أو مجموعة من الأعمال بشكل مناسب، ويهدف إلى رفع كفاءة المتدرب في المهنة التي يمارسها بشكل مستدام.

أما عطوان (2001، 19) يَنْظُرُ إلى التدريب المهني بأنه إكساب الفرد المهارات والاتجاهات والقيم لمهنة ما، والعمل على تطويرها لديه ليصبح الفرد قادراً على أداء عمله بشكل مناسب.

تطور التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية

لم يلقَ التعليم بشكل عام في الأردن الاهتمام الكبير في بداية الأمر من قبل الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، حيث عملت الدولة العثمانية على فتح عدد قليل من المدارس الابتدائية وتم حصرها في المدن، وكانت معظم الدروس تعطى للطلبة باللغة التركية، مما أدى إلى عزوف الأسر عن إرسال أبنائهم إلى المدارس في ذلك الوقت، وكلفت الدولة العثمانية الأهالي المبالغ المالية لبناء المدارس والإنفاق عليها مما أدى إلى إغلاقها لفترة قصيرة لتردي الأوضاع الاقتصادية للأسر، وبعد خضوع إمارة شرق الأردن للحكومة العربية الفيصلية عام (1918-1920)، سعت مديرية المعارف إلى الاهتمام بالتعليم وفتح المدارس في مختلف المناطق، واهتمت بإعداد المعلمين وتأهيلهم في مختلف التخصصات والمجالات الأكاديمية والمهنية (الطراونة، 2008، 23).

وفي عام 1920 أسست مدرسة صويلح الثانوية للبنين وكانت آنذاك ابتدائية، وفي عام 1967 أصبحت مدرسة ثانوية كاملة، وكانت المدرسة تُعنى بالتعليم الزراعي الذي كان يطلق عليه النشاط الزراعي، وكان الطلاب يقومون بالعمل في الحديقة المدرسية التي تحتوي على وحدة للبستنة، ووحدة للدواجن، ويطبّقون ما تعلموه نظرياً في غرفة الصف، وأنشأت المدرسة عام 1969 نادي النشء الريفي، والهدف منه إتاحة الفرصة للطلبة بإقامة المشاريع الصغيرة، لإكسابهم الخبرات اللازمة لتكون لديهم القدرة والرغبة لإنشاء مشاريع كبيرة في المستقبل، ومن المشاريع التي كانت موجودة: مشروع الماعز الشامي، والدواجن اللاحمة، ويشرف عليها معلم النشاط الزراعي، الذي يقوم بدور المرشد لمزارعي القرية، لحل المشاكل التي تواجههم (ميرزا، 1971، 112-113).

وتبنت وزارة التربية والتعليم والإشراف على التعليم الزراعي في المرحلة الإلزامية، فرفعت من شأنه ووضعت على أسس علمية سليمة، من خلال تشكيل لجان لتأليف المناهج الخاصة به بالتعاون بين وزارة

الزراعة ووزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص، وكان هدف التعليم الزراعي في هذه المرحلة للتوعية واكتشاف الميول ورغبات الطلبة، وتماشياً مع قانون التربية والتعليم لعام 1964م (الحسيني، 1968، 21).

وفي عام 1924 تأسس أول معهد صناعي في عمان وكان آنذاك يسمى بمدرسة الصنائع والفنون، ويشتمل على عدة مشاغل تطبيقية، وهي: الحرف، والنسيج، والحدادة واللحام، والنجارة، والخيزران، والكهرباء، والراديو، والخرائط والتسوية، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وكان المنهاج يقسم إلى القسم الثقافي: وهي المواد الدراسية المشتركة بين جميع التخصصات التي تصدرها وزارة التربية، والقسم الفني: وهي مناهج خاصة ترتبط بالمنهاج والتطبيق العملي، وبعد عام 1953 طورت وزارة التربية والتعليم برامجها المهنية لاستقطاب الطلبة الذين ينهون مرحلة التعليم الأساسي، وأبرز نتائج مدرسة الصنائع والفنون؛ حصول التعليم الصناعي في إمارة شرق الأردن على أفضل النتائج وساهم بتوفير فرص عمل للطلبة، ساهم أيضاً بزيادة إقبال الطلبة على مدرسة الصنائع والفنون بفضل نتائجها الإيجابية، وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية من المجتمع المحلي، والمشاركة في المعرض العربي الفلسطيني والحصول على الميدالية الذهبية لمصنوعات الحديد، والميدالية الفضية لمصنوعات النجارة، والميدالية النحاسية لمصنوعات الخيزران (الطراونة، 2008، 2).

وفي عام 1964 صدر قانون التربية والتعليم رقم (16) ليحدد الأسس الفلسفية والاجتماعية والوطنية للتعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وعمل على تحديد مكانة وأهمية التعليم المهني في النظام التربوي الأردني وتنمية العمل اليدوي للطلبة والعمل على إعداد الأفراد المؤهلين للمجتمع الأردني لمساندته في التطور والتقدم الحضاري (قانون التربية والتعليم، رقم (16)، 1964، 136).

ومنذ عام 1950-1978 عملت وزارة التربية والتعليم على إدخال التعليم المهني إلى مدارسها وتعليمها للطلبة تحت مسمى النشاط المهني، ويشتمل على عدة محاور رئيسية للذكور وهي: الزراعي

والصناعي والتجاري، أما الإناث فكانت تُدرّس مبحث العلوم المنزلية وبواقع حصتين في الأسبوعي لكلى الجنسين، وفي عام 1982-1983 زاد الاهتمام بالتعليم المهني حيث عملت وزارة التربية والتعليم على إدخال مبحث الثقافة المهنية للمرحلة الثانوية الأكاديمية، وتتضمن المجالات: الصناعي والزراعي والحرفي والتجاري والأسري والاجتماعي والفندقي والغذائي والصحي، حيث كانت تدرس بواقع حصتين لكل أسبوع، لتكامل العملية التعليمية للطلبة وجعلها أكثر ارتباطاً بالحياة اليومية ولبناء شخصية متوازية بين الطلبة (أبو شعيرة، 2011، 163).

وفي عام 1987 عُقد المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي برعاية المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه، حيث سلّطت الأضواء على الاهتمام بالتعليم المهني وبرامجها التعليمية للطلبة حيث تم إثرائها بالجوانب العملية المرتبطة بالحياة اليومية للطلبة، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لاحترام العمل اليدوي، وتمكين الطلبة من اتخاذ القرار المهني المناسب في المستقبل، وحددت وزارة التربية والتعليم في المادة (4) رقم (27) لعام 1988 الأهداف العامة والخاصة للبرامج المهنية ومنها: إعداد الطلبة لمتطلبات العمل، وإكساب الطلبة مجموعة من المهارات المهنية، وموائمة المناهج التعليمية لرغبات المجتمع الأردني (بدرخان، 2006، 59).

وفي الفترة من عام 1990-2010 تم إعداد البرامج المهنية بشكل يناسب السلم التعليمي لمرحلة التعليم الأساسي وكانت تُدرّس للطلبة من الصف الأول إلى الصف العاشر بواقع حصتين لكل أسبوع وتتضمن المناهج التعليمية مجموعة من الأنشطة المهنية وهي: الجانب الصناعي والزراعي والتجاري والصحة والسلامة العامة، لتعريف الطلبة بأهمية التعليم المهني وإكسابهم مجموعة من المهارات المهنية المتعلقة بحياتهم اليومية، وتهدف أيضاً إلى إعداد الطلبة لمهنة المستقبل، وفي ضوء تطبيق التوجيهات

الملكية السامية عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير البرامج المهنية نحو الاقتصاد المعرفي لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم (محاسنة، 2010، 46).

ولم يقتصر الاهتمام في التعليم المهني على منهاج التربية المهنية، فقد عملت عدة مؤسسات عامة وخاصة على الاهتمام بهذا التعليم : منها مؤسسة التعليم والتدريب المهني التي تعنى بتقديم برامج التلمذة المهنية، بهدف توفير القوى العاملة المدربة، ورفع المستوى المهني لها، وكذلك ساهمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنشاء كليات المجتمع الخاصة والحكومية التي بُنيت فلسفتها على خدمة المجتمع المحلي من خلال إعداد أفراد تقنيين وفنيين مؤهلين قادرين على إحداث تنمية اقتصادية مستدامة في سوق العمل الأردني، بالإضافة إلى معاهد التعليم والتدريب في قطاع الصناعة والعمال الخاصة (الطويسي، 2013، 80).

أهمية التعليم المهني للمملكة الأردنية الهاشمية

يُعتبر الكثير من المختصين في مجال التنمية والاقتصاد بأن التربية هي مفتاح التنمية بكل أبعادها البشرية والمادية، وشهدت الدول النامية خلال العقدين الأخيرين اهتماماً كبيراً بالتعليم المهني، من خلال افتتاح المدارس والمعاهد المهنية؛ لإعداد الأفراد وإكسابهم العديد من المهارات العلمية والعملية، وتبرز أهمية التعليم المهني لدوره الكبير في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، ويُعتبر الاستثمار برأس المال البشري الأمثل، لرفده للقطاعات الصناعية والزراعية والطبية والتجارية بالطاقات البشرية المؤهلة والمدربة، وهذا بدوره يُقلّل من الاعتماد على العمالة الوافدة والتقليل من نسب البطالة، ولم يقتصر التعليم المهني على الدول النامية فحسب، بل إن الدول المتقدمة صناعياً وتقنياً تولي الاهتمام الكبير للتعليم المهني، لأن تقدمها في شتى المجالات لا يمكن أن يستمر دون الاعتماد على الكوادر المهنية، والتي سيزداد الطلب عليها مع التقدم العلمي والتكنولوجي مستقبلاً (عليّات، 2010، 13).

وللتعليم المهني أهمية كبيرة باعتباره العمود الفقري لنهضة البلاد، ويؤمن للخريجين فرص العمل ويكسبهم المهارات المهنية، ويحثهم على زيادة العمل والإنتاج، في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة أو العمل الحر، ويحقق للأفراد المهنيين مردوداً مالياً يضمن لهم حياة كريمة، مع التركيز على العرض والطلب في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وعدم الاعتماد على المهن التقليدية والتوجه نحو المهن الحديثة والعمل على تطويرها، والتركيز على تطوير رأس المال البشري بشكل مستدام، كونه الركيزة الأساسية لبناء المجتمع، وتشهد الدول العربية في الآونة الأخيرة بكافة مؤسساتها الحكومية والخاصة توجه الشباب نحو التعليم المهني لدوره الكبير في التقليل من نسب البطالة المنتشرة في مجتمعاتنا العربية، والقفز نحو التطور والعولمة بشكل إيجابي (حلي، 2012، 405).

ويركز التعليم المهني على الشباب ذكوراً وإناثاً ويحث على استغلال طاقاتهم بشكل إيجابي، ويجب قيام المؤسسات المهنية بعمل دراسات مستقبلية لاحتياجات سوق العمل، لأن التضحية بطاقات الشباب وإهدارها سيترتب عليه عواقب اقتصادية واجتماعية في المستقبل؛ لذلك لابد من تبني استراتيجيات جديدة لتوجيه طاقات الشباب واستثمارها بالشكل الصحيح، ليسهموا في ابتكار فرص عمل جديدة، والتركيز على إصلاح التعليم والتدريب المهني كماً ونوعاً (ماس، 2017، 25).

ويهدف التعليم المهني في الأردن إلى تلبية احتياجات سوق العمل الأردني ورفعته بالعمالة الماهرة المؤهلة والمدربة لمنافسة العمالة الوافدة، وإحلال العمالة الوطنية مكانها، ونشهد في الآونة الأخيرة تضافر جهود المؤسسات الحكومية والخاصة للنهوض بهذا النوع من التعليم، فوزارة التربية والتعليم تقوم بعمل دراسات ميدانية لحاجة سوق العمل الأردني، ووضع الخطط والبرامج المهنية المناسبة له، وتواصل العمل على رفع كفاءة خريجها وتزويدهم بالمعرفة التكنولوجية الحديثة، بما يتناسب مع حاجة أصحاب العمل، ولم يقف الدور عند وزارة التربية والتعليم فقد عملت وزارة العمل على تبني إستراتيجية وطنية وتعمل من

خلالها على تنمية مواردها البشرية بكافة المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والفنية والمهنية، وعملت على إنشاء مؤسسة التعليم والتدريب المهني، وتضافرت جهودها مع القوات المسلحة الأردنية للعمل على إنشاء الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب، حرصاً منها على أهمية التعليم والتدريب المهني في خفض معدلات البطالة وتأمين فرص العمل لأفرادها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي (السيوف، 2012، 40).

فتطور الحياة البشرية في الوقت الحاضر، وانتشار المعرفة الإنسانية عمل على إدخال الجانب المهني ضمن المنظومة التعليمية، للموائمة بين رغبات الأفراد وأسرهم ومتطلبات سوق العمل، ورفع مستوى وعي الشباب وثقافتهم المهنية، فمن خلال وظيفة الفرد أو مهنته يتم تحديد مكانته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يتطلب توعية الشباب في التوجه للتعليم المهني الذي أصبح من أهم أهداف العملية التعليمية في المجتمع الأردني المعاصر، ويؤدي إلى إحداث تنمية شاملة بما يتفق مع متطلباتهم وحاجاتهم وطموحاتهم المهنية (خطابية، 2009، 191).

مكانة التعليم المهني الأردني في التعليم العام

يرى أبو شعيرة (2008، 181) بأن التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية حظي باهتمام مرتفع ضمن توصيات المؤتمر التربوي عام 1987م، من خلال التركيز على إعداد الأفراد إعداداً متوازياً في جميع مناحي الحياة، وتوجيه الأفراد نحو العمل المهني ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، وفتح المجال أمامهم ليكتشفوا ميولهم وقدراتهم ورغباتهم ومن أهم الأمور التي حثّ عليها المؤتمر:

- إتاحة الفرصة للطلبة لاختيار التعليم الذي يناسبهم أكاديمياً كان أو مهنياً.
- العمل على ربط مخرجات التعليم المهني بالتعليم العالي.
- تفعيل دور المدارس المهنية بالشكل الصحيح لزيادة أعداد الطلبة الملتحقين به.

- إدخال مادة التربية المهنية تمهيداً للتعليم المهني وتدريبها لجميع المراحل الأساسية، يتضح مما سبق أن القوانين الناتجة عن مؤتمر التطوير التربوي عملت على الاهتمام بالتعليم المهني والرفع من قيمته، وإزالة الحواجز بينه وبين التعليم الأكاديمي.

فالتعليم المهني أصبح جزءاً لا يتجزأ عن الأنظمة التعليمية على المستوى المحلي والعالمي، ولكنه في بداية الأمر ساد عليه الطابع النظري بشكل يفوق الجانب العملي، مما أدى إلى ظهور مشاكل في مخرجاته التعليمية وانعكست بشكل مباشر على سوق العمل، ومن ثم دعت الأنظمة التعليمية إلى إصلاح التعليم المهني ابتداءً من المراحل الدراسية الأساسية وانتهاءً بالتعليم الجامعي، وهناك علاقتان رئيسيتان تربطان التعليم المهني بالتعليم العام، العلاقة الأولى: الاندماجية تشمل الأهداف العامة للتربية بشكل عام، وأهداف التعليم المهني بشكل خاص؛ العلاقة الثانية: الانفصالية يتم العمل فيها على تحديد الأنماط التعليمية بشكل أوضح للتعليم الأكاديمي والتعليم المهني (بدرخان، 2006، 34).

ويرتبط التعليم المهني بالتعليم العام بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

مرحلة التعليم الأساسي: وتتمثل هذه المرحلة بمنهاج التربية المهنية، ويهدف إلى تكوين ثقافة مهنية للطلبة وإعدادهم بالشكل الصحيح لاختيار المسار التعليمي الذي يناسبهم، وتبرز أهميته للطلبة من خلال تعريفهم بالمهن المتنوعة، وتوجيههم نحو مهنة المستقبل، والعمل على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل بشكل عام والعمل اليدوي بشكل خاص (حزامية وإسماعيل، 2014، 230).

ويحتوي منهاج التربية المهنية على العديد من الموضوعات الدراسية: الهندسية والزراعية والتجارية والغذائية والفندقية والمنزلية، مما أضفى عليها سمة التكامل مع المناهج الدراسية الأخرى، فهي تهتم بتعليم الطلبة المهارات والمعلومات النظرية، وترتبط العلم بالعمل عن طريق التجربة والممارسة (أبو شعيرة، 2008، 33).

وأصبح منهاج التربية المهنية عنصراً مهماً وضرورياً في مرحلة التعليم الأساسي؛ لربط العملية التعليمية في الجوانب العملية، وحث الأفراد على ضرورة التعلم للعمل، ويساهم في تهيئة الطلبة نحو مهنة المستقبل بناءً على استعداداتهم وقدراتهم وميولهم، ويساهم في تكوين الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم المهني الثانوي، وتوجه الطلبة نحو العمل الجماعي والإبداع التكنولوجي، ويساعد في إعداد القوى البشرية المؤهلة القادرة على النهوض بالبلاد مما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع (الزهران، 2018، 135).

المرحلة الثانية: التعليم المهني الثانوي ويساهم في إعداد الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويُعد التعليم المهني إحدى مسارات التعليم الثانوي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم العام، ولكنه يحتاج بشكل دوري إلى الإصلاح والتطوير، ليتناسب مع حاجة سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي، ويجب أن تتعاون المؤسسات الحكومية والخاصة؛ لإنشاء منظومة تربوية شاملة للارتقاء بمستوى التعليم المهني الثانوي ليتناسب مع التطور العلمي والتكنولوجي والمعرفة التكنولوجية الحديثة (الأيوبي، 2008، 2).

ويهدف التعليم المهني الثانوي في الأردن إلى إعداد الفرد وإكسابه مجموعة من المهارات والقدرات في مختلف المجالات العلمية والعملية، ومساندة الحراك الأفقي والرأسي للأيدي العاملة في سوق العمل الأردني، ويمكن الفرد في التعليم المهني الثانوي سنتين، ويحصل من خلاله على شهادة تؤهله للالتحاق بسوق العمل الأردني، ويفتح له المجال أيضاً لإكمال دراسته في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة، وتعتبر من أكثر الأنظمة التعليمية التي ترفد سوق العمل الأردني بالعمالة المحلية بالإضافة إلى مؤسسات التعليم المهني (عليّات، 2010، 13)

وقد حرص جلاله الملك عبد الله الثاني من خلال رؤية الأردن لعام 2025م، والإستراتيجية الوطنية للتشغيل والتدريب، والإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية خلال الأعوام 2016-2025، على أهمية التعليم والتدريب المهني، لتوفير الأيدي العاملة الأردنية في سوق العمل، وحرص جلالته أيضاً على تفعيل دور وسائل الإعلام والإرشاد المهني للطلبة وأسرهم لتغيير النظرة الدونية لهذا النوع من التعليم وزيادة نسبة الطلبة الملتحقين به، وأكد أيضاً على الدور الكبير الذي يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم في التعليم الثانوي المهني من خلال مدارسها المنتشرة في مختلف مناطق المملكة الأردنية الهاشمية وقيامها بتوفير البرامج المهنية التي يحتاجها سوق العمل، وتوفير الأجهزة الحديثة للارتقاء بهذه البرامج وخريجها (تنمية الموارد البشرية، 2016، 26).

وأشارت الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018، 81) بأن التعليم المهني يحتل مكانة مرتفعة بين العلوم، وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى تحسين النظرة المجتمعية له من قبل الطلبة وأولياء أمورهم، وتسعى أيضاً إلى زيادة البرامج المهنية المطروحة لتلبية حاجات الطلبة وأسرهم، واحتياجات المجتمع الأردني بشكل عام، والعمل على تطوير الشراكة بينها وبين القطاع الخاص باعتباره الشريك الاستراتيجي المهم لتوظيف خريجي المدارس المهنية والراغبين بالالتحاق بسوق العمل الأردني، ولتحقيق ما سبق ذكره عملت وزارة التربية والتعليم على وضع ثلاث استراتيجيات للتعليم والتدريب المهني في المدارس الثانوية:

1- زيادة فرص الحصول على التعليم المهني وتحسين نوعيته: حيث تقوم وزارة التربية والتعليم بعمل دراسات ميدانية وشاملة لواقع التعليم المهني في مدارسها، وتعمل على مراجعة الأنظمة التي تتبعها في توزيع الطلبة على الفروع المهنية والأكاديمية، وعملت أيضاً على إدخال العديد من البرامج المهنية بشتى فروعها الصناعية والزراعية والفندقية والمنزلية، وتسعى لإنشاء قاعدة

بيانات لرصد المهن الحديثة التي يحتاجها سوق العمل الأردني، وإلغاء البرامج التقليدية والروتينية.

2- زيادة أعداد الطلبة المتميزين في الفروع المهنية: من خلال نشر التوعية المهنية للطلبة في المرحلة الدراسية الأساسية، وعرض قصص نجاح للأفراد المهنيين في سوق العمل الأردني، وتفعيل دور وسائل الإعلام بالشكل الصحيح لجذب أكبر عدد من الطلبة.

3- تحسين جودة مخرجات التعليم المهني: ولتحقيق هذا الهدف تعمل على تحسين نوعية المعلمين المهنيين في المشاغل المهنية، والعمل على تحديث الأجهزة التي يتعامل معها الطلبة لتقوية مهاراتهم المهنية، وتطوير معايير السلامة المهنية لدى الطلبة والمعلمين.

المرحلة الثالثة: التعليم العالي يعتقد معظم الأفراد أن التعليم المهني الثانوي لا يرتبط بالتعليم العالي، وأن دوره محدود وهذا بعيد كل البعد عن الصواب، لأن التعليم العالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم المهني فخريجو الجامعات والكليات المهنية والتقنية، يتمتعون بفرص عمل أعلى من خريجي المدارس المهنية، ويحصلون أيضاً على أجور تفوقهم، وتعتبر المدارس المهنية ليست هي المصنع المناسب لأغلب البرامج المهنية، فبرامج الجامعات أفضل وخبراتها في التخطيط والإدارة والتنظيم لحاجات السوق المحلي أعلى (لين ارسلو، 2000، 110).

ويأتي التعليم الجامعي على رأس الاهتمامات التعليمية، لكونه السبيل الوحيد لإعداد الأفراد وإكسابهم المهارات التي تتناسب مع خطط التنمية وسوق العمل، وأصبح الربط بين مدخلات التعليم الجامعي ومخرجاته في سوق العمل مطلب الأساسي في جميع دول العالم (أبو كيلة، 2007، 237).

وعملت المملكة الأردنية الهاشمية على إنشاء الكليات المهنية المتوسطة لخدمه المجتمع والاستمرار في التعليم المهني في المراحل الدراسية العليا إيماناً منها بأهمية هذا النوع من التعليم للأفراد والمجتمعات،

وعملت على إعداد المدربين والبرامج المهنية؛ لإحداث تنمية اقتصادية مستدامة، والحصول على القوى البشرية المؤهلة والمدرّبة لتلبية احتياجات المجتمع في القطاع الحكومي والخاص (أبو شعيرة، 2011، 40).

وأشارت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2014-2018، 13) أن وزارة التعليم العالي الأردني أدركت في السنوات الأخيرة أهمية التعليم المهني، فاهتمت بإعداد الأفراد المهنيين، وحصولهم على مستوى تعليمي متقدم في الجامعات والكليات لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده دول العالم، مما دعى أغلب الجامعات الحكومية والخاصة على إعادة النظر في أنظمتها وبرامجها المهنية لتتماشى مع الأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة، والحرص على توفير تعليم مهني متخصص ومتميز ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي في ميادينها المتنوعة، فعملت على تشجيع الجامعات الأردنية لإعداد النظر في البرامج المهنية المطروحة، وحرصت على تنوع البرامج المقدمة للطلبة، ودعت الجامعات إلى تقديم الحوافز المادية والمنح الجامعية للطلبة المتفوقين لتحسين النظرة المجتمعية له، والعمل على زيادة أعداد الطلبة الملتحقين به، وحرصت التوصيات المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي المقدمة إلى جامعة البلقاء التطبيقية أن تعود للهدف الذي أنشئت من أجله، وأن تقوم بإعداد الطلبة للبرامج التقنية والمهنية ضمن معايير الجودة بما يتلاءم مع رغبة المؤسسات الحكومية والخاصة وسوق العمل، لسد النقص الحاصل في الميدان والعمل على إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة، ودعت جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من الأهداف التي يجب أن تقوم بها، وهي:

- وقف كافة التخصصات الأكاديمية في كافة الكليات الحكومية والخاصة التابعة لها.

- إشراك المؤسسات الخاصة في إعداد البرامج المهنية.

- تحديث البرامج المهنية بشكل مستمر ليتناسب مع متطلبات سوق العمل الأردني.
- التوسع في إنشاء الكليات المهنية والتقنية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.
- ابتعاث الطلبة المتفوقين في البرامج المهنية للدول المتقدمة لتطبيق تجاربهم المهنية في الأردن.
- التوأمة بين القطاع الخاص وكليات المجتمع.

الجهات المشرفة على التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية

يُشرف على التعليم المهني في الأردن أربع جهات، منها ثلاث جهات حكومية وهي: وزارة التربية والتعليم ضمن مرحلة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي المهني، ووزارة العمل ممثلة في مؤسسة التدريب المهني، والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب، ووزارة التعليم العالي ممثلة في جامعة البلقاء التطبيقية، والجهة الرابعة يُشرف عليها القطاع الخاص ممثلة بالكليات الجامعية المتوسطة الخاصة، والمراكز الثقافية الخاصة، ومراكز التدريب في مؤسسات المجتمع المحلي غير الحكومية، ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، ومراكز التدريب في قطاع الصناعة والأعمال (أبو شعيرة، 2011، 37).

الجهة الأولى وزارة التربية والتعليم: بدأت منذ أكثر من 60 عاماً، حيث أُدخل مبحث التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي من الصف الأول إلى الصف العاشر، لتكوين الوعي المهني لدى الطلبة وإكسابهم بعض المفاهيم الأساسية في المجالات المهنية الآتية: الاقتصاد المنزلي، والصناعة، والزراعة، والتجارة، أما التعليم الثانوي فيلتحق به الطلبة اللذين اجتازوا مرحلة التعليم الأساسي بفروعه الصناعي والزراعي والفندقي والاقتصاد المنزلي والتعليم التمريضي، ويحق للطلبة الناجحين بالفروع المهنية الالتحاق بالجامعات وكليات المجتمع للاستمرار في إكمال مسيرتهم التعليمية، وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى إنشاء العديد من المدارس المهنية في جميع مناطق المملكة الأردنية الهاشمية للتوسع بهذا النوع من التعليم ووضعه في مكانه المناسب في المنظومة التعليمية، والعمل على زيادة أعداد الطلبة

الملتحقين به، وتقوم الوزارة بكافة كوادرها المعنية بعمل دراسات ميدانية لاحتياجات سوق العمل الأردني والوقوف على أبرز التطورات التكنولوجية، والعمل على طرح البرامج المهنية لتتناسب مع العرض والطلب، وتسعى وزارة التربية والتعليم جاهدة بعمل دورات توعية للطلبة وأسرهم لتحسين النظرة المجتمعية للتعليم المهني، وبالنظر إلى واقع المدارس المهنية نرى أنها تعاني من مشكلة متكررة في بداية العام الدراسي وهي انشغال الكوادر التعليمية ومدراء التربية بتحويل الطلبة من الفروع المهنية إلى الفروع الأكاديمية، وهو سبب رئيسي يبرهن عدم قدرة الطلبة لاختيار الفروع المهنية التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم، ومن هنا برزت الإستراتيجية الوطنية للتوجيه المهني في وزارة التربية والتعليم لمساعدة الطلبة وأولياء أمورهم على اتخاذ المسار التعليمي المناسب بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي (أبو زعيزع، 2009، 49-51).

الجهة الثانية التدريب المهني (مؤسسة التدريب المهني): يعود إنشاء هذه المؤسسة إلى عام 1976 بموجب قانون رقم 35، وتعمل حالياً بموجب القانون رقم (11) لسنة 1985 لقانون مؤسسة التدريب المهني والقانون المعدل رقم (50) لسنة 2001 والقانون رقم (27) لسنة 1999 قانون تنظيم العمل المهني، وفي بداية نشأتها قامت بالتواصل مع وزارة التربية والتعليم الأردنية لاستخدام المشاغل المهنية لتعليم الطلبة المهن والمهارات التي يحتاجونها، وتمتلك المؤسسة 42 معهداً موزعة على محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وتُعنى بمستويات العامل محدود المهارة، والعامل الماهر، والعامل المهني، والعامل التقني، والعامل المختص، ومن أبرز الأهداف التي أنشئت من أجلها مؤسسة التدريب المهني: إعداد الأفراد المهنيين المتميزين ورفعهم إلى سوق العمل الأردني، التدريب المستمر في مواقع العمل لرفع كفاءة العمالة المهنية ومجاراتها للتطور العلمي والتكنولوجي، عمل دراسات ميدانية لاحتياجات سوق العمل الأردني لطرح البرامج المهنية المناسبة، تنظيم العمالة المهنية من خلال التصنيف المهني لمواقع العمل، عقد دورات بشكل مستمر للمدربين والمشرفين لزيادة الوعي المهني لديهم، تنمية أهمية برامج

الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، وعملت مؤسسة التدريب المهني على إنشاء مجموعة من المعاهد المتميزة في بعض مناطق المملكة الأردنية (الطراونة، 2008، 42).

الجهة الثالثة الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب: هي شركة أردنية تتبع للقوات المسلحة الأردنية وبمشاركة مع وزارة العمل، وهي مؤسسة غير ربحية نشأت عام 25 / 7 / 2007 بمناسبة الذكرى 61 لعيد الاستقلال، وبأمر من جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، وتعتبر الشركة تعاونها مع وزارة العمل بمثابة الحلقة التي أحكمت النظام التعليمي بشكل عام ونظام التعليم المهني بشكل خاص؛ لتلبية احتياجات المجتمع المحلي من الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة، وساهمت مساهمة فاعلة مع أصحاب العمل بتدريب الطلبة في الميدان، وتأمين فرص عمل مستدامة لهم، وتعمل أيضاً على دعم خريجها مالياً لإنشاء المشاريع والورش الفنية الخاصة بهم؛ لتشجيعهم على الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والعمل على خفض معدلات البطالة المنتشرة في المجتمع الأردني (السيد، 2009، 51).

الجهة الرابعة الكليات الجامعية المتوسطة: ويشرف عليها القطاع العام والخاص، وتدار الكليات الجامعية في القطاع الحكومي من قبل جامعة البلقاء التطبيقية التي أنشئت عام 1997، أما في القطاع الخاص فيتمثل في الجامعات الخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي غير الحكومية، والمراكز الثقافية، ومعاهد التدريب في قطاع الصناعة والأعمال، ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، ويسعى القطاع الخاص لطرح البرامج المهنية المختلفة عن القطاع العام، وتسعى أيضاً لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي للمحافظة على بقائها واستمرارها، ويُعد التعليم المهني داعماً لمسيرة تطور التعليم العالي الأردني، وتسعى من خلال البرامج المهنية المطروحة لتلبية احتياجات السوق المحلي والإقليمي من المهن التكنولوجية الحديثة، وإلغاء البرامج المشبعة والراكدة والتقليدية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام، وإحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة وتلبية طموح المجتمع الأردني للاستمرار في المراحل الدراسية، والحصول على الشهادات العليا التي تنعكس بشكل إيجابي على مكانتهم الاجتماعية

والاقتصادية، ولدوره الكبير في الحد من البطالة المنتشرة في صفوف الشباب بشكل كبير، وتهدف الكليات الجامعية المتوسطة إلى: ربط التعليم المهني الثانوي بالتعليم العالي بالشكل المناسب بما يتلاءم مع رغبات المجتمع الأردني، وإعداد الطلبة في مختلف البرامج المهنية ورفدهم إلى سوق العمل، اختيار مجموعة من الطلبة المتميزين والمبدعين في البرامج المهنية لإكمال دراستهم في التعليم العالي (أبو شعيرة، 2011، 41).

الصعوبات التي تواجه التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية

يرى المصري (1992، 77-80) أن هرم الإعداد المهني للقوى العاملة يعاني من تشوهات واضحة لطرح البرامج في الكليات الجامعية والمدارس والمعاهد المهنية الأردنية، لإعداد المهنيين والطلب عليهم في سوق العمل وتكمن هذه الصعوبات فيما يأتي:

- يعتبر المجتمع الأردني بأنه مستورد للعمالة الوافدة وتشكل ربع العمالة المحلية.
- اختلال التوازن الهرمي في إدارة القوى العاملة، حيث يشكل الاختصاصيون من خريجي الجامعات الأكاديمية نسبة تفوق الخريجين المهنيين.
- الاعتماد على العمالة الوافدة لسد النقص الحاصل في القوى العاملة وهذا ما نراه منتشر بين ثنایا المجتمع الأردني في شتى المجالات الصناعية والاقتصادية والزراعية والتجارية.
- ضعف التخطيط والإدارة في تنمية الموارد البشرية، وقلة التنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم المهني في جميع مستوياتها.
- قلة الدراسات الميدانية لدراسة سوق العمل الأردني، وكيفية إعداد القوى العاملة الوطنية المؤهلة والمدرّبة وإحلالها مكان العمل الوافدة.

يرى أبو شعيرة (2011، 42) بأن العالم يشهد ثورة علمية وتكنولوجية شاملة في شتى مناحي الحياة العلمية والاقتصادية والتجارية والزراعية، نتيجة للتطور المهني المتسارع، وبالرغم من ذلك إلا أن التعليم المهني في الأردن ما زال يعاني العديد من الصعوبات التي تواجهه تتمثل فيما يلي:

- عدم توفر إستراتيجية تشاركية بين وزارة التربية والتعليم والجهات القائمة على التعليم المهني، مع القطاعات الصناعية لمعرفة احتياجات سوق العمل الأردني.
- عدم مشاركة القطاع الخاص في تخطيط وتقويم برامج التعليم المهني.
- قلة الإبداع لدى الطلبة المهنيين.
- قلة الدعم المالي للتعليم المهني.
- عدم تأهيل وتطوير المدربين المهنيين بما يتناسب مع سوق العمل الأردني.
- ضعف مستوى خريجي التعليم الثانوي في المعاهد والكليات المهنية والتقنية.
- عدم توفر إستراتيجية واضحة لسوق العمل الأردني من حيث العرض والطلب.
- المركزية في الإدارة المهنية وعدم التواصل بين الجهات القائمة على التعليم المهني.
- تسرب الطلبة من المدارس والمعاهد المهنية.
- قلة فرص العمل للأفراد المهنيين في سوق العمل الأردني.

وأشار السعايدة والمحاسنة (2013، 40) إلى أن برامج التعليم المهني في الأردن تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق أهداف هذه البرامج مما ينعكس سلباً على المجتمع، منها:

- ضعف تأهيل المدربين المهنيين لكل ما هو جديد في سوق العمل.
- تدني مستوى الطلبة وعدم رغبته في العمل اليدوي.
- عدم جاذبية التعليم المهني للطلبة بسبب النظرة الدونية نحو المهن والمهنيين.

- السياسات الخاطئة التي تتبعها المؤسسات التعليمية في قبول أصحاب المعدلات المرتفعة في التعليم الأكاديمي والمتدنية في التعليم المهني.

وتحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2017، 73) عن المعوقات والتحديات التي يواجهها قطاع التعليم المهني في الأردن تتمثل فيما يلي:

- عدم توفر دعم مالي مستدام للتعليم والتدريب المهني.
- عدم التوازن بين الطلبة الملتحقين في التعليم الثانوي بفروعه الأكاديمي والمهني.
- قلة فرص العمل المتوفرة للأفراد المهنيين في المؤسسات العامة والخاصة.
- ندرة مشاركة القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني.
- ما يزال الهرم المهني المقلوب سائداً في مجتمعنا الأردني، بتوفر أعداد هائلة من المهندسين مقارنة بالفنيين والحرفيين.

ويرى العدوان (2019) بالرغم من جميع الإصلاحات التي تجريها الحكومات الأردنية المتعاقبة للنهوض بالتعليم المهني، وبالرغم من تعدد الجهات القائمة عليه وكثرة الخطط والبرامج المطروحة إلا أن مخرجاته التعليمية لم تحقق الأهداف المرجو منه، ويرى بأن الصعوبات التي تواجه التعليم والتدريب المهني في الأردن تتمثل بما يلي:

- عدم إتاحة الفرصة للطلبة للتوسع في التعليم المهني في الجامعات إلا بشروط.
- ضعف جودة مخرجات التعليم المهني في سوق العمل الأردني.
- عدم توفر فرص عمل للأفراد المهنيين في سوق العمل.
- ضعف المؤسسات التربوية والجامعات الأردنية ووسائل الإعلام في تغيير قناعات الناس بأهمية التعليم والتدريب المهني في المجتمع.

- عدم الجدية بأهمية التعليم المهني من قبل الجهات القائمة عليه، وعدم امتلاكهم لمهارات الاتصال والتواصل مع المنظمات الدولية لتطوير هذا النوع من التعليم.

- ارتفاع الرسوم التدريبية لبرامج التعليم المهني مع العلم بأن الطلبة المتوجهين لهذا النوع من التعليم هم الفقراء وأصبح التعليم المهني تجارياً.

- ندرة الأجهزة التكنولوجية التي يتدرب عليها الأفراد المهنيين وعدم مناسبتها لسوق العمل.

- قلة الدراسات الميدانية التي ترصد حاجة سوق العمل ومدى مشاركة الأفراد المهنيين به.

يلاحظ مما سبق بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية لدعم التعليم المهني من خلال

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية التي اعترفت بأهمية إعطاء الأولوية للتعليم المهني، إلا أن

التعليم المهني في الأردن يواجه مجموعة من التحديات مثل: انخفاض معدلات الالتحاق بتخصصات

التعليم المهني؛ والتصورات السلبية عند أصحاب العمل عن نوعية التعليم المهني، وإن فرص العمل غير

مشجعة لخريجي هذه البرامج، والمشاركة المحدودة لأصحاب العمل في التعليم المهني؛ وأن نسبة عالية

من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية لم تنعكس على أرض الواقع ضمن خطوات عملية وفقاً

لتقرير حالة البلاد لعام 2018م، وسيبقى حال التعليم المهني على وضعه الراهن وستبقى النظرة الدونية

للمهن والمهنيين، ما لم يتم عمل إصلاحات وجذرية شاملة تعيد التعليم المهني إلى وضعه الأساسي في

المنظومة التعليمية، ونشر التوعية لجميع أفراد المجتمع الأردني بأن العمل المهني من اشرف وأعظم

الأعمال التي يمكن أن يمتلكها الفرد، وهذا ما حثت عليه التربية الإلهية التي يجب نستسقي منها مناهجنا

في شتى مناحي الحياة، الساسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية.... وغيرها.

الدراسات السابقة

اطلع الباحث على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لتحليل النتائج وربطها مع الدراسة الحالية لتقديم الاقتراحات والتوصيات بناءً على الاتفاق أو الاختلاف مع الدراسات السابقة، وبهدف الاستفادة منها في بناء أداة الدراسة، وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

أجرى الطراونة (2000أ) دراسة هدفت التعرف إلى العوامل المؤثرة في قرارات طلبة الصف العاشر الأساسي للالتحاق بالتعليم المهني في المدارس الحكومية في الأردن، واشتملت عينة الدراسة على (604) طالباً وطالبة، وتم بناء استبانة لقياس درجات تأثير العوامل على قرارات طلبة الصف العاشر للالتحاق بالتعليم المهني، وكشفت نتائج الدراسة أن درجة تأثير العامل الاجتماعي هي الأكبر، بينما جاءت العوامل: المهنية، والاقتصادية، والتربوية التعليمية، والشخصية بدرجة تأثير متوسطة، ويعتبر المجال الاجتماعي من أكثر الأسباب تأثيراً في قرار الطلبة للالتحاق بالتعليم المهني أو عدمه، كالاتي: عدم رغبة أفراد الأسرة الالتحاق بالتعليم المهني، واتجاهات أفراد أسرتي الأكاديمية لا تعزز توجهي نحو التعليم المهني، واتجاهات المجتمع السلبية نحو التعليم المهني حالت دون تفكيري للالتحاق به.

وأجرى الطراونة (2000ب) دراسة هدفت التعرف إلى المشكلات الفنية والإدارية التي يواجهها المديرون والمعلمون في المدارس والمعاهد المهنية في محافظة الكرك في الأردن من وجهة نظرهم، وتكونت عينة الدراسة من (80) مديراً ومدرساً، وقد تم بناء استبانة، مكونة من (60) فقرة موزعة على سبعة أبعاد تمثل المشكلات الفنية والإدارية، وبينت نتائج الدراسة، من المشكلات التي يواجهها المديرون والمعلمون، تتعلق بالتلاميذ والمجتمع المحلي ونظرتهم للتعليم المهني، واقتصار التعليم المهني على الطلبة ذوي التحصيل الدراسي المتدني، ونظرة التلاميذ السلبية نحو التعليم المهني، وعدم إقبال الطلبة على التعليم المهني لعدم توفر فرص لمتابعة التعليم الجامعي، والاتجاهات السلبية لأولياء الأمور نحو

التعليم المهني، وإهمال السلطات التعليمية لأهمية ودور الإعلام في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم المهني.

وأجرت أبو عصبه (2005) دراسة هدفت التعرف على المشكلات التي يواجهها التعليم المهني والتقني في المدارس الثانوية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، تكونت عينة الدراسة من (132) معلماً ومعلمة، و(479) طالباً وطالبة، تم بناء استبانتي الأولى: تتعلق بالمعلمين المهنيين مكونة من (62) فقرة موزعة على ستة مجالات هي: (الإدارة والتنظيم، النمو المهني للمعلمين، المناهج والخطط الدراسية، تمويل قطاع التعليم المهني، الإمكانيات والتجهيزات، نظرة المجتمع للتعليم المهني)، والاستبانة الثانية: تتعلق بالطلبة مكونة من (45) فقرة موزعة على خمسة مجالات وهي: (الإدارة والتنظيم، النمو المهني للمعلمين، الإمكانيات والتجهيزات، المناهج والخطط الدراسية، نظرة المجتمع للتعليم المهني)، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاض في مستوى كفاءة المخرجات التعليمية، وتعزى هذه الأسباب إلى ابتعاد المناهج التعليمية عن واقع سوق العمل ومتطلباته، وكان هناك إحباط للطلبة بسبب النظرة الدونية لهذه المهن.

وأجرى المقدادي (2007) دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع التعليم المهني في الأردن، وأهم مشكلاته واتجاهات تطويره، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم ثلاث أدوات للقياس: مقياس واقع التعليم المهني في الأردن، ومقياس مشكلات التعليم المهني في الأردن، والثالث لقياس الاتجاهات المستقبلية للتعليم المهني، وتكونت عينة الدراسة من (250) معلماً ومعلمة، منهم (141) معلماً، و(109) معلمات، موزعين على فروع التعليم المهني في أربع مديريات للتربية والتعليم لمحافظة إربد/الأردن، ومن أبرز نتائج البحث: أن واقع التعليم المهني في الأردن جاء متوسطاً، ولم تختلف تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني باختلاف خبرة المعلم وفرع التعليم المهني أو التخصص، وتختلف باختلاف النوع الاجتماعي،

وتركزت أبرز مشكلات التعليم المهني في الأردن في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وفي المقابل كشفت الدراسة بأن هناك اتجاهات إيجابية لتطوير التعليم المهني في الأردن مستقبلاً.

وأجرت كرسيتين (Christine, 2008) دراسة هدفت للكشف عن اتجاهات المجتمع الأسترالي نحو الأعمال المهنية والتقنية الحديثة والتقليدية، ومدى وعي الأفراد في الاتجاه نحو التعليم المهني والتقني وإدراكهم لأهمية هذا التعليم، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على (450) طالباً وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الطلبة الذين يمتلكون الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني هي (65%) ونسبة الأفراد الذين يهتمون بالوظائف التقليدية هي (95%)، ونسبة الأفراد الذي لديهم وعي بأهمية متطلبات المهنة تساوي (62%)، أما الأفراد الذين لديهم رغبة في الاتجاه نحو التعليم والتدريب المهني فنسبته هي (89%)، وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين الوعي والمعرفة بأهمية التعليم والتدريب المهني وما يسلكه الأفراد نحو الوظائف، وكان هناك دور بارز للأهل في توجيه الأبناء نحو المسار التعليمي الجامعي.

وهدف دراسة ماسدونات وآخرون (Masdonat, Jonas & Et, 2010) التعرف على صعوبة الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني وأسباب التهرب من التدريب المهني، وقد استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداه الدراسة المقابلات المقننة، وتكونت عينة الدراسة من (46) طالباً تهربوا من التدريب المهني في السنة الأولى، حيث أشرف على المقابلات مستشارون مختصون في التدريب المهني، وقد توصلت الدراسة إلى وجود صعوبات في التأقلم نتيجة الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني، بالإضافة إلى وجود مشاكل في التعلم وبيئة العمل.

وأجرى شماس (Chammas, 2010) دراسة عملت إلى تلخيص نتائج مؤتمر تحسين الصورة الاجتماعية للتعليم المهني في دول المشرق العربي، شارك في هذا المؤتمر (83) خبيراً من الأردن،

وفلسطين، وسوريا، ومصر، ولبنان، ومجموعة من الخبراء الألمانين، وأهم ما توصل إليه المؤتمر هو السعي للمساهمة في تعزيز الصورة الاجتماعية للتعليم التقني والمهني من خلال ما يلي:

- 1- أن يتدخل أصحاب القرار في تغيير النظرة المجتمعية لهذا التعليم في دول المشرق العربي.
- 2- إدخال إصلاحات حقيقية في هذا التعليم من خلال تشريعات ذات صلة بالتعليم والتدريب المهني والعمل على زيادة الإرشاد والتوجيه المهني.
- 3- مشاركة القطاع الخاص في تلبية احتياجات قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني والعمل على تحسين البيئة العملية.
- 4- مشاركة جميع الجهات المشرفة على التعليم والتدريب المهني، والتنسيق بين احتياجات سوق العمل وتدريب الأفراد للعمل في هذه القطاعات ومتابعة الخريجين المهنيين.
- 5- زيادة الحملات التوعوية لأهمية التعليم والتدريب المهني.

وأجرى بينتو، وتافيرا، وكاندياس، وموتا وزملاؤه (Pinto and Taveiraa and Candeias and Araujo and Mota, 2012) دراسة هدفت لمناقشة الطلاب البرتغاليين في حل المشكلات التي تواجههم أثناء التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث قام الباحث باستخدام المنهج المسحي، وعمل على تصميم مقياس لمعرفة قدرة الطلبة في التعامل مع المشكلات التي تواجههم أثناء تعليمهم المهني وفقاً لمتغيرات الجنس وطبيعة المدرسة التي يلتحق بها الطلبة، وتكونت عينة الدراسة من (880) طالباً، و(512) طالبة ليشكلوا (58.2%) من مجتمع الدراسة لمعرفة مدى توفر المدارس المهنية في المناطق الوسطى والشمالية والجنوبية من البرتغال، وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك اعتقاداً من الطلبة الأكبر سناً بأنهم يمتلكون القدرة والكفاءة على حل المشكلات المهنية واتخاذ القرارات، ويُعتبر معلم التربية المهنية هو القدوة للطلبة في رسم خطط التربية المهنية.

أجرى مزارق (2012) دراسة هدفت التعرف على دور التعليم المهني من خلال دراسة تحليلية على مخرجات المعاهد المهنية والتقنية بمحافظة الحديدة في اليمن خلال الفترة (2007-2010) ورصد العوائق والتحديات التي تواجه التعليم الفني والمهني، وتشخيص ظاهرة الفقر والبطالة وبيان دور التعليم في الحد منهما، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كون هذه المناهج أكثر استخداماً في مثل هذه الدراسات، وتم جمع البيانات والمعلومات عن طريق الاستبيان، وقد أختار الباحث العينات بالطريقة العشوائية لتمثيل عينة البحث والتي بلغت 202 خريجا بنسبة 30% من إجمالي مجتمع البحث، وتوصل إلى أهم النتائج:

1. من خلال قيم المتوسطات يلاحظ أن جميعها تقع في الفئة الثانية والتي تعني لفظيا (بدرجة تأثير متوسطة)، أي أن مخرجات التعليم الفني والمهني تسهم في التأثير من الحد من البطالة بدرجة متوسطة بنسبة بلغت (2.19) من وجهة نظر أفراد عينة البحث.
2. مخرجات المعاهد المهنية والتقنية تساهم بالحدّ من الفقر، جاء هذا المعيار في المرتبة الثالثة إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.03) من خلال إفادة عينة البحث.
3. تتناسب مناهج وتجهيزات مخرجات المعاهد لمتطلبات سوق العمل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها المرتبة الرابعة بنسبة (1.96).
4. الشراكة بين المعاهد والقطاع الخاص نجحت باستيعاب الخريجين حيث بلغ المتوسط الحسابي المرتبة الثانية بنسبة (2.16).

وأجرى الطويسى (2013) دراسة هدفت إلى استقصاء طبيعة أولويات الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني، من وجهة نظر الخبراء في الأردن، وتشكل مجتمع الدراسة من كافة الخبراء القائمين على رسم أو تنفيذ سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني في

الأردن، بلغت عينة الدراسة (167) خبيراً، استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات وعلى ثلاث مراحل، وتم التحقق من صدقها وثباتها، واستخدم أيضاً أسلوب المقابلة وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء تعزى لمتغير طبيعة عمل الخبير، على كافة مجالات الحلول، عدا مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية، حيث كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء ولصالح الخبراء على المستوى المركزي تعزى لمتغير جهة العمل، وعلى كافة مجالات الأولويات، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة.

أما دراسة وبنج (Wepiping, 2013) هدفت للوقوف على المشكلات التي تواجه التعليم المهني والتقني وتنميته في الصين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (550) طالباً وطالبة، واستخدم الباحث الاستبانة للتعرف على المشاكل التي تواجه التعليم المهني والتقني في الصين، وأظهرت نتائج الدراسة بأن التعليم والتدريب المهني والتقني من أهم عوامل التنمية في التاريخ، وكذلك تبين الدراسة المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني والتقني في الصين مثل: (نظام التعليم المهني مدى الحياة، والحجم مقابل الجودة، والعمل على إنشاء المؤسسات النموذجية).

وهدف دراسة شي (Shi, 2013) إلى الكشف عن التحديات التي يواجهها التعليم المهني في الصين، واستخدم الباحث المنهج البنائي لمعرفة أهم قضايا ومشكلات التعليم المهني في الصين، وتكونت عينة الدراسة من (130) معلماً للتربية المهنية في المؤسسات الحكومية، و(50) من الخبراء في المجال المهني، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وأظهرت النتائج أن هناك ضعفاً في جودة مخرجات التعليم المهني، وعدم وضوح أهداف مؤسسات التعليم المهني بما يحقق التطور الاقتصادي.

وأجرى عوض (2014) دراسة هدفت التعرف على دور التعليم المهني والتقني في تعزيز فرص عمل الخريجين من مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظة الخليل، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من ست مؤسسات في محافظة

الخليل، حيث تمّ توزيع (142) استبانة على المدربين في مؤسسات التعليم المهني والتقني، وتم استرداد (142) استبانة، وخلصت الدراسة أن للتعليم المهني والتقني دوراً متوسطاً في تعزيز فرص عمل الخريجين، وأن العلاقة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل من أجل تعزيز فرص عمل للخريجين هي علاقة متوسطة وغير مستديمة، وأن مقدّمي خدمة التعليم المهني والتقني وأصحاب العمل لا يستفيدون من الإمكانيات المتاحة عند كل منهم، وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات والتي من شأنها تحسين وتطوير التعليم المهني والتقني للوصول إلى مستوى أعلى في تعزيز فرص عمل الخريجين من مؤسسات التعليم المهني والتقني، وإيجاد آليات تعاون مشترك تجمع مؤسسات التعليم المهني والتقني مع سوق العمل من أجل معرفة احتياجات كل طرف.

وأجرت بدرخان (2014) دراسة هدفت التعرف على مستوى اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات، واشتملت العينة (707) طالباً وطالبة من طلبة الصف العاشر الأساسي في المدارس الأساسية في الأردن، واتّبع المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، وتمتعت أداة الدراسة بدلالة صدق وثبات مقبولين، وأظهرت النتائج أن اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي جاءت ضمن المستوى المتوسط، وأظهرت النتائج أن هناك اختلافاً في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني يعزى لمتغير مستوى التحصيل للطالب ولصالح ذوي التحصيل المتوسط والمنخفض، ومتغير مستوى تعليم ولي الأمر لصالح أبناء أصحاب المؤهلات التعليمية (ثانوية فما دون، ودبلوم، أو بكالوريوس)، ومتغير عدد أفراد الأسرة لصالح الطلبة ممن يبلغ عدد أفراد أسرهم (من 5-7 أفراد) و (أكثر من 7 أفراد)، في حين أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني يعزى لمتغيرات الإقليم والجنس ومتوسط دخل الأسرة.

وقام الشрман، وسام؛ والحسينات، محمد؛ والحسينات، عمر (2016) بدراسة سعت للتعرف إلى أسباب عزوف الطلبة للالتحاق في التعليم المهني والتقني في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، وعلاقتها ببعض المتغيرات كالجنس ومكان السكن والدخل والتخصص، حيث تم استخدام الاستبانة والمكونة من (19) فقرة، واختيرت العينة بالطريقة العشوائية البسيطة وتكونت من (200) طالباً وطالبة، وأسفرت النتائج إلى وجود مستوى مرتفع في أسباب عزوف الطلبة الجامعيين عن الالتحاق بالتعليم المهني والتقني.

وسعى ريكو (Reko,2016) لدراسة هدفت التعرف على أهم التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في نيجيريا من وجهة نظر مجموعة من الأفراد الأكفاء والحرفين والتقنيين المتخصصين في التعليم التقني والمهني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة (321) من الحرفين المهنين والتقنيين، واستخدم الباحث الاستبانة للتعرف على أهم التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهم المشاكل التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني هو الافتقار للحوافز المادية والمعنوية لدى المعلمين، وعدم ملائمة المرافق المعدة لهذا النوع من التعليم، وهجرة العقول وضعف التمويل المادي، والضعف في تدريب الأفراد وانتشار ظاهرة الرشوة والفساد، وعدم توافق المناهج الدراسية مع سوق العمل.

وقام السعيدة والمحاسنة (Al-Saaideh, 2016) بدراسة هدفت إلى تحديد العوامل التي تدفع الطلبة إلى تجنب الالتحاق بالتعليم المهني في الأردن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم تطوير استبانة لجمع البيانات اشتملت على المجالات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية، وتكونت عينة الدراسة من (1050) طالباً وطالبة من طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن. أظهرت النتائج أن العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية تساهم في عزوف الطلبة عن التعليم المهني، وكان أبرز العوامل المساهمة هي العوامل المهنية نظراً لطبيعة الوظائف التي كان

عليهم توليها. والثاني هو مجال العوامل الشخصية ثم العوامل الاجتماعية، تليها العوامل الاقتصادية، وأخيراً جاء المجال التعليمي حيث كانت الصورة السلبية للمدارس المهنية هي الأكثر تأثيراً.

وهدف دراسة جافين ومودي (Gavin, Leesa and Moodie, Wheelahan, 2016) لفهم مكانة التعليم المهني في العديد من البلدان، والطرق المختلفة التي تتوسط بها العلاقة بين التعليم المهني وسوق العمل في النتائج المتغيرة التي يحققها خريجي التعليم المهني، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة (520) فرد، واستخدم الاستبانة لفهم مكانة التعليم المهني، وأوضحت نتائج الدراسة إلى عدم المساواة في الحصول على التعليم المهني في البلدان بدرجات عالية ومتوسطة ومنخفضة الدخل، وأكدت بأن مؤسسات التعليم المهني الحكومي هي أقوى المؤسسات الرئيسية في المجتمع والتي يمكنها دعم معلمي التعليم المهني للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أجرى العليان (2018) دراسة هدفت التعرف على مستوى الوعي المهني لدى طلبة الفروع المهنية في مدارس محافظة المفرق وعلاقته بالنوع الاجتماعي للطلبة ورغبتهم في التخصص المهني ومستوى الصف الدراسي ومستوى تحصيلهم، تكونت عينة الدراسة من (50) طالباً وطالبة من المدارس المهنية في محافظة المفرق تم اختيارهم من قبل إدارات المدارس للفصل الثاني من العام الجامعي 2018/2017، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبع المنهج الوصفي المسحي بتطوير مقياس الوعي المهني المكون من (31) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: المجال المعرفي، والمجال الانفعالي، ومجال المهارة، وبعد التأكد من صدقه وثباته، تم توزيعه على أفراد الدراسة، وأظهرت النتائج وعياً مهنيّاً بدرجة مرتفعة عند أفراد الدراسة على المقياس ككل وعلى المجالين الانفعالي والمهاري، في حين أظهرت النتائج وعياً بدرجة متوسطة للطلبة على المجال المعرفي، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في مستويات الوعي المهني لدى الطلبة تعزى للنوع الاجتماعي ولصالح الذكور، بينما لم تُظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائية في مستويات الوعي المهني تعزى لمتغيرات الرغبة في التخصص ومستوى الصف الدراسي

ومستوى التحصيل كذلك، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: دعوة المتخصصين وأصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم لتزويد الطلبة بالمعلومات عن المهن وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمدارس المهنية وتوزيع كتيبات على الطلبة لتعريفهم بالمهن، ورفع مستوى الوعي المهني في المجال المعرفي.

وهدف دراسة ييو وآخرون (Yi, et.al., 2018) إلى فحص ما إذا كان التعليم المهني يحقق أهداف بناء المهارات والقدرات لدى الطلبة، وتحديد العوامل على مستوى المدرسة التي تساعد طلبة التعليم المهني على بناء هذه المهارات والقدرات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (118) طالباً وطالبة من مدارس مقاطعة خنان (Henan province) في وسط الصين، أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن حوالي (90%) من طلبة التعليم المهني لا يحققون أي مكاسب في المهارات المهنية أو العامة، بالإضافة إلى ذلك، فإن السلوكيات السلبية مثل: السلوك غير السوي في الفصل الدراسي، والسلوك المعادي للمجتمع، والسلوكيات الخطرة الأخرى، منتشرة بشكل كبير بين طلاب التعليم المهني والتدريب.

وقامت الزغول (2018) بدراسة هدفت إلى تقييم برامج التعليم المهني في المدارس المهنية والشاملة الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر معلمي ومديري تلك المدارس. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة، وطبقت على عينة تألفت من (148) مديراً ومعلماً من مديري ومعلمي المدارس المهنية والشاملة في محافظة الكرك. أظهرت النتائج أن درجة تقييم برامج التعليم المهني في المدارس المهنية والشاملة الحكومية في محافظة الكرك جاء بدرجة متوسطة على الدرجة الكلية والمجالات، وجاء ترتيب المجالات على النحو الآتي: احتل مجال الاستثمار الأفضل للمدارس المهنية المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية مجال الأبنية والتجهيزات، وفي المرتبة الثالثة مجال الحوكمة، وفي المرتبة الرابعة مجال ضبط الجودة، والخامسة مجال ارتباط البرامج والتخصصات

باحتميات سوق العمل، وفي المرتبة السادسة مجال التوجيه والإرشاد المهني. أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة تقييم مديري المدارس المهنية ومعلميها لبرامج التعليم المهني وفقاً لمتغيرات المؤهل العلمي والجنس والخبرة والتخصص.

وأجرى الحماد وأمين والقضاة (2019) دراسة هدفت التعرف إلى دور النظام التعليمي الأردني في توجيه الطلاب إلى التعليم المهني من وجهة نظر معلمهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (400) معلماً ومعلمة من معلمي الصف العاشر في عمان واربد والكرك، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، أظهرت النتائج أن دور النظام التعليمي الأردني في توجيه الطلبة نحو التعليم المهني من وجهة نظر معلمهم كان عالياً، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور النظام التعليمي الأردني في توجيه الطلبة نحو التعليم المهني تعزى لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والمدرسة).

وهدف دراسة الخزاعلة والضمور (2019) إلى التعرف على دور كليات المجتمع في تعزيز أهمية التعليم المهني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من (100) عضو هيئة تدريس من مختلف الرتب الأكاديمية في كليات المجتمع، وتكونت المقترحات من أربعة مجالات هي: المجال الأكاديمي، ومجال التخطيط والتنظيم، ومجال الإمكانيات والتجهيزات، والمجال الاجتماعي، وأظهرت النتائج إلى أن دور كليات المجتمع في تعزيز أهمية التعليم المهني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة متوسطة، وأوصى الباحثان بضرورة توفير برامج التعليم المهني بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

أجرى المومني (2019) دراسة هدفت لتحديد الكفايات التدريسية لدى معلمي التربية المهنية في المدارس الأساسية التابعة لمديرية التربية والتعليم لمحافظة عجلون في المملكة الأردنية الهاشمية في كفايات (التنفيذ، وطرائق التدريس)، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي بالإضافة إلى استخدام الاستبانة، التي تكونت من (26) فقرة كأداة للدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي التربية

المهنية في مدارس محافظة عجلون والبالغ عددهم (115) معلماً، وتكونت عينة الدراسة من (50) معلماً، وتوصلت الدراسة بعد إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة إلى حصول كفاية طرائق التدريس والتي كانت نسبتها (73%) متقدمة على كفاية التنفيذ والتي كانت بنسبة (71%) وبدرجة كبيرة لكلاً منها.

وأجرى المشاقبة (2019) دراسة هدفت الكشف عن المعوقات التي يواجهها معلّم التربية المهنية للمرحلة الأساسيّة في لواء قصبّة المفرق، ولأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، حيث قام الباحث بتطوير استبانة تكونت من (38) فقرة، وزعت على خمسة مجالات، وهي: الإدارة المدرسية، والكتاب المدرسي، والمشاعل والأدوات الخاصة بالتربية المهنية، والمعلّم، والطلبة، وبعد التحقق من صدقها وثباتها وزعت الاستبانة على عينة الدراسة المتكونة من (119) معلّم ومعلمة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من المعيقات، أبرزها ضعف المشاعل والأدوات الخاصة بالتربية المهنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغيرات المستقلة بمعيقات تدريس مادة التربية المهنية تعزى لمتغيرات (الجنس، والتخصص، والخبرة)، وكشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال المعيقات ذات الصلة بالكتاب المدرسي تعزى لصالح متغير (الجنس)، وأوصى الباحث بعدد من التوصيات منها: ضرورة السعي نحو تخصيص ميزانية مالية لأجل توفير التجهيزات والأدوات الخاصة بمشاعل التربية المهنية.

وقام رنتالانوكلاينين (Rintala & Nokelainen, 2020) بدراسة هدفت إلى معرفة مكانة التعليم والتدريب المهني في فنلندا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال المقابلات، وتكونت عينة الدراسة من (96) فرداً من مقدمي التعليم والتدريب المهني، والمعلمين، وأصحاب العمل والمدرّبين في مكان العمل، وطلبة التعليم والتدريب المهني في فنلندا، أظهرت النتائج أن

تصميم بيئة التعلم والتدريب المهني في فنلندا يركز على التوافق بين المدرسة والعمل، ومع ذلك، هناك مواقف وممارسات تعوق الترابط بين التعليم والعمل، وتترك مسؤولية التوفيق بين الخبرات المهنية المختلفة إلى المتعلم.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع واقع التعليم المهني في الأردن مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه، واعتمادها على المقابلات الشخصية للتعرف إلى واقع التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه، واستخدامها للمقابلات أيضاً للتعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من خلال خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه، والتعرف إلى الحلول المقترحة لتلك المشكلات بالاستعانة بآراء خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه، واستخدامها أيضاً لنموذج (دلفي تيكنيك) في بناء استبانة واقع التعليم المهني في الأردن، إذ لا توجد دراسات سابقة حسب حدود علم الباحث تحدثت عن واقع التعليم المهني مشكلات وحلول بهذا الشكل.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداتها وطرق التحقق من صدقها، ويتناول أيضاً متغيرات الدراسة والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها للوصول إلى النتائج.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي للتعرف إلى واقع التعليم المهني في الأردن من خلال المقابلات المباشرة مع خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه باستخدام نموذج دلفي تكتيك، وجمع البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج وتفسيرها، والخروج بمجموعة من التوصيات والاستنتاجات المنبثقة عنها. واستُخدم الأسلوب النوعي التحليلي لآراء خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه، للتعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن، والتعرف إلى الحلول المقترحة لتلك المشكلات في ضوء آراء خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الخبراء الأساتذة الجامعيين في الجامعات الأردنية الحكومية وهي: (جامعة اليرموك، وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة مؤتة)، والجهات المشرفة على التعليم المهني في الأردن وهي: (وزارة التربية والتعليم الأردنية، ومؤسسة التدريب المهني، والشركة الوطنية للتدريب والتشغيل) والبالغ عددهم (197) فرداً من المختصين في التعليم المهني.

عينة الدراسة

تكوّنت عينة الدراسة من (52) فرداً من الخبراء والمشرفون القائمين على التعليم المهني في الأردن، تمّ اختيارهم بالطريقة القصدية من مجتمع الدراسة الذي اشتمل على: خبراء في وزارة التربية والتعليم،

وخبراء في الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل، وخبراء في مؤسسة التدريب المهني، وخبراء في الجامعات الأردنية، وقام الباحث بمقابلة (52) فرداً من الخبراء والمشرفون القائمين على التعليم المهني، وتمّ توثيق ذلك كتابياً، وإجراء المقابلة المباشرة مع المسؤول عن طريق المقابلة المباشرة، أو المكالمات الهاتفية والجدول (1) يوضح وصفاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والموقع الوظيفي).

الجدول (1): توزيع افراد العينة حسب متغيرات (الجنس والخبرة والموقع الوظيفي)

المتغيرات	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	39	75 %
	أنثى	13	25 %
	المجموع	52	100 %
الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	15.38
	من 5-10 سنوات	11	21.15
	أكثر من 10 سنوات	33	63.46
	المجموع	52	100 %
الموقع الوظيفي	موظف شركة وطنية	5	9.615
	مشرف لدى وزارة التربية والتعليم	3	5.769
	رئيس قسم لدى وزارة التربية والتعليم	10	19.23
	مدرس وزارة التربية والتعليم	10	19.23
	مدير مدرسة	6	11.54

9.615	5	مدير أو مساعد مدير معهد	
13.46	7	فني	
11.54	6	عضو هيئة تدريس جامعي	
% 100	52	المجموع	

أداتي الدراسة

اشتملت أداتي الدراسة على الآتي:

الأداة الأولى: مقابلة حرة مع مجموعة من الخبراء والمشرفين المعنيين بالدراسة

قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات المباشرة مع عينة الدراسة والبالغ عددها (52) فرداً من خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه لبناء استبانة واقع التعليم المهني في الأردن، والتعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن، والحلول المقترحة لتجاوز تلك المشكلات، وبحسب نموذج (دلفي تكنيك)، والذي تضمن ثلاث جولات لمقابلة خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه في الأردن، لاستخراج الاستبانة بصورتها النهائية على النحو الآتي:

الجولة الأولى: تم طرح مجموعة من الأسئلة على عينة الدراسة والبالغ عددها (52) فرداً من الخبراء والمشرفون لتوضيح واقع التعليم المهني في الأردن، وتراوحت مدة المقابلة من (20-30 دقيقة)، وتم جمع مقترحاتهم وآرائهم بشكل مستقل.

وتم طرح سؤالين من خلال المقابلات على عينة الدراسة والبالغ عددها (52) فرداً من خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه وهما: مالمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن، وما الحلول المقترحة

لتجاوز تلك المشكلات، وتم جمع مقترحاتهم وآرائهم بشكل مستقل، وتم تغريغ إجاباتهم على شكل فقرات، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتلك الفقرات.

وفي الجولة الثانية: بعد جمع إجابات خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه، وتنظيمها في استبانة، تم توزيعها على الخبراء والمشرفون أنفسهم مرة أخرى والبالغ عددهم (52) فرداً، للتعرف إلى آرائهم حول واقع التعليم المهني، حيث تكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (132) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهي: النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن وله (30) فقرة، والمجال الثاني: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني وله (40) فقرة، والمجال الثالث: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني وله (26) فقرة، والمجال الرابع: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني وله (36) فقرة.

وفي الجولة الثالثة: بعد جمع الآراء المتشابهة بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً من عينة الدراسة والبالغ عددها (52) فرداً من خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه، تم وضعها في استبانة جديدة، وتكونت المقترحات على واقع التعليم المهني بصورتها النهائية من (93) مقترحاً، تم صياغتها على شكل فقرات موزعة على أربعة مجالات وهي: النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن وله (22) فقرة، والمجال الثاني: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني وله (29) فقرة، والمجال الثالث: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني وله (16) فقرة، والمجال الرابع: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني وله (26) فقرة، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة أنفسهم للحصول على استجاباتهم عليها.

الأداة الثانية: استبانة واقع التعليم المهني في الأردن.

قام الباحث ببناء استبانة واقع التعليم المهني في الأردن بالاستعانة بآراء خبراء التعليم المهني والمشرفون عليه، من خلال المقابلات المباشرة مع عينة الدراسة باستخدام نموذج (دلفي تكنيك)، بهدف

التعرف إلى واقع التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمشرفون عليه، وتكوّنت الاستبانة بصورتها النهائية من جزأين؛ الجزء الأول اشتمل على المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، والخبرة، والموقع الوظيفي)، بينما اشتمل الجزء الثاني على (93) فقرة، موزعة إلى أربعة مجالات، وهي:

1. المجال الأول: النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن، واشتمل على (22) فقرة.
2. المجال الثاني: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني، واشتمل على (29) فقرة.
3. المجال الثالث: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني، واشتمل على (16) فقرة.
4. المجال الرابع: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني، واشتمل على (26) فقرة.

صدق استبانة واقع التعليم المهني في الأردن

أ- صدق المحتوى:

للتحقق من صدق المحتوى لأداة الدراسة، تم عرضها على (8) محكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك وغيرها من الجامعات الأردنية والملحق رقم (3) يوضح ذلك، حيث طلب منهم تحديد مدى تمثيل الفقرات للسمة المراد قياسها والتأكد من السلامة اللغوية وسلامة العبارات ومدى ملائمة الفقرة للمجال الذي يُقابلها وإجراء التعديل الذي يرويه مناسباً، وقد تمَّ الأخذ بملاحظات المحكمين وتعديل فقرات الاستبانة وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإضافة وإخراج الاستبانة بصورتها النهائية والملحق رقم (4) يوضح ذلك.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من مؤشرات ثبات الاستبانة، تم تطبيقها مرتين بفارق زمني مقداره أسبوعين على عينة استطلاعية مكونة من (25) فرداً من مجتمع الدراسة ومن خارج عينته، وحساب معامل الارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة (Test-Retest)، وتطبيق معادلة الاتساق الداخلي بطريقة (كرونباخ ألفا) للتأكد من دلالات ثبات التجانس، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2)

معامل الاتساق الداخلي وثبات الإعادة للمجالات والاستبانة ككل

الرقم	المجالات	معامل كرونباخ ألفا	ثبات الإعادة
1	النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن	0.90	**0.85
2	دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني	0.89	**0.80
3	تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني	0.87	**0.89
4	توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردن	0.89	**0.82
	الاستبانة ككل	0.96	**0.90

**معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يظهر من الجدول (3) أنَّ قيم معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.87-0.90)، وللاستبانة ككل بلغت (0.96)، أما بالنسبة لثبات الإعادة (Test-Retest) فقد تراوحت قيمه لمجالات الدراسة بين (0.82-0.89)، وبلغت للاستبانة ككل (0.90)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق هذه الدراسة.

تصحيح الأداة (الاستبانة)

تكونت استبانة واقع التعليم المهني في الأردن بصورتها النهائية من (93) فقرة، وتم استخدام مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، حيث تم إعطاء موافق بشدة (5)، وموافق (4)، ومحايد (3)، وغير موافق (2)، وغير موافق بشدة (1)، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية:

$$\text{طول الفترة} = (\text{أعلى قيمة} - \text{أدنى قيمة}) / 3 = (5-4) / 3 = 1.33$$

وعليه تكون:

- أقل من 2.33 منخفضة.

- من 2.33 إلى أقل 3.66 متوسطة.

- أكثر من 3.66-5.00 مرتفعة.

إجراءات الدراسة

قام الباحث بإتباع الإجراءات الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

- تحديد مشكلة الدراسة والاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- إعداد أداتي الدراسة: المقابلة والملحق رقم (1) يوضح ذلك، والاستبانة، والتحقق من مؤشرات صدقهما وثباتهما.
- تحديد مجتمع الدراسة وطريقة اختيار عينتها.
- الحصول على كتاب تسهيل المهمة من رئاسة جامعة اليرموك، لتسهيل تطبيق الدراسة والملحق رقم (5) يوضح ذلك.
- إجراء المقابلة مع أفراد عينة المقابلة، وتوزيع أداة الدراسة (الاستبانة) بجولاتها المختلفة على أفراد العينة ومن ثمّ جمعها وتدقيقها.

- إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجات الإحصائية الملائمة للبيانات باستخدام برنامج (SPSS) بغرض الحصول على النتائج، ومناقشتها وتفسيرها، وتقديم مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة الرئيسية وهي:

- واقع التعليم المهني.
- المشكلات التي تواجه التعليم المهني.
- ثانياً: المتغيرات المستقلة الوسيطة وهي:
- الجنس وله فئتان: (ذكر، وأنثى).
- الخبرة ولها ثلاث مستويات: من (1-5)، ومن (5-10)، ومن (10 فأكثر).
- الموقع الوظيفي وله أربعة مستويات: (عضو هيئة تدريس جامعي، وموظف وزارة التربية والتعليم الأردنية، وموظف الشركة وطنية للتدريب والتشغيل، وموظف مؤسسة التدريب المهني).

ثالثاً: المتغير التابع:

- الحلول.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات باستخدام الأساليب

الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا، للتحقق من مؤشرات الصدق والثبات للاستبانة.

- للإجابة عن السؤال الأول: تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.
- للإجابة عن السؤال الثاني: تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي.
- للإجابة عن السؤالين الثالث والرابع: تم استخراج التكرارات والنسب المئوية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على واقع التعليم المهني في الأردن: مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه، وسيتم عرضها وفقاً لأسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما واقع التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر

خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه؟

للإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الاستبانة ككل، ولفقرات كل مجال على حدة، والجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الاستبانة ككل يوضح ذلك.

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الاستبانة ككل.

الدرجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
مرتفعة	1	0.74	4.01	تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني
متوسطة	2	0.59	3.29	توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني
متوسطة	3	0.63	3.17	دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني
متوسطة	4	0.40	2.39	النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن
متوسطة		0.34	3.17	المتوسط الحسابي للواقع الكلي

يوضح الجدول (3) أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمتوسط الحسابي الكلي للمجالات، حيث كان أبرزها لصالح مجال "تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني" بمتوسط حسابي بلغ (4.01) وبدرجة مرتفعة، بينما جاء مجال "توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.29) وبدرجة متوسطة، وجاء مجال "دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني" بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.17) وبدرجة متوسطة، وجاء أيضاً مجال "النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن" بالمرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (2.39)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمجالات ككل (3.17) وبدرجة متوسطة.

أولاً: مجال النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
10	يرفض الكثير من الأسر الأردنية زواج بناتهم من أصحاب الحرف المهنية .	3.15	1.11	1	متوسطة
7	يتجه الطلبة ذوي الاخلاقيات السلبية إلى المدارس والمعاهد المهنية.	2.96	1.17	2	متوسطة
4	يحتاج التعليم المهني إلى بنية جسدية قوية.	2.81	1.14	3	متوسطة
11	يرتبط التعليم المهني بظروف العمل الصعبة.	2.79	0.96	4	متوسطة
17	يُعتبر التعليم المهني السبيل الأخير للطلبة للالتحاق به.	2.73	1.01	5	متوسطة
5	يعي المجتمع الأردني أهمية المهن والمهنيين.	2.71	1.04	6	متوسطة

15	يُنظر المجتمع للفتاة التي تعمل في المجال المهني نظرة دونية.	2.62	1.03	7	متوسطة
22	تعود أصول النظرة الدونية للمهن والمهنيين للفلسفة اليونانية.	2.58	0.80	8	متوسطة
13	نسبة التحاق الإناث بالتعليم المهني متدنية.	2.52	1.11	9	متوسطة
12	يزداد الطلب على التعليم المهني مستقبلاً بشكل كبير.	2.35	0.95	10	متوسطة
1	يُنظر إلى التعليم المهني نظرة دونية حسب ثقافة المجتمع.	2.29	1.00	11	منخفضة
21	تتوفر الوظائف للأفراد المهنيين أكثر من غيرهم في التخصصات العلمية.	2.27	1.09	12	منخفضة
6	يهدف الطلبة من التوجه إلى التعليم المهني الحصول على التعليم الجامعي.	2.21	0.96	13	منخفضة
14	الصورة العامة للتعليم المهني لا زالت غير جاذبة للطلبة وأسرهم.	2.21	1.00	13	منخفضة
8	يُجبر الطلبة على التعليم المهني بسبب المعدل المتدني الذي حال بينه وبين التعليم الأكاديمي.	2.17	1.08	15	منخفضة
16	يحتاج التعليم المهني إلى قدرات عقلية عالية.	2.15	1.04	16	منخفضة
2	ينعكس عزوف الطلبة عن التعليم المهني سلباً على المخرجات التعليمية.	2.13	1.10	17	منخفضة
19	تدنى الإقبال على التعليم المهني بعد إدخال مادتي الرياضيات والفيزياء له.	2.12	0.94	18	منخفضة
3	يتجه الطلبة ضعاف التحصيل إلى التعليم المهني.	2.10	1.18	19	منخفضة
9	يرتبط التعليم المهني بالمعدل المتدني في وزارة التربية والتعليم.	2.04	1.05	20	منخفضة
20	تؤثر قرارات وزارة التربية والتعليم في توزيع الطلبة على المرحلة الثانوية بناءً على تحصيلهم الأكاديمي بشكل سلبي على التعليم المهني.	1.94	0.85	21	منخفضة
18	يلتحق الذكور بالتعليم المهني بنسبة أعلى من الإناث.	1.81	0.74	22	منخفضة
المتوسط الحسابي الكلي للمجال		2.39	0.40	متوسطة	

يوضح الجدول (4) أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "النظرة السائدة

للتعليم المهني في الأردن"، حيث كان أبرزها لصالح الفقرة رقم (10) والتي نصت على "يرفض الكثير

من الأسر الأردنية زواج بناتهم من أصحاب الحرف المهنية" بمتوسط حسابي بلغ (3.15)، وبدرجة

متوسطة، وكما جاءت الفقرة رقم (7) والتي نصها "يتجه الطلبة ذوي الأخلاقيات السلبية إلى المدارس والمعاهد المهنية" بمتوسط حسابي بلغ (2.96) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) بالمرتبة الثالثة والتي نصت على "يحتاج التعليم المهني إلى بنية جسدية قوية" بمتوسط حسابي بلغ (2.81) وبدرجة متوسطة، وكما جاءت الفقرة رقم (18) بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "يلتحق الذكور بالتعليم المهني بنسبة أعلى من الإناث" بمتوسط حسابي بلغ (1.81) وبدرجة منخفضة.

ثانيًا: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور المؤسسات الحكومية والخاصة في

المجتمع الأردني نحو التعليم المهني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
4	تسعى مؤسسة التعليم والتدريب المهني لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني.	3.90	0.87	1	مرتفعة
3	تسعى الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني.	3.87	0.69	2	مرتفعة
5	تقوم الجهات المشرفة على التعليم المهني بتحديد اعداد الطلبة التي يحتاجونها.	3.63	1.10	3	متوسطة
17	تولي الدولة موضوع تمويل التعليم المهني اهتماما محدودا.	3.60	1.05	4	متوسطة
15	تسعى الحكومة الأردنية لإيجاد مظلة وطنية تجمع تحتها التعليم المهني.	3.54	1.07	5	متوسطة
12	تقوم المعاهد المهنية بتوفير فرص التدريب المنتهي بالتشغيل.	3.46	1.20	6	متوسطة
7	تتفد وزارة العمل مشاريع تهدف إلى الانفتاح على التعليم المهني وتنميته وتطويره.	3.46	1.16	6	متوسطة
1	تسعى وزارة التربية والتعليم لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني.	3.44	1.19	8	متوسطة

متوسطة	8	1.14	3.44	تساعد وزارة العمل في جلب الدعم للتعليم المهني من منظمات خارجية.	8
متوسطة	10	1.12	3.38	تقوم المؤسسات الإعلامية الوطنية بدورها بشكل فعال لتغيير اتجاهات المجتمع نحو التعليم المهني.	9
متوسطة	10	1.03	3.38	تسعى كليات المجتمع المتوسطة لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني.	2
متوسطة	10	0.87	3.38	توفر الجهات المشرفة على التعليم المهني خططاً لتعزيز التحاق الإناث بها.	14
متوسطة	10	0.99	3.38	يساهم القطاع الخاص في توظيف الأفراد المهنيين.	28
متوسطة	14	1.13	3.23	ينظم قطاع الفنادق دورات تدريبية لطلبة التعليم المهني.	29
متوسطة	15	1.09	3.21	تعمل وزارة التخطيط دراسات واقعية لحاجات سوق العمل الأردني.	22
متوسطة	15	1.21	3.21	تعمل الجامعات الأردنية على طرح البرامج المهنية الملائمة للطلبة وسوق العمل الأردني.	6
متوسطة	17	1.13	3.15	تَعُدُّ الجهات المشرفة على التعليم المهني يلبي احتياجات سوق العمل الأردني بالشكل الصحيح.	16
متوسطة	18	1.00	3.12	يتوفر تنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم المهني.	21
متوسطة	19	0.89	3.10	تتواصل الجهات القائمة على التعليم المهني مع المجتمع المحلي.	20
متوسطة	20	1.23	3.02	تعمل الكليات التقنية على توفير فرص عمل للطلبة المهنيين.	11
متوسطة	21	1.28	3.00	تقوم الجهات المشرفة على التعليم المهني بإرسال المدربين المهنيين لدورات داخلية وخارجية.	19
متوسطة	22	1.23	2.98	تقوم المدن الصناعية بعمل دورات تدريبية لطلبة التعليم المهني.	10
متوسطة	23	1.16	2.87	يلتزم أصحاب العمل بقوانين وزارة العمل لتشغيل الأفراد المهنيين.	13
متوسطة	24	1.19	2.79	يلبي الدعم المالي الحكومي احتياجات التعليم المهني.	18
متوسطة	25	1.04	2.77	يعمل القطاع الخاص على تزويد المؤسسات المهنية بالمهنيين المختصين.	24
متوسطة	26	1.11	2.48	يساهم القطاع الخاص بتكلفة البرامج المهنية.	23
متوسطة	27	1.07	2.44	يساهم القطاع الخاص في إعداد مناهج التعليم المهني التي يحتاجها.	27

26	يشارك القطاع الخاص في رسم برامج التعليم المهني.	2.37	0.99	28	متوسطة
25	يدعم القطاع الخاص التعليم المهني مالياً.	2.37	0.99	28	متوسطة
المتوسط الحسابي الكلي		3.17	0.63	متوسطة	

يوضح الجدول (5) أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني"، حيث كان أبرزها لصالح الفقرة رقم (4) والتي نصت على "تسعى مؤسسة التعليم والتدريب المهني لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني" بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الثانية والتي نصت على "تسعى الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني" بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) بالمرتبة الثالثة والتي نصها "تقوم الجهات المشرفة على التعليم المهني بتحديد اعداد الطلبة التي يحتاجونها" بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (25) بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "يدعم القطاع الخاص التعليم المهني مالياً" بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وبدرجة متوسطة.

ثالثاً: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
12	تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص.	4.40	0.80	1	مرتفعة

مرتفعة	2	0.76	4.33	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع المطاعم والحلويات.	8
مرتفعة	3	4.18	4.29	ينظر المجتمع الأردني للعمالة المحلية نظرة سلبية بسبب العمالة الوافدة.	15
مرتفعة	4	0.81	4.23	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع الخياطة.	9
مرتفعة	5	0.89	4.10	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في تشغيل العمال لساعات طويلة دون زيادة في الأجور.	5
مرتفعة	6	0.81	4.08	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في المدن الصناعية.	10
مرتفعة	7	1.14	4.04	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في تقليل فرص العمل للأردنيين.	1
مرتفعة	7	1.05	4.04	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في القطاع الزراعي.	11
مرتفعة	9	1.16	3.98	تؤثر العمالة الوافدة في ارتفاع مستوى البطالة للعمالة الأردنية.	16
مرتفعة	10	0.96	3.94	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في القطاع الفندقي.	7
مرتفعة	10	1.19	3.94	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع الإنشاءات.	6
مرتفعة	10	1.16	3.94	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في تخفيض أجور العاملين لمصلحة أصحاب العمل.	4
مرتفعة	13	0.93	3.90	تساهم العمالة الوافدة في تغطية فرص سوق العمل الأردني.	2

13	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في انخفاض المهارة والكفاءة للعمالة الوطنية.	3.88	1.06	14	مرتفعة
3	تساهم العمالة الوافدة في قلة الالتزام بشروط بيئة العمل المناسبة.	3.85	0.96	15	مرتفعة
14	تتوفر برامج واضحة للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة الوطنية مكانها.	3.29	1.11	16	متوسطة
المتوسط الحسابي الكلي للمجال		4.01	0.74	متوسطة	

يوضح الجدول (6) أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "تأثير العمالة

الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني"، حيث كان أبرزها لصالح الفقرة رقم (12) والتي نصت

على "تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص" بمتوسط حسابي بلغ (4.40) وبدرجة مرتفعة، بينما

جاءت الفقرة رقم (8) بالمرتبة الثانية والتي نصت على "تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص

العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع المطاعم والحلويات" بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وبدرجة

مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (15) بالمرتبة الثالثة والتي نصت على "ينظر المجتمع الأردني للعمالة

المحلية نظرة سلبية بسبب العمالة الوافدة" بمتوسط حسابي بلغ (4.29) وبدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة

رقم (14) بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "تتوفر برامج واضحة للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة

الوطنية مكانها" بمتوسط حسابي بلغ (3.29) وبدرجة متوسطة.

رابعاً: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات

سوق العمل الأردني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
22	تعمل الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية على توجيه المهنيين للمهن التي يحتاجها سوق العمل الأردني.	3.65	0.88	1	متوسطة
19	يوفر النظام الوطني للتشغيل الإلكتروني الوظائف للباحثين عن العمل.	3.62	0.82	2	متوسطة
25	يطور العامل المهني نفسه بما يناسب سوق العمل الأردني.	3.58	0.70	3	متوسطة
2	يملك خريجو التعليم المهني الكفايات المهنية لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني.	3.52	1.11	4	متوسطة
24	مخرجات التعليم المهني لا ترضي أصحاب العمل.	3.48	0.96	5	متوسطة
4	مستوى خريجي التعليم المهني ضعيف بسبب التركيز على الجانب النظري.	3.40	1.03	6	متوسطة
6	تتوافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني في المهن التكنولوجية الحديثة مثل: (سيارات الهايبرد).	3.38	1.09	7	متوسطة
11	تلي مخرجات التعليم المهني احتياجات سوق العمل الأردني.	3.37	1.09	8	متوسطة
1	تتلاءم مخرجات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل الأردني.	3.33	1.22	9	متوسطة
18	يوفر صندوق التشغيل المعلومات المناسبة للباحثين عن العمل.	3.33	1.04	9	متوسطة
13	تتلاءم البرامج المهنية مع التغيرات المستمرة لاحتياجات سوق العمل الأردني.	3.31	1.08	11	متوسطة
5	يملك خريجو التعليم المهني الخبرات المهنية للعمل بدقة وسرعة وإتقان.	3.31	0.96	11	متوسطة
14	تتناسب معايير قبول الطلبة المهنيين مع احتياجات سوق العمل الأردني.	3.27	1.22	13	متوسطة
3	يملك خريجو التعليم المهني مهارات تلائم التقدم التكنولوجي في سوق العمل الأردني.	3.27	1.17	13	متوسطة
15	تركز المناهج المهنية على الجانب العملي.	3.25	1.19	15	متوسطة
16	تطبق المؤسسات المهنية معايير الجودة لتتناسب مع متطلبات سوق العمل الأردني.	3.21	1.04	16	متوسطة
17	تتابع المؤسسات المهنية أداء الخريجين في مواقع العمل.	3.21	1.13	16	متوسطة

10	تعمل مؤسسات التعليم المهني دراسات ميدانية لاحتياجات سوق العمل الأردني.	3.21	1.02	16	متوسطة
7	تتوافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني في المهن التكنولوجية الحديثة مثل: (الطاقة المتجددة).	3.10	1.18	19	متوسطة
20	يملك العامل المهني القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.	3.12	1.00	20	متوسطة
21	يوفر القائمين على التعليم المهني خطط مستقبلية لاحتياجات سوق العمل.	3.21	0.87	21	متوسطة
8	تحدد المؤسسات المهنية نقاط القوة والضعف لدى خريجيها في مواقع العمل.	3.12	1.08	22	متوسطة
23	يتوفر معيار مهني واضح لقياس مستوى المهنيين الملتحقين بسوق العمل الأردني.	3.25	1.06	23	متوسطة
12	يتوفر شراكة بين المؤسسات المهنية وأصحاب العمل لاستيعاب مخرجات التعليم المهني.	3.04	1.05	24	متوسطة
9	تساعد المناهج المهنية خريجيها على مواكبة احتياجات سوق العمل الأردني.	2.81	1.09	25	متوسطة
26	مخرجات التعليم المهني غير مناسبة للسوق المحلي من حيث مستوى الإعداد.	3.23	1.00	26	متوسطة
المتوسط الحسابي الكلي للمجال		3.29	0.59	متوسطة	

يوضح الجدول (7) أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "توافق مخرجات

التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني"، حيث جاءت الفقرة رقم (22) والتي نصت على

"تعمل الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية على توجيه المهنيين للمهن التي يحتاجها سوق العمل

الأردني" بمتوسط حسابي بلغ (3.65) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (19) والتي نصت على

" يوفر النظام الوطني للتشغيل الإلكتروني الوظائف للباحثين عن العمل " بمتوسط حسابي بلغ (3.62)

وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (25) بالمرتبة الثالثة والتي نصها "يطور العامل المهني نفسه بما

يناسب سوق العمل الأردني" بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (26)

بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "مخرجات التعليم المهني غير مناسبة للسوق المحلي من حيث مستوى

الإعداد" بمتوسط حسابي بلغ (3.29) وبدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين

متوسطات استجابات أفراد عينة خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه في تحديد واقع التعليم المهني

في الأردن تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والخبرة، والموقع الوظيفي)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التعليم المهني

تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، والخبرة، والموقع الوظيفي)، وتطبيق تحليل التباين الثلاثي (3-Way-

ANOVA)، والجدول أدناه توضح ذلك:

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات استجابات أفراد عينة خبراء

التعليم المهني والمشرفين عليه تبعاً لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والموقع الوظيفي).

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة	المتغيرات
.35	3.09	39	ذكر	الجنس
.159	3.38	13	أنثى	
0.34	3.20	8	أقل من 5 سنوات	الخبرة
0.40	3.22	11	من 5-10 سنوات	
0.32	3.14	33	أكثر من 10 سنوات	
0.13	3.52	5	موظف شركة وطنية	الموقع الوظيفي
0.28	3.11	3	مشرف لدى وزارة التربية والتعليم	
0.30	2.96	10	رئيس قسم لدى وزارة التربية والتعليم	
0.36	3.23	5	مدير أو مساعد مدير معهد	
0.26	3.35	7	فني	
0.36	3.01	10	مدرس وزارة التربية والتعليم	

0.30	3.22	6	مدير مدرسة	
0.38	3.16	6	عضو هيئة تدريس جامعي	
0.34	3.17	52	المجموع	

يظهر من الجدول (8) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لواقع التعليم المهني تبعاً لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والموقع الوظيفي)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم تطبيق تحليل التباين (ANOVA)، والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول (9): نتائج تحليل التباين (3-way-ANOVA) للكشف عن الفروقات تبعاً لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والموقع الوظيفي).

المتغيرات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	دلالة "F" الإحصائية
الجنس	.845	1	.845	10.202	.003
الخبرة	.024	2	.012	.144	.866
الموقع الوظيفي	1.508	7	.215	2.600	.026
الخطأ	3.397	41	.083		
المجموع المصحح	5.875	51			

يظهر من الجدول (9) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع التعليم المهني في الأردن، حيث بلغت قيمة (F) (10.202) وبدلالة إحصائية (0.003) ولصالح (الإناث) بمتوسط حسابي (3.38)، بينما بلغ المتوسط الحسابي (للذكور) (3.09).

- بالنسبة لمتغير الخبرة أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغت قيمة (F) (0.144) وبدلالة إحصائية (0.866).

- بالنسبة لمتغير الموقع الوظيفي أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغت قيمة (F) (2.600) وبدلالة إحصائية (0.00)، وللكشف عن

مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10) نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للكشف عن الفروق في واقع التعليم المهني حسب متغير

الموقع الوظيفي.

الوظيفة	المتوسط الحسابي	موظف شركة وطنية	مشرف تربية	رئيس قسم تربية	مدير أو مساعد مدير معهد	فني	مدرس تربية	مدير مدرسة	عضو هيئة تدريس جامعي
موظف شركة وطنية	3.52	=	0.41	*0.56	0.29	0.17	*0.51	0.30	0.26
مشرف لدى وزارة التربية والتعليم	3.11	=		0.15	0.12	0.14	0.10	0.11	0.04
رئيس قسم لدى وزارة التربية والتعليم	2.96			=	0.27	0.39	0.05	0.26	0.20
مدير أو مساعد مدير معهد	3.23				=	0.12	0.22	0.01	0.07
فني	3.35					=	0.34	0.13	0.19
مدرس وزارة التربية والتعليم	3.01						=	0.21	0.15
مدير مدرسة	3.22							=	0.06
أستاذ جامعي	3.16								=

يظهر من الجدول (10) أن مواقع الفروق كانت بين موظفي الشركة الوطنية من جهة وكل من رؤساء أقسام التربية والتعليم، ومدرسي وزارة التربية والتعليم من جهة أخرى ولصالح موظفي الشركة الوطنية بمتوسط حسابي (3.52) بينما بلغ المتوسط الحسابي لواقع التعليم المهني من وجهة نظر رؤساء الأقسام في وزارة التربية والتعليم (2.96)، ولمدرسي وزارة التربية والتعليم (3.01).

السؤال الثالث: ما المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم

المهني والمشرفين عليه؟

للتعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه، تم إجراء المقابلات مع الخبراء والمشرّفين على التعليم المهني وضمن عينة الدراسة للتعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن، وتم جمع مقترحاتهم وآرائهم بشكل مستقل، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية لجميع المشكلات التي اقترحها الخبراء والمشرّفين، جدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11): التكرارات والنسب المئوية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة

نظر الخبراء والمشرّفين عليه.

الرقم	المشكلة	التكرار	النسبة المئوية
1	التكلفة العالية التي يحتاجها التعليم المهني من: (مناهج، مشاغل، مختبرات، أجهزة).	45	86.5
2	تركيز الدعم الحكومي على الجانب الأكاديمي وإغفال الجانب المهني.	45	86.5
3	عدم ملائمة البرامج المهنية لما هو متوفر في المشاغل التدريبية.	45	86.5
4	الفائض في العديد من المهن وقلة الطلب عليها.	45	86.5
5	منافسة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية.	44	84.6
6	المفهوم الاجتماعي السائد بأن الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم المهني هم أصحاب القدرات العقلية المتدنية.	41	78.8
7	عدم كفاية الدعم الحكومي لقطاع التعليم المهني.	40	76.9
8	تعدد الجهات المشرفة على التعليم المهني في الأردن.	40	76.9

76.9	40	ما زال التركيز منصب على المهن التقليدية.	9
76.9	40	عمل اللجوء السوري على إحداث فائض في سوق العمل الأردني.	10
76.9	40	لا يلمس الطالب أثناء فترة التدريب الميداني أي مردود مالي.	11
76.9	40	تطور القطاع الخاص بسرعة هائلة في الجانب المهني.	12
76.9	40	عدم وضع خطط وبرامج لتسويق مخرجات التعليم المهني على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.	13
75	39	القرارات الخاطئة في وزارة التربية والتعليم بتوجيه الطلبة أصحاب التحصيل المتدني للتعليم المهني.	14
75	39	تدني الأجور بسبب الوضع الاقتصادي الصعب.	15
75	39	الطاقة الاستيعابية مرتفعة للمشاكل التدريبية.	16
75	39	وجود فجوة بين الجانب النظري والجانب العملي.	17
73	38	تحديث البرامج المهنية يتم بشكل عشوائي.	18
73	38	قلة المؤسسات الداعمة للتعليم المهني في الأردن.	19
71.1	37	الوضع الاقتصادي الصعب الذي يحد من التوسع بالتعليم المهني.	20
71.1	37	عدم الرضى الوظيفي لتدني الأجور.	21
69.2	36	عدم رغبة الطلبة في العمل اليدوي.	22
67.3	35	برامج الدولة غير داعمة للمعاهد المهنية.	23
65.3	34	النظرة الدولية للأعمال المهنية.	24
65.3	34	النظرة الدولية للعاملين في المجالات المهنية.	25
65.3	34	عدم وجود دراسات عليا تغطي المهارات المهنية بما يتوافق مع توجهات المجتمع.	26
65.3	34	استغلال الطلبة أثناء فترة التدريب الميداني في أمور النظافة.	27
63.4	33	استغلال مادة التربية المهنية لنظافة البيئة المدرسية.	28
63.4	33	صعوبة الحصول على المعرفة التكنولوجية لإرتفاع ثمنها.	29
63.4	33	برامج الدولة غير داعمة للتعليم المهني في الكليات.	30
63.4	33	المخصصات المالية شحيحة ولا ترقى للطموح الذي تتطلع إليه الدولة الأردنية.	31
59.6	31	تغيب دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية التعليم المهني.	32
59.6	31	يُعتبر التعليم المهني للطلبة عبارة عن ممر للتعليم الجامعي.	33
57.6	30	تركيز البرامج الجامعية على الجانب النظري أكثر من الجانب العملي.	34
57.6	30	توظيف الطلبة يعتمد على علاقات المدرب بأصحاب العمل.	35
57.6	30	عدم التزام الطلبة المتدربين بالتدريب الميداني.	36

57.6	30	ارتفاع الرسوم التدريبية للبرامج المهنية.	37
57.6	30	عدم دعم العامل المهني بما يحتاج من عدد وأدوات بعد انتهاء مرحلة التدريب.	38
57.6	30	عدم كفاية الدورات التدريبية للمعلمين المهنيين.	39
57.6	30	المؤسسات الحكومية التي تعنى بالتعليم المهني تبقى تسير على نفس الخطى والنهج.	40
55.7	29	ضعف التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وأسره بأهمية التعليم المهني.	41
55.7	29	عدم إعطاء الصورة الحقيقية للطلبة المهنيين فيما يتعلق بسوق العمل الأردني.	42
53.8	28	دعم المتخرج الوافد من خلال تقديم ما يحتاجه من العدد والأدوات.	43
53.8	28	صعوبة التزام الطلبة في أدوات السلامة العامة.	44
53.8	28	ساعات العمل طويلة ومرهقة للعامل الأردني وتبلغ (8 ساعات).	45
51.9	27	عدم ملائمة برامج التعليم المهني لاحتياجات سوق العمل الأردني.	46
51.9	26	عدم مواكبة مناهج التعليم المهني للتطور العلمي والتكنولوجي الهائل.	47
51.9	26	عدم توفر صيانة للمكينات بشكل مستمر.	48
51.9	26	البيئة الصفية للمشغل غير مهيأة من حيث: (الظروف الجوية، الصرف الصحي).	49
51.9	26	عدم تغطية التعليم المهني لجميع مناطق المملكة الأردنية الهاشمية وخصوصاً المناطق النائية.	50
51.9	26	عدم اعتماد امتحان التدريب العملي في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية كمتطلب رئيسي لإنهاء مرحلة الثانوية العامة.	51
48	25	عدم تفعيل المشاغل المهنية لدى بعض المدارس (مقفلة، غير موجودة، متهاكة، عدم توفر الأدوات).	52
48	25	عدم الجدبة بأهمية التعليم المهني من قبل المؤسسات المشرفة عليه.	53
48	25	عدم اعتماد التعليم المهني من الأعمال الخطرة في وزارة التربية والتعليم.	54
48	25	كثرة الخلافات والتعصب القبلي السائد بين الطلبة لأن المدارس المهنية خليط من جميع فئات المجتمع.	55
48	25	الصعوبة في إيجاد مواقع مناسبة لتدريب الطلبة في الميدان.	56
48	25	افتقار أصحاب العمل لمهارة التواصل للتعامل مع العامل الأردني.	57
48	25	الإدارات التقليدية التي تعمل على هدم حصص التربية المهنية ووضعها بشكل روتيني على برنامج الطلبة.	58
48	24	عدم توفر الحوافز المالية للمهندسين المهنيين أسوة بغيرهم في الوزارات الأخرى.	59
48	24	تأخر الطلبة عن الدوام الصباحي لبعد المسافة.	60
48	24	عدم مقدرة سوق العمل الأردني على تحمل مخرجات التعليم المهني.	61
48	24	بناء المناهج المهنية يعتمد على الاجتهاد وليس على أسس ومعايير علمية.	62
48	24	عدم تغطية برامج التعليم المهني لاحتياجات سوق العمل الأردني.	63

42.3	22	نوعية بعض الطلبة تسيء للمعاهد المهنية.	64
42.3	22	نوعية بعض الطلبة تسيء للمدارس المهنية.	65
42.3	22	بعد سكن الطلبة عن المعاهد المهنية المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية.	66
42.3	22	بُعد سكن الطلبة عن المدارس المهنية المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية.	67
42.3	22	عدم امتلاك المتعلم للمهارات العملية في الميدان.	68
42.3	22	أعداد الأساتذة المتخصصين في التعليم المهني قليل جداً مقارنة بأعداد الجامعات الأردنية.	69
42.3	22	تحمل المعلم تكاليف متابعة الطلبة في التدريب الميداني.	70
42.3	22	عدم توفر العقوبات المناسبة للطلبة بالمعاهد المهنية.	71
42.3	22	عدم مراعاة المعاهد المهنية لشروط الصحة والسلامة العامة للطلبة.	72
38.4	20	الصعوبة في استملاك الأراضي لاستحداث المدارس المهنية.	73
38.4	20	عدم صياغة مناهج التربية المهنية بالشكل الصحيح.	74
38.4	20	عدم توفير وسيلة نقل للطلبة والمعلمين.	75
38.4	20	عدم تفعيل التعليم المهني في المراحل الدراسية الأولى لاكتشاف ميول الطلبة ورغباتهم.	76
38.4	20	إهمال مادة التربية المهنية في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية.	77
38.4	20	الأردن يعتبر من الدول النامية وهو مستهلك للمعرفة وهذا يحتاج إلى تكلفة مالية هائلة لاستيراد التكنولوجيا الحديثة.	78
38.4	20	حصر وزارة التربية والتعليم التدريب العملي الميداني بيوم واحد للطلاب.	79
38.4	20	عدم توفر معاهد تعليمية وتدريبية للإناث خصوصاً في إقليم الوسط.	80
38.4	20	عدم وجود مسمى ثابت تتفق عليه الدول العربية لتخصص التربية المهنية وهذا يسبب عائق لتسويق مخرجاته.	81
38.4	20	عدم احترام المدرب من قبل الطلبة.	82
28.8	15	ضعف التنمية المهنية لدى الأسر (وهي ما دون سن الخامسة) ويمتلكها الأطفال منذ الصغر وتبرز من خلال الألعاب والرسومات والتقليد والملاحظة.	83
28.8	15	إجراءات التأمين الصحي معقدة في التعامل مع إصابات العمل التي تحدث للطلبة والمعلمين.	84

يظهر من الجدول السابق أن أبرز المشكلات كانت ما يلي:

- المخصصات المالية شحيحة ولا ترقى للطموح الذي تتطلع إليه الدولة الأردنية.
- يعتبر التعليم المهني للطلبة عبارة عن ممر للتعليم الجامعي.

- ضيق سوق العمل الأردني وعدم قدرته على تحمل مخرجات التعليم المهني
- تغيب دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية التعليم المهني.
- القرارات الخاطئة في وزارة التربية والتعليم بتوجيه الطلبة هم أصحاب التحصيل المتدني للتعليم المهني. عدم كفاية الدعم الحكومي لقطاع التعليم المهني
- النظرة الدونية للأعمال المهنية.
- النظرة الدونية للعاملين في المجالات المهنية.

السؤال الرابع: ما الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة

نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه؟

للتعرف الى الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه، تم إجراء المقابلات مع الخبراء والمشرفون على التعليم المهني وضمن عينة الدراسة للتوصل لتلك الحلول، وتم جمع مقترحاتهم وآرائهم بشكل مستقل، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية للحلول المقترحة من قبل الخبراء والمشرفين عليه، جدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12) التكرارات والنسب المئوية للحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في

الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه.

الرقم	الحلول	التكرار	النسبة المئوية
1	زيادة مخصصات الدعم المالي للتعليم المهني.	48	92.3
2	صرف حوافز مالية للعاملين في التعليم المهني.	48	92.3
3	العمل على توفير الأيدي العاملة والمدربة.	47	90.3
4	عمل مدرسة نموذجية للطلبة المهنيين المتميزين	47	90.3
5	عقد دورات للمختصين المهنيين داخلية وخارجية للتدريب على التكنولوجيا الحديثة.	47	90.3
6	وضع خطط فعالة لتوعية الطلبة والأهالي بأهمية التعليم المهني.	47	90.3

88.4	46	7	تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر التوعية المهنية.
88.4	46	8	إنشاء هيئة تجمع تحت مظلتها كافة الجهات القائمة على التعليم المهني.
88.4	46	9	عمل توعية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
88.4	46	10	ضبط سوق العمل والحد من العشوائية في افتتاح الورش المهنية.
86.5	45	11	إحاق الطلبة المتميزين في التعليم المهني ليستوعبوا التكنولوجيا الحديثة.
86.5	45	12	مجانة الرسوم التدريبية.
84.6	44	13	زيادة الأجور للعمال المهنية لتوفير حياة كريمة لهم.
84.6	44	14	تدخل الدولة لإيجاد مشاريع تنموية لتنشيط سوق العمل الأردني
82.6	43	15	التوسع في فتح المشاريع لاستيعاب مخرجات التعليم المهني.
82.6	43	16	جذب الاستثمار لتوفير فرص عمل جديدة.
80.7	42	17	عرض قصص نجاح للأفراد المهنيين.
78.8	41	18	إعادة دراسة البرامج المطروحة في سوق العمل الأردني بشكل مستمر.
78.8	40	19	عمل دراسة مسح لواقع الخريجين المهنيين في سوق العمل الأردني.
78.8	40	20	تفعيل التعليم المهني للطلبة في المراحل الدراسية الأولى لاكتشاف ميولهم ورغباتهم.
78.8	40	21	العمل على تصحيح الهرم المهني المقلوب.
78.8	40	22	إبراز دور قطاع التعليم والتدريب المهني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن.
75	39	23	التوسع في بناء المدارس المهنية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.
75	39	24	إشراك المعلم في صنع القرارات لعلمه بواقع التعليم المهني.
73	38	25	استمرارية التعليم المهني في الجامعات بحيث يكون: المدخل (تعليم مهني) والمخرج من الجامعات (تعليم مهني).
71.1	37	26	اعتماد وزارة التربية والتعليم علامة التدريب العملي كشرط أساسي لتقديم الطلبة لامتحان الثانوية العامة.
69.2	36	27	تحديث المناهج بشكل مستمر لتراعي التقدم العلمي والتكنولوجي.
67.3	35	28	عمل دراسات ميدانية ومستمرة لواقع التعليم المهني.
67.3	35	29	وضع امتحان مستوى للطلبة قبل التحاقهم بالمدارس المهنية ليتم اختيار الطلبة المتميزين.
67.3	35	30	زيادة أعداد المعلمين المهنيين لسد النقص الحاصل.
67.3	35	31	إيجاد حلول للقرارات الخاطئة التي تؤثر على المهن والمهنيين.
67.3	35	32	إيجاد حلول للقرارات الخاطئة التي تعمل على طرد الاستثمار.
65.3	34	33	تحديث وتطوير المدارس المهنية بشكل مستمر لمراعاة التطور العلمي والتكنولوجي.
65.3	34	34	العمل على انسجام المناهج المهنية مع احتياجات سوق العمل الأردني.

61.5	32	العمل على جعل التعليم المهني في جميع أنحاء المملكة مجاني.	35
61.5	32	زيادة دافعية الطلبة للعمل اليدوي.	36
61.5	32	عمل صيانة للأجهزة المتوفرة بشكل دوري.	37
61.5	32	الحفاظ على ديمومة مصدر الدخل للمهنيين.	38
61.5	32	إيجاد نوع من الأمان الوظيفي للمهنيين.	39
59.6	31	توفير بيئة عمل مريحة للعاملين المهنيين.	40
57.6	30	تفعيل دور الكليات التقنية لإعداد الفنيين المؤهلين والمختصين.	41
57.6	30	تفعيل دور المعاهد المهنية لإعداد الفنيين المؤهلين والمختصين.	42
57.6	30	إلزام أصحاب العمل في تشغيل الأفراد المهنيين المؤهلين وأصحاب الكفاءات.	43
57.6	30	الاستعانة ببعض التجارب العالمية وطرحها على الطلبة.	44
57.6	30	توفير مؤسسات حكومية لحماية المهن والمهنيين.	45
57.6	30	تحديث وتطوير المعاهد المهنية بشكل مستمر لمراعاة التطور العلمي والتكنولوجي.	46
57.6	30	تحديث وتطوير الكليات التقنية بشكل مستمر لمراعاة التطور العلمي والتكنولوجي.	47
55.7	29	إجراء الفحوصات الطبية الأولية للطلبة لمعرفة وضعهم الصحي.	48
55.7	29	العمل على انسجام مادة التربية المهني مع المهارات الحياتية الحالية.	49
55.7	29	تخفيض الرسوم الجمركية على المؤسسات الخاصة وإلزامهم بتشغيل الأفراد المهنيين.	50
55.7	29	تطوير إنتاج المشاغل المهنية بحيث ما ينتج يتم بيعه.	51
55.7	29	وضع راتب شهري للمهنيين العاملين وإلغاء نظام الحساب اليومي.	52
53.8	28	تأمين الطلبة بالمواصلات لبعد المسافة وصعوبتها.	53
53.8	28	توفير وسائل الأمن والسلامة العامة للطلبة والمهنيين.	54
51.9	27	توفير خدمات الصرف الصحي ودورات المياه في المختبرات والمشاغل التعليمية.	55
51.9	27	إشراك الطلبة المتدربين في التأمين الصحي والضمان الاجتماعي.	56
51.9	27	اختيار المعلمين حديثي التخرج للاستفادة منهم لأطول فترة زمنية.	57
50	26	تقليل ساعات العمل اليومي من (8 ساعات إلى 6 ساعات).	58
50	26	إيجاد يوم ترفيهي للعاملين على نفقة صاحب العمل.	59
50	26	احتواء الطلبة وتوجيه الإرشاد له من قبل مختصين مؤهلين لتعديل سلوكه وتأهيله في مختلف المجالات حتى يصبح فرداً صالحاً.	60

يظهر من الجدول السابق أن أبرز الحلول كانت ما يلي:

- زيادة مخصصات الدعم المالي للتعليم المهني.
- صرف حوافز مالية للعاملين في التعليم المهني.
- العمل على انسجام البرامج المهنية مع احتياجات سوق العمل الأردني.
- تدخل الدولة لإيجاد مشاريع تنموية تعمل على تنشيط سوق العمل الأردني.
- إعادة دراسة البرامج المهنية المطروحة في سوق العمل الأردني.
- تفعيل التعليم المهني للطلبة في المراحل الدراسية الأولى لاكتشاف ميولهم ورغباتهم.
- تحديث المناهج بشكل مستمر لتراعي التقدم العلمي والتكنولوجي.
- عقد دورات للمتخصصين المهنيين بشكل مستمر داخلية وخارجية للتدريب على التكنولوجيا الحديثة.
- عمل دراسات ميدانية ومستمرة لواقع التعليم المهني.
- زيادة دافعية الطلبة للعمل اليدوي.
- توفير الأيدي المهنية العاملة والمدربة.
- إبراز دور قطاع التعليم والتدريب المهني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي هدفت التعرف على واقع التعليم المهني في الأردن: مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه، وتفسير هذه النتائج بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات، وتم استعراض مناقشة النتائج مرتبة وفقاً لأسئلة الدراسة على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما واقع التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه؟

أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي الكلي للمجالات ككل بلغ (3.17) وبدرجة متوسطة، حيث كان أبرزها لصالح مجال "تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني" بمتوسط حسابي بلغ (4.01) وبدرجة مرتفعة، بينما جاء مجال "توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.29) وبدرجة متوسطة، وجاء مجال "دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني" بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.17) وبدرجة متوسطة، وكما جاء مجال "النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن" بالمرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (2.39) وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن واقع التعليم المهني في الأردن متأخر عن ركب التطور العلمي والتكنولوجي على مستوى العالم، وهذا يعود لعدة أسباب أبرزها: النظرة الدونية للتعليم المهني، والثقافة المجتمعية وثقافة العيب، وضعف مخرجات التعليم العام الذي ينتج طلاباً غير مؤهلين للإبتكار والابداع،

وعدم الإستثمار بمواهب وإبداعات الطلبة المهنيين، وقلة الحوافز المالية عند التشغيل؛ وربما يكون هذا السبب الأهم والمطلوب تعزيزه من قبل الحكومة الأردنية لاستقطاب المبدعين والمتميزين في مجال العمل المهني، ويعلم الجميع أن الهرم التعليمي في الأردن مقلوب؛ بمعنى أن نسبة الطلبة الذين يتوجهون للتعليم المهني قليلة جداً بالرغم من حاجة سوق العمل لها، والبقية الكبيرة يتوجهون للتعليم الأكاديمي للحصول على الشهادات العلمية المتكدسة والغير مطلوبة على المستوى المحلي والإقليمي، مما أدى لتكدس العاطلين عن العمل وبكثافة، وإحداث فوضى في سوق العمل الأردني.

ويرجع السبب في ذلك أيضاً إلى أن الأردن يبذل قُصارى جُده للارتقاء بالتعليم المهني ووضعه بمكانه المناسب في المنظومة التعليمية وعلى سُلّم الأولويات الوطنية، لمساهمة في تغيير عالم العمل والعمال، والحد من الفقر والبطالة المنتشرة بين ثنايا المجتمع الأردني، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية دخل الفرد الذي ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع الأردني، ويُعتبر قطاع التعليم المهني من أهم أدوات التنمية المستدامة، والركيزة الأساسية لإعداد الشباب ورفع كفاءتهم وتأهيلهم وتزويدهم بالمعرفة التكنولوجية الحديثة لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني، وهذا لا يتم إلا بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وتعمل المملكة الأردنية الهاشمية على دعم قطاع التعليم المهني والتوسع في استحداث الكليات والمعاهد والمدارس المهنية، وتعمل بشكل مستمر على استحداث التخصصات المهنية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والاقتصادية والفندقية والمنزلية لمواكبة كل ما هو جديد في عالم العمل.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة المقداوي (2007) التي بينت أن واقع التعليم المهني في الأردن جاء متوسطاً، كما اتفقت مع نتائج دراسة حسن (2010) التي أُجريت حول واقع التعليم المهني في العراق والتي أظهرت أنه يجب التركيز على الجانب العملي أكثر من النظري، واتفقت الدراسة الحالية

مع نتائج دراسة مزارق (2012) التي أجريت في محافظة الحديديّة باليمن، وجاءت جميع مجالات واقع التعليم المهني بدرجة متوسطة، واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة عوض (2014) والتي أجريت في محافظة الخليل في فلسطين وأظهرت نتائجها أن للتعليم المهني والتقني دوراً متوسطاً في تعزيز فرص عمل للخريجين، وأن العلاقة بين مؤسسات التعليم المهني وسوق العمل هي علاقة متوسطة وغير مستديمة من أجل تعزيز فرص عمل للخريجين، وأن مقدّمي خدمة التعليم المهني والتقني وأصحاب العمل لا يستفيدون من الإمكانيات المتاحة لهم، واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة الزغول (2018) التي أظهرت أن درجة تقييم برامج التعليم المهني في المدارس المهنية والشاملة الحكومية في محافظة الكرك جاء بدرجة متوسطة.

أولاً: مجال النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن

بينت النتائج أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن" متوسطة، حيث كان أبرزها لصالح الفقرة رقم (10) والتي نصت على "يرفض الكثير من الأسر الأردنية زواج بناتهم من أصحاب الحرف المهنية" بمتوسط حسابي بلغ (3.15)، وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (7) والتي نصت على "يتجه الطلبة ذوي الاخلاقيات السلبية إلى المدارس والمعاهد المهنية" بمتوسط حسابي بلغ (2.96) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) بالمرتبة الثالثة والتي نصت على "يحتاج التعليم المهني إلى بنية جسدية قوية" بمتوسط حسابي بلغ (2.81) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (18) بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "يلتحق الذكور بالتعليم المهني بنسبة أعلى من الإناث" بمتوسط حسابي بلغ (1.81) وبدرجة منخفضة.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن العديد من الطلبة بعد الانتهاء من المرحلة الدراسية الأساسية بشكل عام، والمرحلة الثانوية بشكل خاص يقعون في حيرة من أمرهم لاختيار المسار التعليمي الذي يناسبهم، وهو

الأمر الذي يوليه الطلبة وأسرهم جل اهتمامهم، لينتقل الطلبة من خلالها لمرحلة جديدة وهامة في حياتهم، وتسيطر على قرار الطلبة اعتبارات عديدة منها: رغبة الأهل المرتبطة بعوامل اجتماعية، وعادات وتقاليد تتمثل في رغبة الوالدين بأن يصبح إبنهم وإبنتهم طبيباً أو مهندساً أو محامياً، ولعل النمط الاجتماعي السائد في التوجه نحو تخصصات تقدم شهادة البكالوريوس للطلبة، يكون على حساب توجه الطلبة بشكل عام نحو تخصصات ذات علاقة بالتعليم المهني، والتي يحتاجها السوق المحلي بشكل كبير، وهي التي لا تقدم شهادة البكالوريوس.

وبالنظر إلى واقع المدارس المهنية نرى أنها تعاني من مشكلة متكررة في بداية العام الدراسي وهي انشغال الكوادر التعليمية ومدراء التربية بتحويل الطلبة من الفروع المهنية إلى الفروع الأكاديمية، وهو سبب رئيسي يبرهن عدم قدرة الطلبة لاختيار الفروع المهنية التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم، وأن النظرة المجتمعية السائدة لهذا النوع من التعليم هي دونية بكل ماتعنيه الكلمة من معاني عامة وخاصة.

وتُعزى هذه النتيجة أيضاً إلى أن التعليم المهني يُنظر له بشيء من الازدراء والدونية، لأنه يؤهل الطلبة للمهن اليدوية والعمل الحرفي، وهذا لا ينسجم مع طبيعة الموروث الثقافي والقيم والأفكار التقليدية السائدة التي نشأ عليها المجتمع الأردني، التي تُعلي من شأن التعليم النظري والعمل الفكري على حساب العمل الحرفي والمهني، بالإضافة إلى أن الاعتقاد السائد لدى أولياء الأمور أن التعليم المهني لا قيمة له، ومن يلتحق به طالب فاشل لم يتمكن من الحصول على درجات عالية في تحصيله الأكاديمي، فبالمحصلة لم يجد أمامه سبيل سوى الالتحاق بالتعليم المهني، ونتيجة لذلك يلجأ الكثير من الطلاب إلى الالتحاق بالتعليم الجامعي أو الأكاديمي.

ويعتقد الباحث أن هناك بعض الآراء، أثرت على التعليم المهني مما أضعف من مكانته المرجوة بين العلوم، وهذه كانت ناتجة عن تبني بعض آراء المدارس الفلسفية وأبرزها اليونانية التي هدفت إلى العناية

بتدريب العقل وتنميته بالمواد الأساسية المتمثلة بالفلسفة والمنطق والرياضيات، أما النشاط الجسمي وما يرافقه من عمل يدوي فقد أصبح يُنظر إليها نظرةً دونية، وبسبب النظرة السلبية والدونية للتعليم المهني فإن معظم الأسر الأردنية تفضل التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني، وأن نظرة المجتمع الدونية تجاه العمل المهني ترجع إلى فصل التعليم المهني عن التعليم العام، وغياب الحوافز المالية، وعدم الأمان الوظيفي للتعليم المهني، وعدم احترامه من قبل بعض أفراد المجتمع، وهنا يتضح دور التنمية الاسرية والتوجيه والإرشاد المهني في المراحل العمرية المبكرة لتوجيه الطلبة للالتحاق بالتعليم المهني.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الطراونة (2000ب) التي بينت أن من أبرز المشكلات التي يواجهها المديرون والمعلمون نظرة التلاميذ وأولياء أمورهم السلبية نحو التعليم المهني، نحو التعليم المهني، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة السعايدة والمحاسنة (Al-Saaideh, 2016) التي أشارت إلى وجود عوامل شخصية واجتماعية واقتصادية وتعليمية ومهنية، تساهم في عزوف الطلبة عن التعليم المهني، وكان أبرزها العوامل المهنية نظراً لطبيعة الوظائف التي كان عليهم توليها، واتفقت مع دراسة بدرخان (2014) التي أظهرت أن اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي جاءت ضمن المستوى المتوسط.

ثانياً: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني

بينت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني" جاءت بدرجة متوسطة، حيث كان أبرزها لصالح الفقرة رقم (4) والتي نصت على "تسعى مؤسسة التعليم والتدريب المهني لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني" بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الثانية والتي نصت على "تسعى الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم

المهني" بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) بالمرتبة الثالثة والتي نصها "تقوم الجهات المشرفة على التعليم المهني بتحديد إعداد الطلبة التي يحتاجونها" بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبدرجة متوسطة، وكما جاءت الفقرة رقم (25) بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "يدعم القطاع الخاص التعليم المهني مالياً" بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وبدرجة متوسطة.

يرجع السبب في ذلك إلى تبني المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نهجاً مُميزاً لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي في مجال التعليم المهني للوقوف على المشكلات التي تواجهه، ومن ثم إجراء البحوث العلمية بناءً على تلك المشكلات، لتقديم الحلول المناسبة لها، الأمر الذي يعمل على تطوير التعليم المهني المتعثر في بعض المدارس والمعاهد المهنية وهذه المنهجية تأتي من خلال السياسات الجيدة وإتقان العمل بما يضمن النجاح.

ويرى الباحث بأن دور المؤسسات الحكومية والخاصة يكمن في توجيهها لإصلاح التعليم المهني والتأكيد على أهميته، ومراجعة ما يحتاجه من إعداد استراتيجيات وطنية تدعم التعليم المهني، وتبني الأفكار الإبداعية للمهنيين، والعمل على توظيف الإمكانيات الوطنية، والتكامل بين المؤسسات الحكومية والخاصة، وتوفير الدعم المالي بشكل مستدام لضمان تحقيق الأهداف المنشودة من التعليم المهني وتحقيق التنمية المستدامة، لذلك لابد من تبني استراتيجيات جديدة لتوجيه طاقات الشباب واستثمارها بالشكل الصحيح، ليسهموا في ابتكار فرص عمل جديدة، والتركيز على إصلاح التعليم والتدريب المهني كماً ونوعاً.

وتعزى أيضاً أن هناك تردد من القطاع الخاص في توظيف الكوادر الوطنية؛ بحجة عدم مواءمة تخصصات الطلبة المهنيين مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الأردني، فأسباب ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم المهني واحتياجات سوق العمل يعود إلى؛ انخفاض الكفاءة النوعية لمؤسسات التعليم

المهني التي من مؤشراتها تدني قدرات الطلبة في الجوانب العملية، والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية، وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى، ولذلك فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من احتياجات سوق العمل، وهذا يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية، ويجب العمل على إشراك أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص، في وضع السياسات التعليمية والتدريبية وإعداد المناهج ومراقبة جودة الأداء لتتسجم سياسات التعليم المهني مع احتياجات أصحاب العمل وسوق العمل الأردني على السواء. وبصراحة مطلقة نحتاج لاطلاق ثورة بيضاء لمحاكاة لغة العصر في مثلث العلاقة بين التعليم المهني وجودته وجودة مخرجاته، وسوق العمل من جهة أخرى، الذي يؤدي في المحصلة للنهوض الاقتصادي، وإيجاد التغيير المنشود في الثقافة المجتمعية القابلة لمجتمع الريادة والتعلم المهني وتكاملية التعليم العام والعالي وربطه بالتعليم المهني بالشكل الصحيح، وإلا فنسب البطالة ستكون باطّراد وسيبقى هربنا التعليمي مقلوباً!

اتفقت مع نتيجة دراسة عوض (2014)، ودراسة بدرخان (2014) والتي أظهرت أن اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي جاءت ضمن المستوى المتوسط، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الزغول (2018) التي أظهرت أن درجة تقييم برامج التعليم المهني في مجال الاستثمار الأفضل للمدارس المهنية في المدارس المهنية والشاملة الحكومية في محافظة الكرك جاء بدرجة متوسطة، واتفقت مع دراسة الخزاعلة والضمور (2019) إلى التعرف على دور كليات المجتمع في تعزيز أهمية التعليم المهني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتي أظهرت إلى أن دور كليات المجتمع في تعزيز أهمية التعليم المهني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة متوسطة.

ثالثاً: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني

أظهرت النتائج ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني" متوسطة، حيث كان أبرزها لصالح الفقرة رقم (12) والتي نصت على "تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص" بمتوسط حسابي بلغ (4.40) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (8) بالمرتبة الثانية والتي نصت على "تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع المطاعم والحلويات" بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وبدرجة مرتفعة، وكما جاءت الفقرة رقم (15) بالمرتبة الثالثة والتي نصت على "ينظر المجتمع الأردني للعمالة المحلية نظرة سلبية بسبب العمالة الوافدة" بمتوسط حسابي بلغ (4.29) وبدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (14) بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "تتوفر برامج واضحة للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة الوطنية مكانها" بمتوسط حسابي بلغ (3.29) وبدرجة متوسطة.

وتعزى هذه النتيجة بأن الأردن بلد مصدر للعمالة المتعلمة الماهرة لدول الخليج، وفي نفس الوقت مستقبل لها، ويستقطب العمالة غير الماهرة أو ذات المهارات المتوسطة إلى الأردن، والأغلب هو أن تأثير هذه الظاهرة على المجتمع والاقتصاد الأردني يثير جدلاً محتدماً في الأردن، وأن القضايا الناتجة عن هذه الظاهرة تؤدي لطرح بعض التساؤلات أولاً: هل يمكن للمهنيين الأردنيين أن يتنافسوا لولا العمالة الوافدة، ثانياً: هل العمالة الوافدة تشكل عبئاً على الاقتصاد الأردني ويجب الإستغناء عنها بشكل كلي، إن عدم تمييز صانعي القرار بين العمالة الوافدة المكملية والتي لا يمكن الإستغناء عنها بسهولة ومن الصعب إحلال العمالة الوطنية مكانها في الظروف الحالية، وبين العمالة الوافدة الإحلالية والتي تنافس وتزاحم العمالة المحلية على فرص العمل المتوفرة، يؤدي إلى تثبيط الجهود الرامية إلى إحلال العمالة

المحلية مكان الوافدة بهدف تخفيف مستويات البطالة، وبالتالي بات من الضروري التمييز بين النوعين المذكورين وتحديد كل منها بشكل دقيق، ومكان كل منهما ضمن قطاعات الإقتصاد الأردني المختلفة.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن العمالة الوافدة عملت على سد النقص في بعض القطاعات الإنتاجية، ولكن حجمها تزايد بشكل كبير في سوق العمل الأردني ومنافستها للعمالة الوطنية في مختلف القطاعات الزراعية والانشائية والفندقية والخدمية، حتى أنهم أصبحوا يسيطرون على هذه القطاعات ويلعبون بها دوراً مهماً، مما ساعد على تأصيل الأفكار السلبية لدى أصحاب العمل بأن العمالة الوطنية تترفع عن العمل اليدوي ولا يتحملون مثل هذه الأعمال، وهذا أصبح مبرراً لاستقدام العمالة الوافدة في أغلب القطاعات ومنافستها للعمالة الأردنية، وأن أرباب العمل ينظرون إلى هذا الأمر من ناحية مادية بحتة، فصاحب العمل يسعى للربح في مشروعه بغض النظر عن نوع العمالة المستخدمة، ومن المفيد له استخدام الأيدي العاملة الرخيصة ليوفر التكاليف ورفع مستوى التنافسية في أعماله، وأن العمالة الوافدة تعتبر أرخص من المحلية وأقل أعباءً وأكثر التزاماً، بالإضافة أن العامل الوافد يرضى بالأجور المنخفضة ولا يطالب بتأمين صحي أو ضمان اجتماعي أو أي نوع من ميزات شبكة الضمان الاجتماعي، فيبقى محط أنظار أرباب العمل لاستقطابه.

ويرى الباحث أيضاً بأن العمالة الوافدة ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الأردني، وتخفيض أجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة وتتفوق عليها، وتقليل فرص العمل خاصة أمام بعض الشرائح الغير ماهرة مما يؤدي إلى عزلتها، وإضعاف الإقتصاد الوطني من خلال زيادة حجم التحويلات من العملة الصعبة للخارج مما يضعف المخزون الاستراتيجي، وتؤثر على التكلفة الاجتماعية المستقبلية من خلال توفير السكن والخدمات الصحية والاندماج

في المجتمع المحلي، وارتفاع تكلفة العودة للبلاد الأصلي، وقد تمارس العمالة الوافدة ضغوطاً من أجل تحسين ظروفها المعيشية وضمان حقوقها، وتتضح هنا أهمية التعليم المهني الذي يُعد الأساس لبناء الأيدي العاملة الوطنية، وتنمية مهاراتهم في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والاقتصادية لجعل الفرد منتجاً، ويساهم في تقليل من البطالة المنتشرة في صفوف الشباب، والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

رابعاً: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني

بينت النتائج ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني" متوسطة، حيث جاءت الفقرة رقم (22) والتي نصت على "تعمل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية على توجيه المهنيين للمهن التي يحتاجها سوق العمل الأردني" بمتوسط حسابي بلغ (3.65) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (19) والتي نصت على "يوفر النظام الوطني للتشغيل الإلكتروني الوظائف للباحثين عن العمل" بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وبدرجة متوسطة، وكما جاءت الفقرة رقم (25) بالمرتبة الثالثة والتي نصها "يطور العامل المهني نفسه بما يناسب سوق العمل الأردني" بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (26) بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على "مخرجات التعليم المهني غير مناسبة للسوق المحلي من حيث مستوى الإعداد" بمتوسط حسابي بلغ (3.29) وبدرجة متوسطة.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن التعليم المهني إحدى أهم الوسائل التي يعول عليها في إيجاد مجتمع منتج يساهم في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة القصور الحاصل بين المخرجات المهنية ومتطلبات سوق العمل، لكن تلك الجهود لم تحقق نتائج مرجوة بشكل إيجابي للنهوض بالتعليم المهني ومخرجاته المهنية؛ مما ساهم في حدوث قصور بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل،

وعجز عن تقديم إضافة إيجابية لسوق العمل الأردني، وإن الكثير من منشآت القطاع الخاص ورجال الأعمال لا يزالون مترددين في العلاقة مع التعليم المهني لأن تجاربهم السابقة مع مخرجات هذه القطاعات لم توفر الثقة المطلوبة، وهناك معضلة رئيسية تشكل عائقاً أمام هذا التعليم تتمثل بالمناهج التعليمية والتدريبية، وربما بالقيادات الإدارية والتدريبية للتعليم المهني، التي تحول دون تحقيق تقدم كبير في انتشار هذا التعليم الهام، ولكي تتجح هذه القطاعات التعليمية لا بد من تغيير الواقع ونأتي بالبدائل لنطور الأداء المهني للأفراد.

ويرى الباحث بأن هناك قصور في إعداد وتأهيل الأفراد المهنيين من خلال تقديم كل ما هو جديد في العلوم والتقنيات الحديثة المسيرة لتطورات العصر ومواكبتها لحركة التغيير الحديثة، مما أفقد هذا القطاع التعليمي قدرته على إعداد خريج مؤهل قادر على الأداء والإنتاج والعمل، ناهيك عن إعداد الكوادر التدريسية والتدريبية التي ما زالت مقصرة بإعداد البرامج المناسبة التي تجمع بين الجانب المعرفي والتطبيقي، وعليه يجب إيلاء التدريب المهني عناية خاصة لتطويره والارتقاء به، حيث يتطلب الأمر تضافر كل الجهود لإيجاد تعليم مهني متطور تلائم مخرجاته متطلبات سوق العمل، وفق مناهج ومعدات حديثة، بالإضافة إلى التحديث والتطوير في المشاغل والمختبرات المهنية، لأن التعليم المهني يركز في الدرجة الأولى على مناهج متطورة وتجهيزات حديثة ترتبط بشكل مباشر بسوق العمل.

ويرى الباحث بأنه يجب العمل على انسجام التعليم والتدريب المهني مع متطلبات سوق العمل الأردني، الذي يتطور بشكل مستمر، وهنا تكمن قدرته على مواجهة هذه التغيرات الحاصلة في السوق المحلي والإقليمي والعالمي وإعداد خططاً مستقبلية لمواجهة هذه التطورات، والعمل على توفير التدريب المهني الملائم للطلبة الذي ينعكس بشكل إيجابي على مخرجاته التعليمية في سوق العمل، وتنمية الوعي لدى المؤسسات الحكومية والخاصة وأصحاب العمل، بأهمية العمالة الوطنية وأن سعادة الفرد والمجتمع

تعتبر محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي، بالإضافة إلى أن التعليم المهني ينبغي أن يكون نظام تعليمي مرن، وإعداد الطلبة المستفيدين من التعليم المهني إعداداً يجعلهم أكثر قدرة على التكيف السريع والتأقلم مع التطور التكنولوجي.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ييواخرون (Yi, et.al., 2018) التي أظهرت أن حوالي (90%) من طلبة التعليم المهني في وسط الصين لا يحققون أي مكاسب في المهارات المهنية أو العامة، واتفقت مع دراسة الزغول (2018) أظهرت النتائج أن درجة تقييم برامج التعليم المهني في المدارس المهنية والشاملة الحكومية في محافظة الكرك في مجال ارتباط البرامج والتخصصات باحتياجات سوق العمل جاء بدرجة متوسطة، واتفقت أيضاً مع دراسة عوض (2014) التي أشارت إلى أن العلاقة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل من أجل تعزيز فرص عمل للخريجين هي علاقة متوسطة، وغير مستديمة، وأن مقدّمي خدمة التعليم المهني والتقني وأصحاب العمل لا يستفيدون من الإمكانيات المتاحة عند كل منهم، واتفقت مع دراسة رنتالانوكلاينين (Rintala&Nokelainen, 2020) التي أظهرت أن تصميم بيئة التعلم والتدريب المهني في فنلندا يركز على التوافق بين المدرسة والعمل، وهناك مواقف وممارسات تعوق الترابط بين التعليم والعمل، وتترك مسؤولية التوفيق بين الخبرات المهنية المختلفة إلى حد كبير للمتعلم، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ريكو (Reko,2016) التي بينت أن أهم المشاكل التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني هو عدم توافق المناهج الدراسية مع سوق العمل.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين

متوسطات استجابات أفراد عينة خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه في تحديد واقع التعليم المهني في الأردن تعزى لمتغيرات (الجنس والخبرة والموقع الوظيفي)؟

بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع التعليم المهني في الأردن تبعاً لمتغير الجنس حيث بلغت قيمة (F) (10.202) وبدلالة إحصائية (0.003) ولصالح (الإناث) بمتوسط الحسابي (3.38) بينما بلغ المتوسط الحسابي (للذكور) (3.09).

يرجع السبب في ذلك إلى أن التعليم المهني تلجأ له العديد من الإناث لتتلقى تعليم في أحد الفروع المهنية كالاقتصاد المنزلي والخياطة والتجميل والطهي والفندقة، التي تؤهلها لدخول سوق العمل وإثبات نفسها وتحسين ظروفها المعيشية، وترى الإناث أيضاً أن التعليم المهني يساهم في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسدية والعقلية والقيم الأخلاقية والجمالية، كذلك توفير التسهيلات المناسبة للحصول على المهارات التي تتلائم مع حاجاتهن ورغباتهن، وتساهم في تنوع فرص العمل أمامهن من خلال فتح المشاريع الخاصة في المنازل كصنع الغذاء والحلويات مما يحقق لهن مردوداً مالياً، يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي لأسرهن، وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وشح الوظائف الحكومية، وترى معظم الإناث أن التخصصات المهنية أسهل من غيرها في التخصصات الأكاديمية وتستطيع من خلاله الحصول على معدل مرتفع يسهل لها العبور إلى التعليم الجامعي.

انفتحت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة المقدادي (2007) التي بينت أن تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني تختلف باختلاف النوع الاجتماعي.

اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بدرخان (2014) التي بينت عدم وجود اختلاف في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني يعزى لمتغير الجنس، واختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة الزغول (2018) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة تقييم مديري المدارس المهنية ومعلميها لبرامج التعليم المهني وفقاً لمتغير الجنس، واختلفت مع نتيجة دراسة المشاقبة (2019) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغيرات المستقلة بمعوقات تدريس مادة التربية المهنية تعزى لمتغير الجنس.

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الخبرة، حيث بلغت قيمة (F) (0.144) وبدلالة إحصائية (0.866).

يرجع السبب في ذلك إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة أن التعليم المهني نوع من أنواع التعليم النظامي، الذي يهدف بالمقام الأول للإعداد المهني للطلبة، وإكسابهم المهارات المعرفة والمهنية، وتقوم به عدة مؤسسات تعليمية نظامية وخاصة من أجل إعداد جيل من المهنيين المهرة في شتى التخصصات التجارية والصناعية والصحية والفنية والزراعية، لمقابلة احتياجات سوق العمل ليساعدها على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في سوق العمل، بالإضافة إلى أن التعليم المهني يُعتبر العنصر الإستراتيجي والمكون الأساسي لإكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجها الطلبة في كافة القطاعات، باعتباره المصدر الرئيسي في توفر العمالة المهنية المدربة على أسس تكنولوجية علمية وعملية.

ويرجع السبب في ذلك أيضاً إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول واقع التعليم المهني في الأردن، إذ إنهم يعملون في بيئات عمل متشابهة، ولديهم اطلاع على برامج التعليم المهني وواقع تطبيقه، لذا كانت آرائهم متقاربة حول واقع التعليم المهني.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة المقدادي (2007) التي بينت انه لا تختلف تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني باختلاف خبرة المعلم، واتفقت أيضاً مع نتيجة دراسة المشاقبه (2019) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغيرات المستقلة بمعوقات تدريس مادة التربية المهنية تعزى لمتغير الخبرة، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة الزغول (2018) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة تقييم مديري المدارس المهنية ومعلميها لبرامج التعليم المهني وفقاً لمتغير الخبرة.

وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الموقع الوظيفي، كانت بين موظفي الشركة الوطنية ورؤساء من جهة وكل من رؤساء أقسام التربية والتعليم، ومدرسي وزارة التربية والتعليم من جهة أخرى ولصالح موظفي الشركة الوطنية بمتوسط حسابي (3.52)

بينما بلغ المتوسط الحسابي لواقع التعليم المهني من وجهة نظر رؤساء الأقسام في وزارة التربية والتعليم (2.96)، ولمدرسي وزارة التربية والتعليم (3.01)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمشرفي وزارة التربية والتعليم (3.11)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمدير المعهد أو مساعده (3.23)، وبلغ المتوسط الحسابي للفنيين المهنيين (3.35)، ولمدير المدرسة المهنية (3.22)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لعضو هيئة التدريس الجامعي (3.16).

يرجع السبب في ذلك إلى أن موظفي الشركة الوطنية على اطلاع أكثر بماهية التعليم المهني وواقعه وتطبيقه، والتخصصات المتاحة لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني، مما يجعلهم أكثر قدرة على تقييم واقع التعليم المهني بشكل أكبر من رؤساء الأقسام ومدرسي وزارة التربية والتعليم، كونهم يعملون في الميدان، بالإضافة إلى أن موظفي الشركة الوطنية يرون أن للتعليم المهني دور جوهري في إعداد قوة عمل مؤهلة ومدرّبة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لمواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة الدول خاصة المتقدمة، وإدخال إصلاحات جذرية في هذا القطاع من خلال تكامل برامج التعليم المهني وتجسيدها بالتعليم العالي وربطها باحتياجات سوق العمل وتأمين تجاوبه مع المتغيرات العلمية والثقافية والتحولات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المستجدة.

وتسعى الشركة الوطنية أيضاً إلى تأهيل مخرجاتها التعليمية على أعلى مستوى من المهارة لاستقطاب المتميزين منهم إلى القوات المسلحة الأردنية، كونهم يتابعون أكثر من غيرهم التطورات التكنولوجية التي يشهدها سوق العمل، بالإضافة إلى أن القوات المسلحة تتميز باكتفاء ذاتي من خلال القيام بجميع الأعمال الفنية والمهنية من عمليات إنشائية، صيانة، تطوير، من خلال كوادرها في القوات المسلحة التي يشكل أفراد الشركة الوطنية جزءاً منها، على عكس المدارس والمعاهد المهنية التي تشكل هدفاً على أعداد الأفراد المهنيين ورفدهم لسوق العمل وهنا يتوقف دورها، بعكس الشركة الوطنية التي تسعى بخططها إلى أبعد من ذلك.

واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الطويسى (2013) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء تعزى لمتغير طبيعة عمل الخبير، على كافة مجالات الحلول، عدا مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية، حيث كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء ولصالح الخبراء على المستوى المركزي.

السؤال الثالث: ما المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر خبراء التعليم

المهني والمشرفين عليه؟

بينت النتائج أن أبرز المشكلات التي تواجه التعليم المهني كانت ما يلي: المخصصات المالية شحيحة ولا ترقى للطموح الذي تتطلع إليه الدولة الأردنية، ويعتبر التعليم المهني للطلبة عبارة عن ممر للتعليم الجامعي، وضيق سوق العمل الأردني وعدم قدرته على تحمل مخرجات التعليم المهني، وتغيب دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية التعليم المهني، والقرارات الخاطئة في وزارة التربية والتعليم بتوجيه الطلبة أصحاب التحصيل المتدني للتعليم المهني، وعدم كفاية الدعم المالي الحكومي لقطاع التعليم المهني، والنظرة الدونية للأعمال المهنية، النظرة الدونية للعاملين في المجالات المهنية.

يرجع السبب في هذه المشكلات إلى عدم وجود دعم مجتمعي للتعليم المهني وعدم تعزيز الثقافة الايجابية لهذا النوع من التعليم، ووجود ضعف في رصد الموازنات المالية لتطوير التعليم المهني، بالإضافة إلى عدم وجود نظام متكامل في المدارس لفحص احتياجات واهتمامات وميول الطلبة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لنوعية التعليم الذي يحتاجونه حيث يبقى هذا القرار لدى الطالب أو أسرته.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ريكو (Reko,2016) التي أظهرت أن أهم المشاكل التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني هو الافتقار إلى الحوافز المادية والمعنوية لدى المعلمين، وعدم ملائمة المرافق المعدة إلى هذا النوع من التعليم، وهجرة العقول وضعف التمويل المادي، والضعف في تدريب

الأفراد وانتشار ظاهرة الرشوة والفساد، وعدم توافق المناهج الدراسية مع سوق العمل، واتفقت مع نتيجة دراسة السعايدة والمحاسنة (2016) التي بينت أن المشكلات التي تواجه عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني هي العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وكان أبرزها العوامل المهنية نظراً لطبيعة الوظائف التي كان عليهم توليها، والمجال الثاني العوامل الشخصية، ومن ثم الاجتماعية، تليها العوامل الاقتصادية، وأخيراً المجال التعليمي حيث كانت صورة المدارس السلبية هي الأكثر تأثيراً، واتفقت مع نتيجة دراسة الطراونة (2000ب) التي بينت أن من بين المشكلات التي يواجهها المديرون والمعلمون تتعلق بالتلاميذ والمجتمع المحلي ونظرتهم للتعليم المهني، واقتصار التعليم المهني على الطلبة ذوي التحصيل الدراسي المتدني، ونظرة التلاميذ السلبية نحو التعليم المهني، وعدم إقبال الطلبة على التعليم المهني لعدم توفر فرص لمتابعة التعليم الجامعي، والاتجاهات السلبية لأولياء الأمور نحو التعليم المهني، وإهمال السلطات التعليمية لأهمية ودور الإعلام في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم المهني.

واختلفت مع دراسة الحماد وأمين والقضاة (2019) التي بينت أن دور النظام التعليمي الأردني في توجيه الطلبة نحو التعليم المهني من وجهة نظر معلمهم كان عالياً، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور النظام التعليمي الأردني في توجيه الطلبة نحو التعليم المهني تعزى لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والمدرسة).

السؤال الرابع: ما الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن من وجهة

نظر خبراء التعليم المهني والمشرفين عليه؟

أظهرت النتائج أن أبرز الحلول للمشكلات التي تواجه التعليم المهني كانت ما يلي: زيادة مخصصات الدعم المالي للتعليم المهني، وصرف حوافز مالية للعاملين في التعليم المهني، والعمل على انسجام المناهج المهنية مع احتياجات سوق العمل الأردني، وتدخل الدولة لإيجاد مشاريع تنموية تعمل

على تنشيط سوق العمل الأردني، وإعادة دراسة البرامج المطروحة في سوق العمل الأردني، وتفعيل التعليم المهني للطلبة في المراحل الدراسية الأولى لاكتشاف ميولهم ورغباتهم، وتحديث المناهج بشكل مستمر لتراعي التقدم العلمي والتكنولوجي، وعقد دورات للمتخصصين المهنيين بشكل مستمر (داخلية، خارجية) للتدرب على التكنولوجيا الحديثة، وعمل دراسات ميدانية مستمرة لواقع التعليم المهني، وزيادة دافعية الطلبة للعمل اليدوي، وتوفير الأيدي المهنية العاملة والمدرّبة، وإبراز دور قطاع التعليم والتدريب المهني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن.

ويمكن تفسير ذلك وفقاً لاعتقاد الباحث بأن التعليم المهني يمثل ضرورة للقضاء على البطالة والحد من الفقر، وهذا يتطلب الاعتماد على نتائج الدراسات المسحية والبحثية والمنهجية العلمية لتشخيص نقاط القوة والضعف في المنظومة التربوية وعناصرها والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وضرورة ربط الإصلاح بمشاريع التنمية الوطنية للقطاعات المختلفة، مع التأكيد على توفر نظام وطني وقاعدة بيانات عن سوق العمل والعمالة، ومستوياتها وتصنيفها ومعرفة الحاجات الحالية والمستقبلية من الكوادر المهنية، مع وجود سياسة تعليمية واستراتيجية طويلة الأمد تكون المحفزات عنصراً محورياً فيها أثناء التعليم المهني وتحسين نسب القبول في المعاهد والكليات المهنية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حسن (2010) التي بينت أن من أهم الحلول المقترحة التركيز على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري، ومتابعة تطوير التخصصات الموجودة لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة مع متطلبات سوق العمل، واتفقت مع الحلول التي قدمتها دراسة العليان (2018) وهي دعوة المتخصصين وأصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم لتزويد الطلبة بالمعلومات عن المهن وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمدارس المهنية وتوزيع كتيبات على الطلبة لتعريفهم بالمهن، الرفع مستوى الوعي المهني في المجال المعرفي، واتفقت مع نتيجة دراسة شماس (Chammas، 2010) التي

بينت ضرورة المساهمة في تعزيز الصورة الاجتماعية للتعليم التقني والمهني من خلال تدخل أصحاب القرار في تغيير النظرة المجتمعية لهذا التعليم، وإدخال إصلاحات حقيقية على هذا التعليم من خلال تشريعات ذات صلة بالتعليم والتدريب المهني والعمل على زيادة الإرشاد والتوجيه المهني، ومشاركة القطاع الخاص في تلبية احتياجات قطاع التعليم والتدريب المهني، والعمل على تحسين البيئة العملية، ومشاركة جميع الجهات المشرفة على التعليم والتدريب المهني، والتنسيق بين احتياجات سوق العمل وتدريب الأفراد للعمل في هذه القطاعات ومتابعة الخريجين المهنيين.

التوصيات

يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

- تنفيذ برامج للتنبؤ بحاجات سوق العمل الحقيقية وتحديثها باستمرار، وطرح برامج تعليم مهني تتوافق مع تلك الحاجات.
- عقد ندوات لقطاع التعليم المهني بالاشتراك مع القطاع الخاص للوقوف على حاجات سوق العمل، والاستثمار بالتعليم المهني.
- تطوير برامج التدريب المهني المستمر وتنمية الموارد البشرية الملتحقة بالقطاع الخاص.
- توفير برامج وطنية واضحة للحد من العمالة الوافدة، وإحلال العمالة الوطنية مكانها.
- إعادة وزارة التربية والتعليم النظر بمنظومتها التعليمية في توزيع الطلبة على الفروع المهنية والأكاديمية.
- التوعية الإعلامية بقطاع التعليم المهني وأهميته، ومتطلبات المهن التي يوفرها، وفرص العمل المتوفرة لخريجيه.
- زيادة مخصصات التمويل للتعليم المهني، وإمداده بالتجهيزات الحديثة التي تسهل عملية التعلم.

- ربط التعليم المهني بالتعليم العالي.
- إجراء دراسات أخرى تتناول التحديات التي تواجه التعليم المهني وسبل مواجهتها.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- القران الكريم.
- إبراهيم، رزق الله. (1996). التاريخ الروماني. لبنان: الشركة العالمية للكتاب.
- أبو زعيزع، عبد الله. (2009). مقدمة في الإرشاد المهني. عمان: الأردن، دار يافا العلمية للنشر.
- أبو شعيرة، خالد. (2008). التربية المهنية بين التوجيهات النظرية والتطبيقية. عمان: الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- أبو شعيرة، خالد. (2009). التربية المهنية الفاعلة ومعلم الصف. عمان: الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- أبو عصب، مي. (2005). المشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الثانوية الفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- أبو كيلة، هادية. (2007). نحو مدخل متكامل في تخطيط التعليم لتحقيق متطلبات سوق العمل من خريجي التعليم الجامعي. مجلة كلية التربية بدمياط، (51).
- أبوشعيرة، خالد، والغباري، محمد. (2010). نحو مفاهيم تربوية معاصرة. عمان: الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- أبوشعيرة، خالد. (2011). التربية المهنية بين التوجيهات النظرية والتطبيقية. عمان: الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- أولسون، لين. (2000). ثورة في التعليم من المدرسة الى العمل (شكري مجاهد، مترجم). القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- الأيوبي، منصور. (2008). المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل. ورقة مقدمة في مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع وتحديات وطموح)، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية 12-13/10/2008، غزة، فلسطين.
- البخاري، صحيح البخاري. (1422هـ). كتاب الإجارة: باب رعي الغنم على قراريط. ط1، 3، دار طوق النجاة.
- البخاري، صحيح البخاري. (1422هـ). كتاب الجنائز: باب استق الكفن. ط1، 2، دار طوق النجاة.
- البخاري، صحيح البخاري. (1422هـ). كتاب المساقاة: باب بيع الحطب والكلأ. ط1، 3، دار طوق النجاة.
- بدرخان، سوسن. (2006). التربية المهنية مناهج وطرائق التدريس. عمان: الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع.
- بدرخان، سوسن. (2014). اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 22(2)، 65-99.
- البديري، فوزية الحاج علي. (2009). التربية بين الأصالة والمعاصرة مفاهيمها أهدافه فلسفتها. عمان: الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- التميمي، علي خليل. (2009). المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب (الجزائر 15-17 نوفمبر/ تشرين الثاني). وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - الجزائر، جمهورية السودان.
- جامعة، جامعة الملك سعود. (2015). أخلاقيات المهنة سلم 107. كلية التربية: قسم الدراسات الإسلامية، منشورات جامعية.
- الحاج، محمد أحمد. (2002). مسيرة التعليم المهني في اليمن. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- حزامية، زيد وإسماعيل، نور. (2014). تدريس التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي ودوره في تنمية اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني من وجهة نظر معلمي التربية المهنية في المملكة العربية السعودية. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 9(2)، 230-246.
- حسن، عماد حسين. (2010). واقع التعليم المهني للعام الدراسي 2009/ 2010 دراسة تحليلية. مقدمة إلى مؤتمر النهوض والتطوير للتعليم المهني في العراق، المديرية العامة للتعليم المهني: بغداد.
- الحسيني، شفيق. (1968). التعليم الزراعي وتطوره في الأردن. وزارة التربية والتعليم، مجلة رسالة المعلم، 12(2)، 21.
- حلبي، شادي. (2012). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حاله (الجمهورية العربية السورية). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 28(2)، 394-434.

- الحماد، أمين، أمين، محمد، القضاة. (2019). دور النظام التعليمي الأردني في توجيه الطلاب إلى التعليم المهني من وجهة نظر معلميهم. *مجلة متعددة التخصصات للعلوم ودراسات التكنولوجيا*، 13 (1)، 135-16.
- حنبل، أحمد. (2001). *مسند الإمام أحمد*. ط1، 20، مؤسسة الرسالة.
- الحيارى، حسن. (2000). *معالم في الفكر التربوي للمجتمع الإسلامي إسلاميا وفلسفيا*. إربد: الأردن، دار الأمل.
- الحيارى، حسن. (2013). *أصول الثقافة التربوية في المجتمع الإسلامي*. إربد: الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
- الخاروف، أمل والدهامشة، جمال. (2013). *العوامل المؤثرة في اتجاهات طلبة الصف العاشر نحو التعليم المهني في مدينة عمان*. *مجلة دراسات العلوم التربوية*، 40(2)، 716-683.
- الخزاعلة، احمد محمد والضمور، هند خالد. (2019). دور كليات المجتمع في إقليم الجنوب في تعزيز أهمية التعليم المهني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها. *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 58(4)، 132-109.
- خطيبة، يوسف ضامن. (2009). *التوجيهات المهنية عند الشباب الجامعي: دراسة ميدانية في الأردن*. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 2(2)، 209-191.
- الخطيب، محمد بن شحات. (1995). *الأصول العامة للتعليم الفني والمهني دراسة في استراتيجيات التعليم الفني والمهني ومشكلاته*. الناشر: مكتب العربي لدول الخليج.
- الخطيب، محمد سمحات. (1985). *التعليم التقني والمهني وسبل التنمية في المملكة العربية السعودية*. دراسة تقييمية لتجربة التعليم التقني بالمملكة العربية السعودية، ملخصات البحوث العلمية، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، الرياض: السعودية.

- الخوتاني، سعيد عبدالله. (2004). برامج التعليم الفني والمهني بوابة تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي. *مجلة التدريب والتنمية*، 70، الرياض: مؤسسة الحياة للنشر والتوزيع.
- الزغول، أحمد. (2018). تقييم برامج التعليم المهني في المدارس المهنية العامة والشاملة في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس والمدرسين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الأردن.
- الزهراء، فاطمة. (2018). واقع تدريس مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر معلمي المقرر وأمناء المشاغل في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية. *مجلة دراسات العلوم التربوية*، 45(2)، 134-162.
- الزوبعي، أديب والجنابي، محفوظ. (2003). تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني. ليبيا: المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.
- السعيدة، منعم عبد الكريم ومحاسنه، عمر موسى. (2016). المشكلات التي تواجه طلبة تخصص التربية المهنية في جامعة البلقاء التطبيقية أثناء التدريب الميداني. *المجلة الأردنية في دراسات العلوم التربوية*، 42(1)، 13-29.
- السيد، مريم. (2009). *التربية المهنية مبادئها واستراتيجيات التدريس والتقويم*. عمان: الأردن، دار وائل للنشر.
- السيسي، احاندو. (2016). إصلاح التعليم الثانوي في ضوء إستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني. *مجلة العلوم النفسية والتربوية*، 3(2)، 231-250.
- السيوف، محمد محمود. (2012). *التعليم الصناعي المنهاج-سوق العمل-الخريجين*. عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- الشorman، وسام والحسينات، عمر ومحمد. (2016). أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني والتقني في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية. *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية بحوث ودراسات*، (5)، 343-368.
- الصمادي، هشام محمد. (2012). تقدير درجة الموائمة بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل الأردني دراسة ميدانية. *المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 5، 77-89.
- الطراونة، إخليف. (2000أ). المشكلات المهنية التي تواجه التعليم المهني في محافظة الكرك كما يدركها المديرون والمعلمون. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم التربوية*، 13(1)، 77-118.
- الطراونة، محمد. (2008). أصول التعليم الحكومي في إمارة شرق الأردن في ضوء تقرير إدارة المعارف لسنة 1934م. *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 35(3)، 601-623.
- الطراونة، نهى سليمان خلف. (2000ب). العوامل المؤثرة على قرارات طلبة الصف العاشر الأساسي للالتحاق بالتعليم المهني في المدارس الحكومية التابعة لمديريات تربية محافظة الكرك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، عمان: الأردن.
- الطويسى، أحمد. (2003). *أساسيات في التربية المهنية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الطويسى، أحمد. (2011). *أساسيات التربية المهنية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الطويسى، أحمد. (2013). *الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء في الأردن*. *المجلة الأردنية في دراسات العلوم التربوية*، 40(2)، 1493-1510.
- عايش، أحمد جميل. (2009). *التربية المهنية ماهيتها وأساليب تدريسها ومضامينها التربوية*. عمان: الأردن، دار المسيرة.

- العدوان، إبراهيم. (2019). واقع التعليم المهني في الأردن. صحيفة الدستور الأردني، السبت، 1تموز-يوليو.
- عطوان، أحمد. (2001). مدخل إلى التدريب المهني والتقني. فلسطين: معهد تدريب المدربين.
- عطية، فاطمة عبدالله. (2015). عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (13)، 22-94.
- علي، سعيد إسماعيل. (1992). الأصول الإسلامية للتربية. القاهرة: مصر، دار الفكر العربي.
- العليان، ايمان. (2018). مستوى الوعي المهني لطلبة الفروع المهنية في محافظة المفرق في ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق: الأردن.
- عليمات، صالح ناصر. (2010). معايير جودة التعليم ما بعد الثانوي. ورقة مقدمة في المؤتمر السابع للتعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تطويره وتنويع مساراته، وزراء التربية والتعليم العرب مسقط: سلطنة عمان.
- عوض، محمد فايز. (2014). دور التعليم المهني والتقني في تعزيز فرص عمل للخريجين في محافظة الخليل من وجهة نظر مقدمي خدمة التعليم المهني والتقني. رسالة ماجستير منشورة، إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا: جامعة الخليل.
- كانتور، ليونارد. (1995). التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة (شحات الخطيب، مترجم). دراسة مقارنة، الرياض: مكتبة العبيكان.
- كانتور، ليونارد. (1995). التعليم الفني في الدول المتقدمة (محمد بن شحات، مترجم). الرياض: مكتبة العبيكان.
- كرم، يوسف. (2014). تاريخ الفلسفة اليونانية. القاهرة: جمهورية مصر العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- ماس، المراقب الاقتصادي. (2017). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس المراقب الاقتصادي، رام الله: فلسطين، (47)، 25.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2017). تقرير تقييم واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. الأردن: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني.
- مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني. (2015). إستراتيجية التشغيل الوطنية- التعليم والتدريب التقني والمهني في الأردن. وزارة العمل: مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
- محاسنه، عمر والسعيدة، منعم. (2013). درجة امتلاك خريجي التعليم الصناعي في عاملة القوى الكهربائية للمعايير المهنية الأردنية كما يظهرها تحصيلهم في اختبارات مزاوله المهنة. مجلة دراسات العلوم التربوية، 40(1)، 253-265.
- محاسنه، عمر (2010). أساسيات التعليم المهني (التعليم التكنولوجي). الأردن: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.
- محاسنه، عمر (2010). مناهج التربية المهنية واستراتيجيات تدريسها وتقويمها. الأردن: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.
- مريان، نادر. (2010). تشغيل الشباب... واقع وتحديات، منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. عمان: الأردن.
- مزارق، عبد الملك حسن. (2012). التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة في اليمن: دراسة تحليلية على محافظة الحديدة رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- مسلم، صحيح مسلم. (1992). كتاب المساقاة: باب فضل الغرس والزرع. بيروت، ج3، دار إحياء التراث العربي، حديث رقم (1552).
- المشاقبة، أحمد. (2019). معوقات تدريس التربية المهنية لطلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المعلمين في لواء قصبة المفرق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق: الأردن.
- المصري، منذر واصف. (1992). التعليم والتدريب المهني في الوطن العربي. عمان: الأردن، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين (مكتب العمل العربي).
- مصطفى، أحمد. (2001). مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية. المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين.
- مصطفى، وآخرون. (2007). مسرد مصطلحات مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني. مدعوم من الحكومة الألمانية، بيروت: لبنان، مطبعة صادر.
- المفرج، بدرية. (1999). دراسة حول التطوير والإصلاح التربوي نماذج من بعض الدول. مجلة جامعة الملك سعود، 2(4)، 85-97.
- مقدادي، عمر مقداد يحيى، (2007). التعليم المهني في الأردن، مشكلاته، اتجاهاته وتطويره، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. كلية الدراسات العليا، كلية التربية.
- المقرمي، عصام عبده عبد الله. (2010). إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الفني والتدريب المهني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن: عدن، اليمن.
- المومني، محمد. (2019). الكفايات التدريسية لدى معلمي التربية المهنية من وجهة نظرهم: دراسة ميدانية بمحافظة عجلون في الأردن. مجلة روافد، 3(1)، 116-140.

- ميرزا، محمد ذيب. (1971). وزارة التربية والتعليم. مدرسة صويلح الثانوية للبنين، مجلة رسالة المعلم، 14(3)، 112-113.
- ناصر، إبراهيم. (2004). فلسفات التربية. عمان: دار وائل للنشر.
- هاميلتون، سو. (2016). الفلسفة الهندية مقدمة قصيرة جداً (صفية مختار، مترجم). القاهرة: جمهورية مصر العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية. (2013). إدارة التعليم المهني والإنتاج. عمان، الأردن.
- وزارة التربية والتعليم. (2018). الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2018-2022. تقديم معالي التربية والتعليم عمر الرزاز، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/10/5.
- وزارة التربية والتعليم. (1964). قانون التربية والتعليم رقم (16) لسنة 1964. عمان: الأردن.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2014-2018. عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.
- وزارة التعليم العالي. (2016). الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025. الأردن: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المراجع الأجنبية:

- Chammas, A. (2010). **Promoting the Social Image of TVET in Mashreq Countries**. Beirut: Conference Report (GTZ Publications).
- Christine, M. (2008). **Exiting Attitudes of the Australian Community to Vocational Education & Training and the Traditional Trades**. Australian Government, Department of Education, Employment.
- Gavin, M. (2016). **Global Trends in Tvet: A Framework for Social Justice**. Ontario Institute of Studies for Education, University of Toronto.
- GTZ Regional Project Coordination Office. (2009). **Regional cooperation between selected Arab countries in the field of TVET**, Arabic Glossary for TVET Curricula Terms, Syria.
- Guo, Z & Lamb, S. (2010). **International Comparisons of Chin Technical and Vocational education and Training System**. Beijing, Springer Science, 18-20
- Masdonat, Jonas & et. (2010). **Vocational Education and Training Attrition and the School-To-Work Transition**. Swiss Ederal Institute for Vocational Education and training (Sfivet), Lausanne: Switzerland.

- Pinto, J, Taveiraa, M, Candeias, A, Araujo, A, and Mota. A. (2012). **Measuring adolescents' perceived social.**
- Reko, o, & Maxwell, o. (2016). Technical and Vocational Education in Nigeria and Issues and Challenges and Away Forward, **Journal of Education and Practice iiste.7** (3). USA.
- Rintala, H., & Nokelainen, P. (2020). Standing and attractiveness of vocational education and training in Finland: focus on learning environments. **Journal of Vocational Education & Training, 1** (72), 250-269.
- Wepiping. (2013). Issues and Problems in the Current Development of Vocational Education in China. **Journal Chinese Education and Society, 4** (4) .china.
- Yi, H., Li, G., Li, L., Loyalka, P., Zhang, L., Xu, J., & Chu, J. (2018). Assessing the quality of upper-secondary vocational education and training: evidence from China. **Comparative Education Review, 62** (2), 199-230.

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسئلة المقابلات

السؤال الأول: ما واقع التعليم المهني في الأردن؟

السؤال الثاني: ماهي النظرة المجتمعية السائدة للتعليم المهني في الأردن؟

- ما مدى اقبال الطلبة على التعليم المهني في الأردن.
- ما ضرر ربط المعدل المتدني بالتعليم المهني.
- ما مدى التحاق الإناث بالتعليم المهني.
- هل هناك توجيه من قبل الأسر لإلحاق أبنائهم في التعليم المهني ومتابعتهم.

السؤال الثالث: ما دور المؤسسات الحكومية والخاصة تجاه التعليم المهني في الأردن؟

- ما هو دور الجامعات في الحث على التعليم المهني في الأردن.
- هل نحن بحاجة لمظلة وطنية تُعنى بالتعليم المهني في الأردن.
- ما هو دور وسائل الإعلام في تسليط الضوء على التعليم المهني في الأردن.

- هل يوجد متابعة للطلبة المهنيين الخريجون.

السؤال الرابع: هل هناك توافق بين مخرجات التعليم المهني واحتياجات سوق العمل الأردني؟

السؤال الخامس: هل هناك تأثير للعمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني؟

السؤال السادس: ماهي المشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن؟ وما هي الحلول المقترحة

لتجاوزها؟

ملحق رقم (2)

الاستبانة بصورتها الاولى

المجال الأول: النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن؟

الرقم	الفقرة	درجة القبول				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ينظر الى التعليم المهني نظرة دونية حسب ثقافة المجتمع.					
2	ينعكس عزوف الطلبة عن التعليم المهني سلبا على المخرجات التعليمية.					
3	يتجه الطلاب ضعاف التحصيل الى التعليم المهني.					
4	يحتاج التعليم المهني الى بنية جسدية قوية.					
5	يعي المجتمع الأردني أهمية المهن والمهنيين.					
6	يهدف الطالب من التوجه الى التعليم المهني الحصول على التعليم الأكاديمي في (الجامعات).					
7	نوعية الطلبة الملتحقين بالمدارس والمعاهد					

					المهنية هم من السيئين أخلاقيا.
8					يُجبر الطالب على التعليم المهني بسبب المعدل المتدني الذي حال بينه وبين التعليم الأكاديمي.
9					يرتبط التعليم المهني بالمعدل المتدني في وزارة التربية والتعليم.
10					يرفض الكثير من الأسر الأردنية زواج بناتهم من الموظفين المهنيين.
11					يرتبط التعليم المهني بالعمل الصعب.
12					يزداد الطلب على التعليم المهني مستقبلا بشكل كبير.
13					نسبة التحاق الإناث بالتعليم المهني متدنية.
14					الصورة العامة للتعليم المهني لا زالت غير جاذبة للطلبة وأسرهم.
15					نظرة المجتمع للفتاة التي تعمل في المجال المهني دونية.
16					يحتاج التعليم المهني الى قدرات عقلية عالية للتعامل مع المواد والأدوات الخطرة.
17					يُعتبر التعليم المهني الفرصة الأخيرة للطلبة للالتحاق به.
18					التحاق الذكور بالتعليم المهني أعلى من الإناث.
19					تؤثر قرارات وزارة التربية والتعليم في توزيع الطلبة على المرحلة الثانوية بناءً على تحصيلهم الأكاديمي بشكل سلبي على التعليم المهني.
20					تدنى الإقبال على التعليم المهني بعد إدخال مادتي الرياضيات والفيزياء له.

21	تتوفر الوظائف للأفراد المهنيين أعلى من غيرهم في التخصصات العلمية.				
22	يعود أصول النظرة الدونية للمهن والمهنيين للفلسفة اليونانية.				

المجال الثاني: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني.

الرقم	الفقرة	درجة موافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تسعى وزارة التربية والتعليم لتغيير قناعات الناس في التعليم المهني ودوره في نهضة المجتمع.					
2	تسعى كليات المجتمع المتوسطة إلى تغيير قناعات الناس في التعليم المهني ودوره في نهضة المجتمع.					
3	تسعى مؤسسات المجتمع المحلي إلى تغيير قناعات الناس في التعليم المهني ودوره في نهضة المجتمع.					
4	تسعى مؤسسات التدريب والتعليم المهني إلى تغيير قناعات الناس في التعليم المهني ودوره في نهضة المجتمع.					
5	تقوم الجهات القائمة على التعليم المهني بتحديد اعداد الطلبة التي يحتاجونها.					
6	تعمل الجامعات الأردنية على طرح البرامج المهنية الملائمة للطلبة وسوق العمل الأردني.					
7	تنفذ وزارة العمل مشاريع تهدف للإنتفاع على التعليم المهني وتنميته وتطويره.					

					تعمل الكليات التقنية في القطاع الخاص بتقديم الدعم المالي والمعنوي للطلبة المهنيين	8
					تقوم مؤسسات التعليم العالي بتسويق الكفاءات المهنية داخل الأردن وخارجها.	9
					تعمل وزارة الصحة على توفير التأمين الصحي للطلبة طوال فترة التدريب.	10
					تساعد مؤسسة الضمان الاجتماعي في تحسين مكانة الفرد المهني في المجتمع.	11
					تعمل الجهات المعنية في تعديل الأنظمة والقوانين لجذب الاستثمار.	12
					ينظم قطاع الفنادق دورات تدريبية لطلبة التعليم المهني.	13
					توفر الجهات المشرفة على التعليم المهني خططا لتعزيز التحاق الإناث بها.	14
					تسعى الحكومة الأردنية لإيجاد مظلة وطنية تجمع تحتها التعليم المهني.	15
					تعد الجهات المشرفة على التعليم المهني تلبي احتياجات سوق العمل الأردني بالشكل الصحيح.	16
					تولي الدولة موضوع تمويل التعليم المهني اهتماما محدودا.	17
					تقوم الجهات المشرفة على التعليم المهني بإرسال المدربين المهنيين لدورات داخلية وخارجية تؤهلهم لمتابعة كل جديد في مجال العمل.	18
					الدعم المالي الحكومي يلبي احتياجات التعليم المهني.	19
					تتواصل الجهات القائمة على التعليم المهني مع المجتمع المحلي.	20
					يتوفر تنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم المهني.	21
					تعمل وزارة التخطيط دراسات عملية تطبيقية لحاجات سوق العمل الأردني.	22

					يساهم القطاع الخاص في تكلفة البرامج المهنية.	23
					يعمل القطاع الخاص على تزويد المؤسسات المهنية بالمهنيين المتخصصين.	24
					يدعم القطاع الخاص التعليم المهني مالياً.	25
					يشارك القطاع الخاص في رسم برامج التعليم المهني.	26
					يساهم القطاع الخاص في إعداد مناهج التعليم المهني التي يحتاجها.	27
					تساعد وزارة العمل في جلب الدعم للتعليم المهني من منظمات خارجية.	28
					تقوم المؤسسات الإعلامية الوطنية بدورها بشكل فعال لتغيير اتجاهات المواطنين نحو التعليم المهني.	29
					تقوم المدن الصناعية بعمل دورات تدريبية لطلبة التعليم المهني بما يناسب طبيعة عمل المؤسسة.	30
					تعمل الكليات التقنية على توفير فرص عمل للطلبة المهنيين.	31
					تقوم المعاهد المهنية بتوفير فرص التدريب المنتهي بالتشغيل.	32
					يلتزم أصحاب العمل بقوانين وزارة العمل لتشغيل الأفراد المهنيين في المؤسسات والمصانع والمحلات التجارية.	33

المجال الثالث: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني.

الرقم	الفقرة	درجة القبول				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم تشغيل العمالة الوافدة من تقليل فرص العمل للأردنيين.					
2	تساهم العمالة الوافدة في تغطية فرص سوق العمل الأردني.					
3	تساهم العمالة الوافدة في قصور الالتزام بشروط بيئة العمل المناسبة.					
4	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في اتجاه أصحاب العمل نحو تشغيل العمال لساعات طويلة دون زيادة في الأجور.					
5	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في تشغيل العمال لساعات طويلة دون زيادة في الأجور.					
6	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية مثل: (قطاع الإنشاءات).					
7	تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية مثل: (قطاع الفنادق).					

					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية مثل: (قطاع المطاعم والحلويات).	8
					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية مثل: (قطاع الخياطة).	9
					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية مثل: (المدن الصناعية).	10
					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية مثل: (الزراعة).	11
					تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص أكثر من القطاع الحكومي.	12
					يساهم تشغيل العمالة الوافدة في انخفاض المهارة والكفاءة للعمالة الوطنية.	13
					تتوفر برامج واضحة للحد من العمالة الوافدة واحلال العمالة الوطنية مكانها.	14
					أصبح المجتمع الأردني ينظر للعمالة المحلية نظرة سلبية بسبب العمالة الوافدة.	15
					أثرت العمالة الوافدة في ارتفاع مستوى البطالة للعمالة الأردنية.	16

المجال الرابع: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتواءم مخرجات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل الأردني.					
2	يمتلك خريجو التعليم المهني الكفايات المهنية المتخصصة التي تلبي احتياجات سوق العمل الأردني.					
3	يمتلك خريجو التعليم المهني مهارات ثلاث التقدّم التكنولوجي في سوق العمل الأردني.					
4	مستوى خريجي التعليم المهني ضعيف بسبب التركيز على الجانب النظري بشكل كبير.					
5	يمتلك خريجو التعليم المهني الخبرات المهنية للعمل بدقة وسرعة واتقان.					
6	تتوافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني في المهن التكنولوجية الحديثة مثل: (سيارات الهايبرد).					

				تتوافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني في المهن التكنولوجية الحديثة مثل: (الطاقة الشمسية).	7
				تحدد المؤسسات المهنية نقاط القوة والضعف لدى خريجها في مواقع العمل.	8
				يملك خريجو التعليم المهني مهارات الاتصال والتواصل التي تمكنهم من التعامل مع سوق العمل	9
				تساعد المناهج المهنية خريجها على مجارات متطلبات سوق العمل الأردني.	10
				تعمل مؤسسات التعليم المهني دراسات ميدانية لاحتياجات سوق العمل الأردني.	11
				تلبى مخرجات التعليم المهني احتياجات سوق العمل الأردني.	12
				يتوفر شراكة ما بين المؤسسات المهنية وأصحاب العمل في استيعاب مخرجات التعليم المهني.	13
				تتواءم البرامج المهنية مع التغيرات المستمرة لاحتياجات سوق العمل الأردني.	14
				تتناسب معايير قبول الطلبة المهنيين مع احتياجات سوق العمل الأردني.	15
				تتناسب معايير قبول الطلبة المهنيين مع احتياجات سوق العمل الأردني.	16
				تركز المناهج المهنية على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري.	17
				توفر الدراسات الميدانية توضيحا حول التخصصات الراكدة والمشبعة.	18
				تطبق المؤسسات المهنية معايير الجودة لتتناسب مع متطلبات سوق العمل الأردني.	16
				تتابع المؤسسات المهنية أداء الخريجين في مواقع العمل.	17
				يوفر صندوق التشغيل التابع لوزارة العمل المعلومات	18

					المناسبة للباحثين عن العمل.	
					يوفر النظام الوطني للتشغيل الإلكتروني الوظائف التي يحتاجها سوق العمل الأردني.	19
					يمتلك العامل المهني القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.	20
					يوفر القائمين على التعليم المهني سياسيات مستقبلية للإحتياجات التدريبية تنسجم مع التطورات الحديثة في سوق العمل الأردني.	21
					تعمل الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية على توجيه المهنيين للمهن التي يحتاجها سوق العمل الأردني	22
					يتوفر معيار مهني واضح لقياس مستوى المهنيين الملتحقين بسوق العمل الأردني.	23
					مخرجات التعليم المهني لا ترضي أصحاب العمل.	24
					يطور العامل المهني نفسه بما يناسب سوق العمل الأردني.	25
					مخرجات التعليم المهني غير مناسبة للسوق المحلي من حيث مستوى الإعداد.	26

الملحق(3)

أسماء المحكمين

الاسم	الرتبة الأكاديمية	مكان العمل	التخصص
عبد الحكيم حجازي	أستاذ	جامعة اليرموك	أصول تربية
أحمد الطويسي	أستاذ	جامعة مؤتة	علوم تربوية (تربية مهنية)
طارق الجوارنة	أستاذ	جامعة اليرموك	التربية المهنية والتكنولوجية
منيرة الشرمان	أستاذ	جامعة اليرموك	إدارة تربوية
عمر محاسنة	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية	مناهج وطرق تدريس
هيثم عيادات	أستاذ	جامعة البلقاء التطبيقية	المناهج وطرق التدريس/ التربية المهنية
سمير شديفات	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية	المناهج وطرق التدريس/ التربية المهنية

محمد الحمران	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية	تكنولوجيا التعليم
--------------	-------------	-------------------------	-------------------

الملحق (4)

الاستبانة بصورتها النهائية

حضرة السيد المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان " واقع التعليم المهني في الأردن: مشكلات وحلول
من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراة تخصص أصول التربية من جامعة اليرموك.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

القسم الأول: متغيرات الدراسة

- 1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- 2- الخبرة: من (1-5) ☐ (5-10) ☐ (10 فأكثر) ☐
- 3- المسمى الوظيفي: _____

الباحث

وسام حسين الشرماني

المجال الأول: النظرة السائدة للتعليم المهني في الأردن؟

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	يُنظر إلى التعليم المهني نظرة دَوْنِيَّة حسب ثقافة المجتمع.				
2	ينعكس عزوف الطلبة عن التعليم المهني سلباً على المخرجات التعليمية.				
3	يتجه الطلبة ضعاف التحصيل إلى التعليم المهني.				
4	يحتاج التعليم المهني إلى بنية جسدية قوية.				
5	يعي المجتمع الأردني أهمية المهن والمهنيين.				
6	يهدف الطلبة من التوجه إلى التعليم المهني الحصول على التعليم الجامعي.				
7	يتجه الطلبة ذوي الاخلاقيات السلبية إلى المدارس والمعاهد المهنية.				
8	يُجبر الطلبة على التعليم المهني بسبب المعدل المتدني الذي حال بينه وبين التعليم الأكاديمي.				
9	يرتبط التعليم المهني بالمعدل المتدني في وزارة التربية والتعليم.				

10	يرفض الكثير من الأسر الأردنية زواج بناتهم من أصحاب الحرف المهنية.				
11	يرتبط التعليم المهني بظروف العمل الصعبة.				
12	يزداد الطلب على التعليم المهني مستقبلاً بشكل كبير.				
13	نسبة التحاق الإناث بالتعليم المهني متدنية.				
14	الصورة العامة للتعليم المهني لا زالت غير جاذبة للطلبة وأسرهم.				
15	ينظر المجتمع للفتاة التي تعمل في المجال المهني نظرة دونية.				
16	يحتاج التعليم المهني إلى قدرات عقلية عالية.				
17	يُعتبر التعليم المهني السبيل الأخير للطلبة للالتحاق به.				
18	يلتحق الذكور بالتعليم المهني بنسبة أعلى من الإناث.				
19	تدنى الإقبال على التعليم المهني بعد إدخال مادتي الرياضيات والفيزياء له.				
20	تؤثر قرارات وزارة التربية والتعليم في توزيع الطلبة على المرحلة الثانوية بناءً على تحصيلهم الأكاديمي بشكل سلبي على التعليم المهني.				
21	تتوفر الوظائف للأفراد المهنيين أكثر من غيرهم في التخصصات العلمية.				
22	تعود أصول النظرة الدونية للمهن والمهنيين للفلسفة اليونانية.				

المجال الثاني: دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني نحو التعليم المهني.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
23	تسعى وزارة التربية والتعليم لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني.				
24	تسعى كليات المجتمع المتوسطة لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني.				

25	تسعى الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني				
26	تسعى مؤسسات التدريب والتعليم المهني لتغيير قناعات الناس بأهمية التعليم المهني.				
27	تقوم الجهات المشرف على التعليم المهني بتحديد أعداد الطلبة التي يحتاجونها.				
28	تعمل الجامعات الأردنية على طرح البرامج المهنية الملائمة للطلبة وسوق العمل الأردني.				
29	تنفذ وزارة العمل مشاريع تهدف إلى الانفتاح على التعليم المهني وتنميته وتطويره.				
30	تساعد وزارة العمل في جلب الدعم للتعليم المهني من منظمات خارجية.				
31	تقوم المؤسسات الإعلامية الوطنية بدورها بشكل فعال لتغيير اتجاهات المجتمع نحو التعليم المهني.				
32	تقوم المدن الصناعية بعمل دورات تدريبية لطلبة التعليم المهني.				
33	تعمل الكليات التقنية على توفير فرص عمل للطلبة المهنيين.				
34	تقوم المعاهد المهنية بتوفير فرص التدريب المنتهي بالتشغيل.				
35	يلتزم أصحاب العمل بقوانين وزارة العمل لتشغيل الأفراد المهنيين.				
36	توفر الجهات المشرفة على التعليم المهني خططا لتعزيز التحاق الإناث بها.				
37	تسعى الحكومة الأردنية لإيجاد مظلة وطنية تجمع تحتها التعليم المهني.				
38	تعدّ الجهات المشرفة على التعليم المهني يلبي احتياجات سوق العمل الأردني بالشكل الصحيح.				
39	تولي الدولة موضوع تمويل التعليم المهني اهتماما محدودا.				
40	يلبي الدعم المالي الحكومي احتياجات التعليم المهني.				

41	تقوم الجهات المشرفة على التعليم المهني بإرسال المدربين المهنيين لدورات داخلية وخارجية.				
42	تتواصل الجهات القائمة على التعليم المهني مع المجتمع المحلي.				
43	يتوفر تنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم المهني.				
44	تعمل وزارة التخطيط دراسات واقعية لحاجات سوق العمل الأردني.				
45	يساهم القطاع الخاص بتكلفة البرامج المهنية.				
46	يعمل القطاع الخاص على تزويد المؤسسات المهنية بالمهنيين المتخصصين.				
47	يدعم القطاع الخاص التعليم المهني مالياً.				
48	يشترك القطاع الخاص في رسم برامج التعليم المهني.				
49	يساهم القطاع الخاص في إعداد مناهج التعليم المهني التي يحتاجها.				
50	يساهم القطاع الخاص في توظيف الأفراد المهنيين.				
51	ينظم قطاع الفنادق دورات تدريبية لطلبة التعليم المهني.				

المجال الثالث: تأثير العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل الأردني.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
52	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في تقليل فرص العمل للأردنيين.				
53	تساهم العمالة الوافدة في تغطية فرص سوق العمل الأردني.				
54	تساهم العمالة الوافدة في قلة الالتزام بشروط بيئة العمل المناسبة.				
55	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في تخفيض أجور العاملين لمصلحة أصحاب العمل.				
56	يساهم تشغيل العمالة الوافدة في				

					تشغيل العمال لساعات طويلة دون زيادة في الأجور.
57					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع الإنشاءات.
58					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع الفنادق.
59					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع المطاعم والحلويات.
60					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في قطاع الخياطة.
61					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في المدن الصناعية.
62					تساهم العمالة الوافدة في المنافسة على فرص العمل بينها وبين العمالة الأردنية في الزراعة.
63					تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص.
64					يساهم تشغيل العمالة الوافدة في انخفاض المهارة والكفاءة للعمالة الوطنية.
65					تتوفر برامج واضحة للحد من العمالة الوافدة واحلال العمالة الوطنية مكانها.
66					ينظر المجتمع الأردني للعمالة المحلية نظرة سلبية بسبب العمالة الوافدة.
67					تؤثر العمالة الوافدة في ارتفاع مستوى البطالة للعمالة الأردنية.

المجال الرابع: توافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة

68	تتلائم مخرجات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل الأردني.				
69	يمتلك خريجو التعليم المهني الكفايات المهنية التي تلبي احتياجات سوق العمل الأردني.				
70	يمتلك خريجو التعليم المهني مهارات تلائم التقدم التكنولوجي في سوق العمل الأردني.				
71	مستوى خريجي التعليم المهني ضعيفة بسبب التركيز على الجانب النظري.				
72	يمتلك خريجو التعليم المهني الخبرات المهنية للعمل بدقة وسرعة واتقان.				
73	تتوافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني في المهن التكنولوجية الحديثة مثل: (سيارات الهايبرد).				
74	تتوافق مخرجات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الأردني في المهن التكنولوجية الحديثة مثل: (الطاقة المتجددة).				
75	تحدد المؤسسات المهنية نقاط القوة والضعف لدى خريجها في مواقع العمل.				
76	تساعد المناهج المهنية خريجها على مواكبة احتياجات سوق العمل الأردني.				
77	تعمل مؤسسات التعليم المهني دراسات ميدانية لاحتياجات سوق العمل الأردني.				
78	تُلبي مخرجات التعليم المهني احتياجات سوق العمل الأردني.				
79	يتوفر شراكة بين المؤسسات المهنية وأصحاب العمل لاستيعاب مخرجات التعليم المهني.				
80	تتلائم البرامج المهنية مع التغيرات المستمرة لاحتياجات سوق العمل الأردني.				
81	تتناسب معايير قبول الطلبة المهنيين مع احتياجات سوق العمل الأردني.				

					تركز المناهج المهنية على الجانب العملي.	82
					تطبق المؤسسات المهنية معايير الجودة لتتناسب مع متطلبات سوق العمل الأردني.	83
					تتابع المؤسسات المهنية أداء الخريجين في مواقع العمل.	84
					يوفر صندوق التشغيل المعلومات المناسبة للباحثين عن العمل.	85
					يوفر النظام الوطني للتشغيل الإلكتروني الوظائف للباحثين عن العمل.	86
					يمتلك العامل المهني القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.	87
					يوفر القائمين على التعليم المهني خطط مستقبلية لاحتياجات سوق العمل.	88
					تعمل الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية على توجيه المهنيين للمهن التي يحتاجها سوق العمل الأردني	89
					يتوفر معيار مهني واضح لقياس مستوى المهنيين الملتحقين بسوق العمل الأردني.	90
					مخرجات التعليم المهني لا تُرضي أصحاب العمل.	91
					يطور العامل المهني نفسه بما يناسب سوق العمل الأردني.	92
					مخرجات التعليم المهني لا ترضي أصحاب العمل	93

الملحق (5)
كتاب تسهيل مهمة



جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

كلية التربية
مكتب العميد

الرقم: ك.ت/١٠٧ / ١٨ / ٧٤٧
التاريخ: ٢١ / ذو الحجة / ١٤٤٠ هـ
الموافق: ٢٢ / آب / ٢٠١٩ م

السادة الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب المهني المحترمين

السادة معاهد التعليم والتدريب المهني المحترمين

السادة مدارس وكالة الغوث اربد المحترمين

السادة مدارس وكالة الغوث الزرقاء المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب وسام حسين محمد الشرماني

تحية طيبة وبعد،،،،

يقوم الطالب وسام حسين محمد الشرماني، ورقمه الجامعي (٢٠١٦٢١٠٠١١) بدراسة بعنوان "واقع التعليم المهني في الأردن مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية، تخصص أصول تربوية، ويستدعي ذلك تطبيق أداة الدراسة المرفقة على عينة من الموظفين.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب عميد كلية التربية

أ.د. علي احمد البركات



جامعة اليرموك دائرة رئاسة الجامعة
YARMOUK UNIVERSITY Presidency Dept.

Reference:

Date:

الرقم: ١٨٨١٤ / ٢٩٩٩

التاريخ: ٢٩ / ذو الحجة / ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢٥ / ١ / ٢٠١٩ م

عطوفة رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب وسام حسين محمد الشerman

تحية طيبة وبعد....

يقوم الطالب وسام حسين محمد الشerman، ورقمه الجامعي (٢٠١٦٢١٠٠١١) بدراسة بعنوان "واقع التعليم المهني في الأردن مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في التربية، تخصص أصول تربوية، ويستدعي ذلك تطبيق أداة الدراسة المرفقة على عينة من أعضاء هيئة التدريس والفنيين المهنيين في الجامعة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

رئيس الجامعة

أ.د. زيدان عبد الكافي الكفافي

هاتف: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢

هاتف: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢

الرقم ٢٨٩٩ ١٨٨١-٧/٨

التاريخ ٢٤ / ذو الحجة / ١٤٤٠

الموافق ٢٠ / آب / ٢٠١٩

معالي وزير التربية والتعليم الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب وسام حسين محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد....

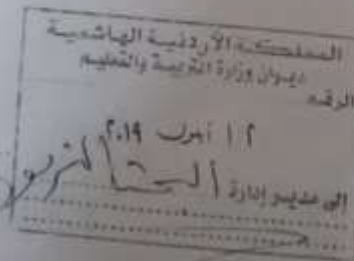
يقوم الطالب وسام حسين محمد الشرمان، ورقمه الجامعي (٢٠١٦٢١٠٠١١) بدراسة بعنوان "واقع التعليم المهني في الأردن مشكلات وحلول من وجهة نظر الخبراء والمشرفين عليه" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في التربية، تخصص أصول تربوية، ويستدعي ذلك تطبيق أداة الدراسة المرفقة على عينة من معلمي مدارس التربية المهنية، وموظفي قسم الإشراف التربوي، وقسم التعليم المهني والإنتاج، وقسم المناهج والتدريس التابعة للوزارة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

رئيس الجامعة

أ.د. زيدان عبد الكافي الكفافي



Abstract

Shorman, Wissam Hussein. The reality of vocational education in Jordan, problems and solutions from the point of view of experts and supervisors, PhD thesis, Yarmouk University, 2020. (Supervisor: Prof. Dr. Hassan Ahmed Al-Hiyari).

The study aimed to identify the reality of vocational education in Jordan, problems and solutions from the point of view of experts and their supervisors, and to achieve the objectives of the study, interviews were conducted with experts and supervisors of vocational education to learn about the reality of vocational education, and through the interviews, the problems facing vocational education in Jordan were also identified. And finding proposed solutions to these problems, and a questionnaire was built to measure the reality of vocational education in Jordan, by interviewing experts and supervisors in the field of vocational education using the (Delphi Technique) model, and the study sample consisted of (52) experts and supervisors of vocational education in Jordan. Where the proposals consisted of (93) proposals that were formulated in the form of paragraphs distributed into four areas, namely: the prevailing view of vocational education in Jordan and it has (22) paragraphs, the second field: the role of governmental and private institutions in the Jordanian society towards vocational education and it has (29) paragraphs, and the third field: the impact of expatriate workers on the needs of the Jordanian labor market and it

has (16) paragraphs. The fourth field: the outputs of vocational education correspond to the needs of the Jordanian labor market, and it has (26) paragraphs.

The results of the study showed that the reality of vocational education in Jordan on the tool as a whole came in a moderate degree and in all fields, as the area of the influence of expatriate workers on the needs of the labor market came in the first place with a high degree, while the area of the prevailing view of vocational education in Jordan came in fourth place with a moderate degree of appreciation. The results of the study revealed that there are statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) in the reality of vocational education in Jordan due to the gender variable and came in favor of females, and the results showed statistically significant differences attributed to the job location variable and came in favor of the employees of the national company. The results showed that there were no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) in the reality of vocational education due to the experience variable.

In light of the findings of the study, the researcher recommended several recommendations, the most important of which are: increasing allocations of financial support for vocational education, activating vocational education at all educational levels, and highlighting the role of the education and vocational training sector in advancing sustainable economic development in Jordan.

Key words: the reality of vocational education in Jordan, experts, supervisors.